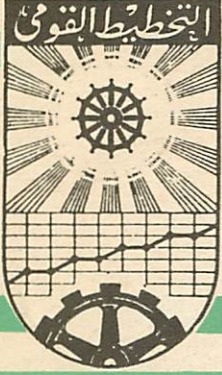


جمهورية مصر العربية



مَعهد المخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣١٦)

سياسات دعم ميسر زان المدفوعات

الاطار النظرى والتطبيق بالتجربة المصرية

١٩٤٥ - ١٩٧٠

أ. د. السيد عبد المعبود ناصيف

يناير ١٩٨٢

إعادة طبع مارس ١٩٩٠

(أ)

المحتويات

صفحة

الجزء الاول (المنهج الوصفي)

١	المشكلة : <u>ظاهرة الخلل في موازين المدفوعات</u>
٤	<u>المبحث الاول : السياسات الهامشية</u>
٤	١٠١ سياسة الرقابة المباشرة
٥	١٠١٠١ التجربة المصرية
١٥	٢٠١٠١ ملخص التجربة المصرية
١٩	٢٠١ سياسة استخدام الاحتياطيات
٢٢	١٠٢٠١ التجربة المصرية
٢٨	<u>المبحث الثاني : السياسات الأصيلة</u>
٢٨	١٠٢ سياسة تغيير الدخل والاسعار المحلية
٣٧	١٠١٠٢ التجربة المصرية
٤٣	٢٠٢ سياسة تغيير سعر الصرف
٥٢	١٠٢٠٢ التجربة المصرية

الجزء الثاني (المنهج التحليلي)

٥٩	<u>المبحث الاول : سياسة تغيير سعر الصرف</u>
	١٠١ أثر تغيير سعر صرف العملة المحلية على سوق
٥٩	النقد الاجنبي
	٢٠١ اثر تغيير سعر الصرف على سوق الصادرات
٦٤	والواردات السلعية

٣٠١	بعض الحالات الخاصة للعلاقة بين الموقف في ميزان المدفوعات
٦٧	وتغيير سعر الصرف
٤٠١	بعض التقديرات الاحصائية لمرونة الطلب على الصادرات
٦٨	والواردات
٧٣	<u>المبحث الثاني : سياسة تغيير الاسعار المحلية</u>
٧٤	١٠٢ أثر تغيير الاسعار على ميزان المدفوعات
٢٠٢	فاعلية سياسة تغيير الاسعار النسبية في علاج العجز في ميزان
٧٥	المدفوعات
٧٧	<u>المبحث الثالث : سياسة تغيير الدخل المحلية</u>
٧٧	١٠٣ مضاعف الدخل
٧٩	٢٠٣ مضاعف ميزان المدفوعات
١٠٢٠٣	معالجة الاختلال الناتج عن التغيير الخارجى
٨٠	في الصادرات والواردات
٣٠٢٠٣	معالجة الاختلال الناتج عن التغيير في الاستيعاب
٨٤	المحلى
٨٦	<u>المبحث الرابع : التوليفات الممكنة من سياسات الدعم</u>
	<u>خاتمه : موقف الدول النامية من سياسات دعم ميزان المدفوعات في ظل نظام</u>
٩٤	النقد الدولي الراهن

سياسات دعم ميزان المدفوعات

الجزء الأول*

(المنهج الوصفي)

المشكلة : ظاهرة الخلل في موازين المدفوعات

تعمد موازين المدفوعات صورة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم . ولا توجد دولة يمكن أن نطلق عليها دولة الاكتفاء الذاتي . ذلك أن احتياجات وموارد الدول مختلفة حجما ونوعا . وليس غريبا أن تتعدد وجهات نظر الاقتصاديين ابتداء من أسس قيام التجارة الدولية وشروطها حتى مرحلة توزيع الرفاهية من التجارة الدولية . وكيفما كانت النظرة التي تبني على أساسها التجارة الدولية ، فإن موازين المدفوعات توضح موقف كل دولة إزاء كل دورة من دورات التجارة الخارجية . فبعض الدول تصدر جزءا من مواردها الاقتصادية وبعضها لا يستطيع أن يعيش في حدود تلك الموارد . فالنوع الأول من الدول يحقق فائضا في تجارته الدولية والنوع الثاني يحقق عجزا . واستمرارية هذا الفائض أو العجز تمثل خلافا في ميزان المدفوعات يجب علاجه . والسبب في إطلاق صفة الخلل هذه أن قطاع التجارة الخارجية ليس منفصلا عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي . وبالتالي فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات له آثاره على المتغيرات الاقتصادية في الداخل . ولعل تطور نظام المدفوعات الدولي ابتداء من نظام الذهب حتى النظام الراهن في ظل اتفاقية صندوق النقد الدولي شاهد على ما نقوله . إذ أن أي تطور لنظم المدفوعات الدولية يعني بكيفية تسوية الفائض بالعجز آخذا في الاعتبار تكاليف عملية التسوية هذه المتمثلة في العبء الملقى على قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى . ولندكر القارئ أن الاقتصاد المحلي كان يتحمل عبء تسوية أي فائض أو عجز في ميزان المدفوعات في ظل نظام الذهب . وقد تغير هذا الوضع بصورة يمكن أن تكون جذرية بعد الكساد الكبير . فلا توجد دولة في العالم تقبل الآن أن تسوى موقف ميزان المدفوعات على حساب التوظيف الكامل في الداخل . ومن هنا بدأت ظاهرة الخلل في موازين المدفوعات تحتل جزءا أكبر من اهتمام الاقتصاديين : ما أسبابها وكيفية معالجتها ؟

* سبق نشر الأطار النظري لهذا الجزء في مذكرة معهد التخطيط الخارجية رقم (١١٦٣) ونظرا لإضافة التجربة المصرية كتطبيق للأطار النظري ، رأينا أن نعرض الشق النظري والتطبيقي معا حتى يكتمل العرض . وبذلك فإن الإضافة الجديدة لهذا الجزء تتمثل في التجربة المصرية (١٩٤٥ - ١٩٧٠) .

تتعدد أسباب الخلل في موازين المدفوعات ابتداءً من معطيات الاقتصاد القومي حتى السياسات الاقتصادية . فمن معطيات الاقتصاد القومي طاقته الانتاجية Productive Capacity وتتدرج تحت الطاقة الانتاجية حجم ونوعية الموارد الاقتصادية المشغلة ونتاجيتها وأساليب الانتاج . وتوزيع هذه الطاقة بين الاستخدامات المتعددة يحدد هيكل الانتاج من سلع وخدمات . ولا يمكن تعديل هذا الهيكل الا باعادة توزيع الموارد الاقتصادية أو الاضافة اليها أما محليا أو بالاستعانة بالموارد الاجنبية .

فاذا تحدد هيكل الانتاج ، وضع تصور لاستخدامات الناتج القومي والتي من ضمنها الاستخدام للتصدير . وبمعنى آخر تحدد الطاقة الانتاجية حجم ونوع السلع والخدمات التي يمكن الدخول بها في التجارة الدولية ، وتحدد الاستخدامات المحلية نوع وحجم السلع والخدمات التي لا بد من استيرادها من الخارج . ولعل ميزان التجارة يظهر هذا التدفق المتبادل للسلع والخدمات . ولاداعي للدخول فيما هو معروف عن مشاكل الدول النامية فسي هذا الصدد والتي يعبر عنها بمشاكل الخلل في الهيكل الاقتصادي . ومايعنيها هنا هو أن هيكل الناتج القومي واستخداماته يكون في الغالب وراء الخلل في موازين المدفوعات والتي يطلق عليها الخلل الهيكلي Structural Disequilibrium . وتحاول الدول التي تعاني من هذا النوع من الخلل التغلب عليه عن طريق تطوير الطاقة الانتاجية وتعديل شروط التبادل الدولي . الا أن الحل يحتاج الى وقت طويل ويتمجنبنا الى جنب مع عملية التنمية .

وتواجد الخلل الهيكلي في موازين المدفوعات يضع قيودا على عملية التنمية . فقصور

الطاقة الانتاجية لايعنى قصور الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي absorptive

Capacity أي لا بد من الاعتماد على الموارد الاجنبية لسد النقص في الطاقة الانتاجية .

فاذا نجحت الدولة في ذلك فقد تواجه مستقبلا بمشكلة المديونية مع الخارج . نقول هذا لامكانية حدوثة حتى بفرض استخدام الموارد الاجنبية لتطوير الاقتصاد القومي . والفكرة التي نريد ابرازها هنا أن الدول التي تعيش على موارد الغير تعاني ما يطلق عليه العجز المزمن Chronical Disequilibrium وتحاول الدول التغلب على هذا النوع من الخلل

تدرجيا بنتائج عملية التنمية .

والتحسن التدريجي في الميزان يتأتى من تشغيل الموارد المحلية والأجنبية بكفاءة وتجنب
جزء متزايد من الناتج القومي للتصدير وسداد الديون . الا أن نجاح عملية التنمية يرتكز أيضا
على زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي . ومعنى آخر ، فان التناقض بين تحسين ميزان
المدفوعات والوصول الى هدف التوظيف الكامل داخليا سيظل قائما لفترة طويلة . وعملية المبادلة
Trade - Off بين الهدفين تمثل مشكلة في رسم السياسة الاقتصادية لأي دولة من سنة
لاخرى .

ولدى صانع السياسة الاقتصادية عدد من الأساليب يمكن استخدامها لتحسين الخلل
في ميزان المدفوعات وكل منها له آثاره الجانبية على هدف التوظيف الكامل ودرجات متفاوتة .
والمهم هو توليف Combination عدد من هذه الأساليب يخدم أولا الوضع في ميزان
المدفوعات دون أن يؤثر تأثيرا جذريا على هدف التوظيف الكامل من أمثال أسلوب الرقابة
المباشرة على الصادرات والواردات وتحركات رؤوس الأموال وسياسة سعر الصرف . فاذا لم تنجح
هذه الأساليب يمكن اللجوء الى أساليب اخرى تتسم بصفة العمومية والشمول ، أي لا تنصب
فقط على ميزان المدفوعات بل تنعدها الى الوضع الاقتصادي الداخلي ومن أشهرها السياسة
النفدية والضريبية . ولنتتبع المجموعات الرئيسية في ميزان المدفوعات لنلقى الضوء على مجال عمل
كل أسلوب .

فسياسة الرقابة المباشرة يمكن أن تجب كل المجموعات الرئيسية في ميزان المدفوعات كما

ونوعا :

الصادرات والواردات السلعية والخدمية - رؤوس الأموال القصيرة والطويلة - الاحتياطات
من الذهب والعملات الأجنبية . وتحدد سياسة سعر الصرف بطريقة غير مباشرة كمية ونوع
الصادرات والواردات وحجم واتجاه رؤوس الأموال واثار ذلك كله على الاحتياطات غير النفدية .
وللسياستين آثارهما الجانبية على مستوى التشغيل في الداخل . ومعنى آخر ، فان الأثر
الضاغط Impact لسياسة الرقابة المباشرة وسياسة سعر الصرف يقع أولا على ميزان
المدفوعات ثم ينتقل الى الوضع الاقتصادي في الداخل سواء في شكل إعادة توزيع الموارد أو تعديل
استخدامات الناتج القومي . أما السياسة النفدية والضريبية فيبدأ تأثيرها داخليا وينعكس ذلك

على الوضع الاقتصادي فتح العالم الخارجى . فاذا بسطنا عمل السياسة النقدية عن طريق سعر الفائدة وعمل السياسة الضريبية عن طريق المعدل الضريبى ، وقع اثر السياسة النقدية على العمليات الرأسمالية واتضح اثر السياسة الضريبية على التجارة السلعية والعمليات الرأسمالية طبعاً بطريقه غير مباشرة . فرفع سعر الفائدة قد يقلل من الطلب على السلع الرأسمالية وقد يجذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى الداخل . كما أن زيادة الضرائب عموماً قد تقلل من الطلب الفعال سواءً على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة وتؤدى لتشجيع دخول رأس المال الاجنبى .

ويطلق على السياسة المالية (النقدية والضريبية) سياسة تعديل الدخل والاسعار المحلية لارتباط هذه السياسة اصلاً بالوضع الاقتصادي الداخلى أى ارتباطها بهـدف التوظيف الكامل . ويعتبر معظم الاقتصاديين أن سياسة تغيير الدخل والاسعار المحلية بالاضافة الى سياسة سعر الصرف هما الاصل فى دعم ميزان المدفوعات . أما باقى السياسات فتعتبر هامشية من امثال الرقابة المباشرة واستخدام الاحتياطات .

وتهدف هذه الدراسة الى شرح وتحليل سياسات الدعم السابق ذكرها من خلال منهجين : المنهج الوصفى وهو موضوع الجزء الاول ، والمنهج التحليلى وهو موضوع الجزء الثانى . وقد أثرنا أن نعرض التجربة المصرية فى تطبيق سياسات الدعم عند التعرض المبدئى لكل سياسة فى الجزء الاول حتى يتكامل العرض بشقيه النظرى والتطبيقى على أن يخصص الجزء الثانى بالكامل لايضاح حدود استخدام كل سياسة . ومن هذا يتضح السبب وراء اتباع منهجين لمعالجة المشكلة .

وتمهيدا للوصول الى هذه الدراسة قسم الجزء الاول الى بحثين :

المبحث الاول : يتناول السياسات الهامشية .

المبحث الثانى : ويتناول السياسات الاصلية .

المبحث الاول : السياسات الهامشية

١٠١ : سياسة الرقابة المباشرة

تعنى الرقابة المباشرة التحكم المباشر فى هيكل العمليات الجارية أى فى تركيب الصادرات والواردات كما ونوعاً وتحديد الدول المسموح بالتعامل معها . وتمتد الرقابة المباشرة لتشمل العمليات الرأسمالية سواءً اكانت قصيرة أو طويلة الاجل بغرض امكانه التنبؤ بتحركات رؤوس الاموال بنسبنا بنسبنا ووضع القواعد

المنظمة لها . كما تعد الرقابة المباشرة لتشمل الرقابة على الصرف الأجنبي وما يستتبع ذلك من قيود على حرية الجمهور في دخول سوق النقد الأجنبي . ونحوى هذه السياسة هي التدخل في جزئيات قطاع التجارة الخارجية ووضع القواعد المنظمة للاستيراد والتصدير وكيفية التصرف في النقد الأجنبي .

فاذا أغفلنا النظر عن الصعوبات الادارية لتنفيذ هذه السياسة ، فانها تحدث آثارا قوية ومباشرة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات اذا احسن استخدامها . الا ان عيوب هذه السياسة تتمثل أولا في نفس طلب دول العالم على العملة المحلية بسبب القيود على استخدامها في استيراد سلخ وخدمات معينة . وبصاحب هذه السياسة ثانيا تضخيم الاحتياجات من الواردات المصرح بها بسبب الميزة النسبية في الحصول عليها بسعر ارخص عن مستوى الأسعار العالمية . فاستفيد المستورد المحلي من سعر صرف العملة المحلية المغالى فيه فيحصل على النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي بدلا من سعر السوق . والعكس صحيح في حالة الصادرات ، اذ تقل حيلة الصادرات بالعملة المحلية اذا التزم المصدر ببيع حيلة صادراته من النقد الأجنبي بالسعر الرسمي . فاذا كان السعر الرسمي مغالى فيه فان قيمة وحدة النقد الأجنبي معبرا عنها بالعملة المحلية تقل عن قيمتها بسعر السوق . وهكذا فان الميزة النسبية للاستيراد بدلا من التصدير قد تؤدي الى اعادة توزيع الموارد بشكل يضر بالوضع في ميزان المدفوعات حيث ينقلب الوضع من هدف التقليل من الواردات وتشجيع الصادرات الى مزيد من الواردات . ولنرى من التجربة المصرية دليلا على ما نقول .

١٠١٠١ التجربة المصرية :

لم تعرف مصر شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم سياسة الرقابة المباشرة ايان فترة العمل بنظام الذهب والذي ظل اساسا لتصوية المدفوعات الدولية حتى سنة ١٩١٤ . وتبع اهتزاز النظام تعدد للسياسات التي تتبعها الدول

لموازنة موازين مدفوعاتها • فلجأت معظم الدول الأوروبية الى سياسة الرقابة المباشرة على قطاع التجارة الخارجية ودرجات متفاوتة من التحكم الى جانب الحرية الكاملة لتقلب أسعار الصرف في الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٥ • وشهدت الفترة من ١٩٢٥ - ١٩٣١ عودة انجلترا الى نظام الذهب والى أن اضطرت الى الخروج منه نظرا لظروف الكساد العالمي • وبالطبع فان مصر قد تبعت موقف انجلترا سواء بالنسبة لسياستها التجارية أو سياسة الصرف الاجنبي • فقد عاشت مصر خلال فترة ٩٠ عاما (١٨٤٠ - ١٩٣٠) في ظل نظام شبه كامل لحرية التجارة • وتراوحت ضريبه الوارد في المتوسط بين ٥ - ٨% من قيمة الواردات • وانخفض متوسط ضريبة الصادرات من ١٢% الى ١% من قيمه الصادرات (١) وذلك لم توجد قيود مباشرة على التجارة فيما عدا حظر استيراد القطن من الخارج ابتداء من عام ١٩١٦ •

ومع استعادة مصر لحريتها الجمركية عام ١٩٣٠ ومع بداية التصنيع حدث تحول في السياسة التجارية من سياسة حرية التجارة الى سياسة الحماية الجمركية واستمرت فترة الحماية الجمركية حتى ١٩٥٠ وهى السنه التى بدأت فيها الحرب الكورية • وخلال هذه الفترة بدأت مصر فى اعادة النظر فى ضرائب الصادر والوارد لتحقيق هدفين معا :

- ١ - هدف زيادة إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية ، وهو هدف مالى بحت •
- ٢ - هدف حماية الصناعة الناشئة •

الا ان تغليب الهدف الثانى كان وراء زيادة معدل الضريبة عموما على الواردات مع تدرجها بالزيادة وفق مرحلة الانتاج • فنجد انخفاض معدل الضريبة على المواد الخام والسلع نصف المصنعه بالمقارنة بالمعدل المفروض على السلع تامة الصنع • ويعرف هذا النظام بنظام التدرج فى فرض الضريبة Cascaded • ويتضح ذلك من البيانات التالية :

(١) البيانات الواردة فى هذه المذكرة والمتعلقة بالتجربة المصرية مأخوذة من عدة مصادر تذكرها فى نهاية الدراسة •

- معدل ضريبة الوارد على المواد الخام والوقود : اقل من ٥ %
معدل ضريبة الوارد على السلع نصف المصنعة : ٦ - ٨ %
معدل ضريبة الوارد على السلع تامة الصنع : ١٥ - ٣٠ %

وبفهام الحرب الكورية وما صاحبها تلك الحرب من رواج داخلي قلت الحاجة الى تشديد الحماية الجمركية وحررت تجارة الوارد جزئيا خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢ من خلال تخفيض معدل الرسوم الجمركية كما يلي :

قبل سنة ١٩٥٠ ٥٠ - ١٩٥٢

متوسط معدل الضريبة على الوارد	٧ %	٣ %
متوسط معدل الضريبة على السلع الراسمالية	٦-١٠ %	٤ %
متوسط معدل الضريبة على الحبوب	٠٠٠ (١)	معفاء من الضريبة

ويرجع انخفاض متوسط معدل الضريبة الى المعاملة التفضيلية لنسبة كبيرة من السواردات من السلع الضرورية سوا* اكانت استهلاكية ام انتاجية .

ويؤكد واقع التجربة المصرية ان مصر لجأت الى نظام الرقابة المباشرة على الصادر والوارد ومن خلال أنظمة الصرف الأجنبي خلال هذه الفترة وما بعدها . فقد طبقت مصر نظام اذون الاستيراد والتصدير وعلى نطاق واسع خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥٥ مع مناطق العملات الصعبة خصوصا الدولار الأمريكي للتحكم المباشر في التجارة مع منطقة الدولار في حين منحت اذون الاستيراد والتصدير بلا قيود لدول الاتفاقات ودول منطقة الاسترليني .

بيان خسار موجة الرزاج التي صاحبها الحرب الكورية ورغبة تحسين الاقتصاد
المتسرى من أثر الدورات الاقتصادية العالمية لجأت مصر خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٥ الى

عقد العزيم من اتفاقات التجارة والدفع مع كثير من دول العالم الحر والاشتراكي . وقد منحت هذه الاتفاقات حوالي ٥٥ ٪ من تجارة مصر عام ١٩٥٣ . وقد ساعد على إبرام هذه الاتفاقات ان معظم دول أوروبا حتى هذا التاريخ لم تستطع ان تحرر تجارتها من أشكال الرقابة المختلفة ولم تكن عملاتها قابلة للتحويل . وصاحب التوسع في الاتفاقات بالطلب تمهين الأذن الاستيراد والتصدير مع المعاملة التفضيلية للدول الاتفاقات وتقليلها مع دول العملات الصعبة وقصر الاستيراد منها على الضوابط . وتوالي الأحداث مع أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ وتحويل التجارة الى الكتلة الشرقية ثم تأميمها في سنة ١٩٦١ لتصبح الرقابة المباشرة الأسلوب الأساسي لدعم ميزان المدفوعات وحتى ظهور الاتجاهات الحديثة مع الانفتاح الاقتصادي .

ويتضح من العرض السابق أن ندرة النقد الأجنبي سواء أكانت جزئية أم عامة هي السبب الرئيسي وراء تطبيق مختلف أنظمة الرقابة المباشرة والتي منتعزس لها الآن :

(١) اذون الاستيراد والتصدير (٤٨ - ١٩٤٩) :

يمكن تشبيه هذا النظام بأسلوب توزيع السلع النادرة عن طريق نظام الحصص . وفي هذه الحالة يمثل هذا النظام أعلى درجات الرقابة المباشرة على الصادر والوارد ، حيث تحدد هيئة الرقابة على الصادرات والواردات التابعة لوزارة الاقتصاد السلع المسموح باستيرادها وتصديرها وبأى كمية وإلى أى دولة . ويعتبر الحصول على اذن الاستيراد أو التصدير من الوثائق الهامة لاتمام عملية التجارة . إذ بدونها لا يمكن للمستورد أن يحصل على النقد الأجنبي اللازم الاستيراد ، كما ان المصدر يصحح ملتزماً بتوريد حصيلة صادراته من النقد الأجنبي الى هيئة الرقابة على النقد (وزارة المالية - البنك المركزي) . وقد طبق هذا النظام في مصر أساساً وفي البداية لتخفيف ندرة الدولار خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية . الا ان العمل استمر بهذا النظام حتى تاموم التجساسة الخارجية في الستينات حيث الغيت اذون الاستيراد عام ١٩٦٤ إذ أصبح النظام

بلا معنى نظرا لسيطرة أجهزة الدولة على كل عمليات الاستيراد وحوالى ٧٥% من
تجارة الصادر .

(ب) العمليات المثلثية (٤٨ - ١٩٤٩) :

تنحصر فكرة العمليات المثلثية في أن تحاول مصر الحصول على العملات
الصعبة كالدولار وبالتالي تحصل على السلع التي تشتري بهذه العملات عن
طريق التعامل مع دولة ثالثة من دول الاسترليني . فمثلا اذا استطاعت باكستان
أن تشتري القمح الأمريكى بالدولار فيمكن لها أن تبيع هذا القمح الى مصر
مقابل حصول باكستان على ثمنه بالاسترليني المتوفر لدى مصر . وبالطبع فان
باكستان لا بد وأن تحصل على مكاسب من هذه العملية تتمثل في السعر
المنخفض للاسترليني . أى أن مصر تشتري الدولار من دول ككلة الاسترليني بسعر
تشجيعى بدلا من أن تبيع هذه الدول حصيلتها من الدولار الى انجلترا
بالسعر الرسمى . وقد بلغ السعر الرسمى للجنه المصرى ٢٧ ر ٤٠ دولار (١) في
حين كان سعر السوق ٢٩٥ ر ٣٠ دولارا . بمعنى اخر ، يبلغ التخفيض
غير المباشر للجنه المصرى حوالى ٢٠ - ٢٥ % هذا من جهة . ومن جهة
أخرى ، تظهر الآثار السلبية لهذه العمليات اذا نظرنا الى تجارة القطن .
ف نجد أن الدول التي كانت تشتري القطن من مصر مقابل الاسترليني تحمست
خسارة مالية عند إعادة بيعه للحصول على عملات صعبة مما خفض من سعر القطن
عالميا . ولذلك فقد لجأت مصر الى البيع مباشرة في الأسواق العالمية حتى تقطع
الطريق على العمليات المثلثية في تجارة القطن . ومن ذلك نرى أن هذا النظام
قد أدى الى تخفيض غير رسمى في سعر الجنه المصرى وأثر على سعر صرف
الجنه الاسترليني أيضا .

(١) كان السعر الرسمى للجنه المصرى ٢٧ ر ٤٠ دولارا الى أن خفض بنسبة ٣٠% سنوية
١٩٤٩ . وقد تم ذلك أثر تخفيض الجنه الاسترليني بنفس النسبة وفي نفس السنة .

(د) الاتفاقات الثنائية :

يزداد اتباع هذا النظام كلما زادت صعوبة توفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد وبالتالي تنافست حرية الدولة في اختيار الأسواق التي تشتري منها .
وبنتائج ذلك أيضا عندما توجد قيود على صادرات الدولة الى بقية دول العالم .
عندئذ تلجأ الدولة التي تواجه بمثل هذه الظروف الى نظام الاتفاقات الثنائية سواء كانت اتفاقات تجارة أو اتفاقات دفع . وغالبا ما يتواجد اتفاق التجارة جنبا الى جنب مع اتفاق الدفع حيث يوضح الاتفاق الأخير الطريقة التي يتم بها تسوية رصيد المعاملات التجارية من صادر ووارد . وكما سبق ذكره ، فقد مثلت الاتفاقات الثنائية نسبة هامة من حجم التجارة خصوصا بعد تأميم قناة السويس وتحويل التجارة الى الكتلة الشرقية ولتزيد أهمية هذا النظام بعد تأميم التجارة الخارجية عام ١٩٦١ .

ويصعب تقييم نظام الاتفاقات الثنائية كسبا وخسارة لسبب بسيط وهو ان الدولة تلجأ الى هذا النظام وهي منغلقة كما حدث لمعظم دول أوروبا قبل تمكسها من تحرير هلالها من سور الرقابة المختلفة وكما حدث لمصر بعد الحصار الاقتصادي الذي ترتب على أزمة قناة السويس واضطرار مصر الى اللجوء الى الكتلة الشرقية في طلب السلاح . وبالتأكيد فان مصر لم تكن تلجأ الى هذا النظام لسو توافرت لها حرية الاختيار . وتوضيحا لأهمية هذا النظام نورد في الجدول التالي تطور تجارة مصر مع الكتلة الشرقية وبالتالي تزايد الاعتماد على الاتفاقات الثنائية :

جدول (١) : تجارة مصر مع الكتلة الشرقية

السنة	الصادرات		الواردات	
	القيمة	% من كل الصادرات	القيمة	% من كل الواردات
١٩٥٠	١٨٨٨	١٠٧	١٣٩٩	٦٤
١٩٥٥	٣٠١	٢٠٦	١٣١	٧٠
١٩٦٠	٨٣٠	٤١٩	٥٥٨	٢٤٠
١٩٦٢	١٢٩١	٤٩٥	٩٢٠	٢٢٧
١٩٦٨	١٣٢١	٤٨٩	١١٦٩	٤٠٤
١٩٧٠	٢٠١٣	٦٠٧	١١٤٨	٣٣٥

(د) جنيه التصدير (١٩٤٩ - ١٩٥٥) :

حل هذا النظام محل العمليات المثلثية . فن الملاحظ ان العمليات المثلثية اضررت بموقف الجنيه المصري والجنيه الاسترليني . وقد ادخلت انجلترا تمديدا في اتفاقية الأرصدة الاسترلينية بمقتضاه حرمت مصر من اتباع نظام العمليات الثلثية . وعليه ادخل نظام جنيه التصدير . فقد فتحت حسابات سميت حسابات التصدير يدفع فيها المستورد المصري بالجنيه المصري ما يعادل قيمة وارداته من السلع التي تشتري عادة بالعملات الصعبة . وعادة ما يكون سعر العملة الأجنبية أعلى من السعر الرسمي لها مقوما بالجنيه المصري . والجنيه المصري في هذه الحسابات قابل للتحويل ويتحدد سعره حسب ظروف العرض والطلب في أسواق النقد الاجنبي ويمكن للمستوردين الأجانب تمويل وارداتهم من مصر بشراء جنيه التصدير .

والملاحظ ان هذا النظام لا يختلف عن نظام العمليات المثلثية في هدفه وهو حصول مصر على وارداتها الضرورية من دول العملات الصعبة وزيادة حجم صادراتها . ويتمثل الاختلاف الاساسي بين النظامين في أن مصر بدأت تضارب

على سعر الجنيه المصري فقط في ظل نظام جنيه التصدير بدلا من المضاربة على سعر الجنيه المصري والجنيه الاسترليني في ظل نظام العمليات المثلثة . الا انه فصر هذا النظام على جزء من الصادرات (١٤ %) وجزء من الواردات (١٢ %) جعل التخفيض غير المباشر لسعر الجنيه المصري ضئيلا : ٨ - ١٧ % خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ . وقد أعيد العمل بهذا النظام عام ١٩٥٨ بمعد تعميمه على كل الصادرات والواردات كما سنرى فيما بعد .

(هـ) حق الاستيراد للمصدر (١٩٥٣-١٩٥٥) Import Entitlement System

ينص هذا النظام بأن من حق المصدر الحصول على اذون استيراد قابلة للتحويل بما يوازي نسبة معينة من حصة صادراته (٧٥ % عند التصدير لدول الاسترليني والدولار ، ٦٦ % عند التصدير الى ألمانيا الغربية ، ١٠٠ % عند تصدير الغزل والنسيج عموما) . ومن حق المصدر أن يبيع هذه الاذون للمستوردين المصريين . وقد بلغت علاوة بيع هذه الاذون ٨ - ١٤ % للدولار ، ٥ - ١٠ % للاسترليني ، ٥ - ١٢ % للماركات الألمانية . ويصح باستخدام هذه الاذون في استيراد السلع التي تستورد طبقا لنظام جنيه التصدير (الضروريات وشبه الضروريات) بالإضافة الى عمومية الاستيراد لأي سلعة من دول الاسترليني والدولار . وقد بلغت أعلى نسبة ساهم بها هذا النظام في تمويل الواردات حوانى ٤٠ % . وبلا شك فان تطبيق هذا النظام جنبا الى جنب من نظام جنيه التصدير قد وسع من مدى التخفيض غير المباشر للجنيه المصري .

وقد اعترضت انجلترا مرة أخرى على المضاربة على الجنيه الاسترليني الستى تنجم عن تطبيق هذا النظام تجارها ودلايتها بالفائز . وقد نفذ ذلك فعلا عام

(١) يطلق على الحسابات المفتوحة وفقا لهذا النظام "حسابات استحقاق الاستيراد" ويقتل البعض تسمية النظام "نظام استحقاق الاستيراد" .

١٩٥٥ . وتبع ذلك إلغاء النظام كلية بالإضافة الى وقف العمل بنظام جنوسه التصدير لتعود مصر الى ما يشبه السعر الموحد للصرف . اذ بدلا من ان تخفض مصر السعر الرسمي للجنيه المصرى فرضت ضريبة (يمكن ان تطلق عليها ضريبة صرف Surchage) على المدفوعات عن الواردات نسبتها ٧% باستثناء الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام . وشجعت الصادرات من القطن بعلاوة تدفع على المقبوضات من الصادرات بنصر النسبة (٧%) .

(و) نظام العلاوات (١٩٥٧ - ١٩٦١) :

يتميز تطبيق هذا النظام تأكيدا بان قيمة الجنيه المصرى نهالغ فيها ، اى ان السعر الرسمي اقل من سعر الجنيه فى اسواق النقد الاجنبى . وقد اختلفت علاوة الصرف للصادرات باختلاف السلع المصدرة وجهة التصدير :

<u>المسئع</u>	<u>العلاوة</u>	<u>جهة التصدير</u>
تصدير القطن	١٠%	الهند / ايطاليا
" "	١٥%	المانيا الغربية
" "	٢٠%	الولايات المتحدة / كندا
<u>البصل</u>	٢٠%	بلاد العملات القابلة للتحويل

وتراوحت ضريبة الصرف عن الواردات عموما ما بين ١٠ - ٢٠% مع بلاد العملات القابلة للتحويل .

ويعتبر هذا النظام رابع الأنظمة التى تمنى تخفيضا غير مباشر للجنيه المصرى (الأول : العملات المثلثة ، الثانى : جنه التصدير ، الثالث : حق الاستيراد للمصدر) . ويلاحظ عموما بان معظم دول أوروبا قد استطاعت فى عام ١٩٥٧ ان تحرر عملاتها من قيود الصرف واصبحت لا تحتاج الى اتفاقات التجارة التى كانت تمفدها مع مصر واستفادت بذلك من نظام العلاوات الذى طبقتـه مصر .

و قد تم تعميم نظام العلاوات على كل الصادرات خلال ١٩٥٨ بإعادة نظام جنيته التصدير^(١) وحددت العلاوات بمعرفة البنك المركزي بدلا من تركها تتحدد وفقا لفرق السوق . وقد تراوحت العلاوة بين ١٢٦ - ٣٠ % خلال عام ١٩٥٨ . وعدلت هذه العلاوات بعد ذلك ليبلغ متوسط علاوة الصرف للصادرات حوالي ١٠ % ومتوسط ضريبة الصرف على الواردات حوالي ١٩ % خلال عام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٦١ تم توحيد علاوة الصرف للصادرات لتبلغ ٢٠ % وتوحيد ضريبة الصرف على الواردات بنفس النسبة . وبذلك يصبح للجنيه المصري ثلاثة أسعار صرف :

- أ - سعر الصرف الرسمي (الجنيه = ٢٨٧ دولار ، الدولار = ٣٥ قرشا) :
ويطبق هذا السعر بالنسبة لرسوم المرور في قناة السويس وصادرات المنتجات البترولية والبصل .
- ب - سعر صرف مخفض : ١ % (الدولار = ٣٨٫٥ قرشا) : ويطلق على الواردات من المواد الأولية والسلع الغذائية .
- ج - سعر صرف مخفض ٢٠ % (الدولار = ٤٢ قرشا) : ويطبق على باقى الصادرات والواردات .

(ز) ميزانية النقد الأجنبي (١٩٥٧ - حتى الآن) :

بعد تاسيس التجارة الخارجية في عام ١٩٦١ ازدادت صور الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية . اذ تولت هيئة الرقابة على الصادرات أعمال الوسيط بين المنتج والعالم الخارجى^(٧) وتولت هيئة الرقابة على الواردات نفس الدور بين المنتج والمستهلك المصدري من جهة والعالم الخارجى من جهة أخرى . وعهد الى اللجنة العليا للصرف باعداد ميزانية للنقد الأجنبي تدار مركزيا . وترجع

(١) يطلق على الحسابات المفتوحة و ذمة هذا النظام " حسابات التصدير " كما سبق أن اشرنا .
(٢) تولت لجنة القطن مهمة تصديره المسئول .

فكرة هذه الميزانية الى عام ١٩٥٧ . الا أن العمل بها قد تطور لتصبح الآداة التخطيطية للتجارة الخارجية وتمويلها . ويتضح ذلك من خطوات اعدادها (١) :

أ - في الخطوة الأولى : يتم حصر الموارد الجارية من محصلات منظورة وغير منظورة .

ب - في الخطوة الثانية : يتم حصر الاستخدامات الجارية من مدفوعات غير منظورة والتزامات خارجية .

ج - في الخطوة الثالثة : يتم تحديد المتبقى ليمثل الصافي المتاح للاستيراد السلس ، أي المدفوعات المنظورة .

وواضح ان العلاوة العتيقة بين ميزانية النقد الأجنبي وميزان المدفوعات ، ولا يقتصر هدف الميزانية النقدية على ذلك بل يتعداه للربط بينها وبين ميزانية الدولة ، اذ يلاحظ ان تنفيذ ميزانية الأعمال كجزء من ميزانية الدولة يتوقف على توافر النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الانتاجية والوسيلة اللازمة لتشغيل الطاقة الانتاجية (٧) .

٢٠١٠١ : ملخص التجربة المصرية :

تتحصر مهمتنا الآن في تحديد التأثير الذي أحدثته سياسة الرقابة المباشرة على سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار . وحيث لا يمكن الفصل بين السياسة التجارية وسياسة الرقابة على الصرف فانه يتعين أولاً تحديد أثر السياسة التجارية على سعر الصرف . فاذا اتفقنا على أن الضريبة الجمركية على الوارد والصادر تمثل قيداً على

(١) د . فؤاد مرسى : " ميزان المدفوعات والميزانية للنقدية " ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٩/٦٨ .

(٢) لعزهد من التفصيل ، انظر :
د . السيد عبد العزيز دحيه : " محاضرات في ميزانية النقد الأجنبي " - مذكرة داخلية (٣٢٦) ، معهد التخطيط القومي .

حرية التجارة وتؤدي الى رفع اسعار الواردات محليا ورفع اسعار الصادرات عالميا ،
تبين لنا أن فرض ضريبة الوارد يعني تخفيضا في سعر صرف الجنيه المصري وبالعكس
في حالة فرض ضرائب جمركية على الصادرات . فاذا حسبنا متوسطا عاما للمعدل
ضريبة الوارد (ضرائب الواردات / قيمة الواردات) ومتوسطا عاما للمعدل ضريبة
الصادرات خلال فترة معينة ، مثل المعدل الأول تخفيضا في سعر الجنيه المصري ومثل
المتوسط الثاني تقييما (رفعا) لسعره . ويعتبر هذا المتوسط تقديرا كما لتأثير
السياسة التجارية على سعر صرف الجنيه المصري . أما المحدد الثاني لسعر الجنيه
المصري فهو التأثير الكلي لأنظمة الرقابة على الصرف الأجنبي أمثال العمليات المثبتة ،
جهد التصدير ، حتى الاستيراد للمصدر ، ونظام العلاوات . ومن حسن الحظ فقد
توانت بيانات محسوبة في تأثير كل من السياسة التجارية وسياسة الرقابة على الصرف
نعرضها في الجدولين التاليين الذين يوضحان سعر صرف الجنيه المصري تخفيضا
وتفهيما خلال الفترة ٤٧ - ١٩٦٦ بالنسبة لتجارة الوارد أولا ثم بالنسبة لتجارة
الصادرات ثانيا .

جدول (١ / ٢) متوسط معدل التخفيض (+) ومتوسط معدل

اعادة التقييم (-) لسعر صرف الجنيه

المصري بالمقارنة لعام ١٩٤٧ (الواردات)

الاجمالي	التخفيض غير المباشر من خلال نظام (%)			متوسط معدل الضريبة على الواردات (التغير عن عام ١٩٤٧ (١))	السنة
	العلاوات (٥)	حق الاستيراد للمصدر (٤)	العمليات المثلثية (٢) جنوبه التصدير (٣)		
صفر				صفر	١٩٤٧
٧				صفر	٤٨
٥				صفر	٤٩
صفر			صفر	صفر	٥٠
٢ -			١	٣ -	٥١
٢ -			١	٣ -	٥٢
صفر		٢	١	٣ -	٥٣
٢		٣	صفر	٣ -	٥٤
٤		٤	صفر	صفر	٥٥
٢ -				٢ -	٥٦
٦	١٠			٤ -	٥٧
١٢	٢٠			٧ -	٥٨
١٤	٢٠			٦ -	٥٩
٥	١٠			٥ -	٦٠
٨	١٠			٢ -	٦١
١٨	٢٠			٢ -	٦٢

جدول (٢ / ب) تغيرات متوسط معدل التخفيض (+)

ومعدل إعادة التقييم (-) لسعر صرف

الجنيه المصري بالمقارنة لعام ١٩٤٧ (الصادرات)

السنة	متوسط معدل التخفيض على الصادرات (التخفيض عن عام ١٩٤٧) % (١)	التخفيض غير المباشر من خلال نظام (%)			الاجمالي (٦)
		العمليات المثلثية (٢)	جنونه التصدير (٣)	حقوق الاستيراد للمصدر (٤)	
١٩٤٧	صفر				صفر
٤٨	٣	٧			٤
٤٩	٧	٥			٢ -
٥٠	١٠		١		٩ -
٥١	٩		١		٨ -
٥٢	٩		١		٨ -
٥٣	١١		١	٢	٨ -
٥٤	١٠		صفر	٣	٧ -
٥٥	٧		صفر	٤	٣ -
٥٦	٦				٦ -
٥٧	٤				٦
٥٨	٥				١٣
٥٩	٤				١٦
٦٠	١				١٣
٦١	صفر				١٠
٦٢	صفر				٢٠

ومن الملاحظ اختلاف بعض النسب المتعلقة بتأثير أنظمة الرقابة على الصرف على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري والوارده في الجدولين السابقين عن مثيلاتها التي وردت في عرض هذا النظم سابقا . ويمكن الاختلاف في أن نطاق عمل هذه الأنظمة لا يوجب الصادرات الكلية أو الواردات جميعها بل تقتصر أحيانا على بعض السلع . اذوف الى ذلك أننا قد أغفلنا أثر نظامي الاتفاقات الثنائية واذون الاستيراد والتصدير لصعوبة التديد الكفى لأثارهما .

ويتضح من العرض السابق بأن التخفيضات الغير مباشرة لسعر صرف الجنيه المصري قد استمرت من بعد الحرب الى العرة الثانية حتى بداية الستينات . وقد استهدفت كل نظم الرقابة المباشرة دعم ميزان المدفوعات المصري الا أن متاعب الميزان لم تنته وادى الأمر في النهاية الى تخفيض سعر الجنيه المصري رسميا بمقدار ٢٠ % - (من ٢٨١ الى ٢٣٠ دولار) عام ١٩٦٢ . ولا ينبغي عن الأذهار أن مصر قد مولت جانبها كبيرا من العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق استخدام الاحتياطيات من ذهب وعمليات أجنبية كما سنوضحه حالا في عرض سياسة استخدام الاحتياطيات . ومع بدء تقوب هذه الاحتياطيات في بداية الستينات أصبحت نظم الرقابة على الصرف غير كافية لدعم ميزان المدفوعات ولم يعد من الممكن استمرار العمل بسعر صرف مغالسي فيه . وذلك لجأت الحكومة الى سياسة تغيير سعر الصرف لأول مرة منذ ١٩٤٩ باجرا^١ التخفيض الرسمي عام ١٩٦٢ .

٤.٢٠١ سياسة استخدام الاحتياطيات :

ويفسد بها استخدام الاحتياطيات غير النقدية^(١) لتمويل العجز في ميزان المدفوعات أو للمحافظة على استقرار سعر الصرف حيث أن العجز في الميزان يحدث ضغوطا على العملة المحلية : زيادة الطلب على النقد الاجنبي وزيادة المعروض من

(١) الاحتياطيات غير النقدية هي تلك الاحتياطيات التي لا تستخدم كغطاء للعملة المصدرة .

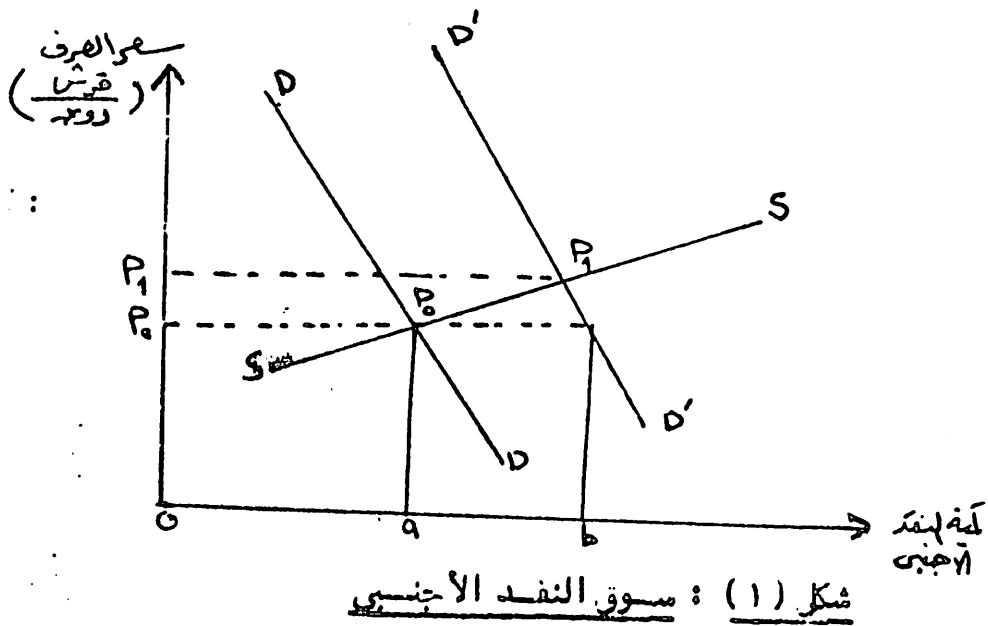
العملة المحلية . فاذا كانت الاحتياطيات كافية لتمويل العجز فيؤدي ذلك الى الغاء الضغوط على سعر الصرف العملة المحلية . ونادرا ما تكون الاحتياطيات بالوفرة التي تمول العجز في الميزان خصوصا اذا كان العجز كبيرا . لذلك نجد أن الاحتياطيات تستخدم في الغالب للمحافظة على استقرار سعر الصرف تنفيذا لهدف من أهداف صندوق النقد الدولي . فقد سمح الصندوق بأن تتدخل الدرل في سوق النقد الأجنبي باستخدام احتياطياتها ليبقى سعر الصرف في الحدود التي رسمها الصندوق (١) .

فالضغوط على العملة التي لاتزيلها تحركات رؤوس الأموال الخاصة يمكن التغاؤها (او التخفيف منها) باستخدام الاحتياطيات ، أي دخول السلطة النقدية بائعة ومشتريه لعملة المحلية . الا ان الآثار الجانبية لاستخدام الاحتياطيات تظهر بشكل واضح في حالة شراء الدولة لعملة المحلية (أي في حالة العجز في الميزان) . إذ أن نقص كمية النقود الناتج عن شراء العملية المحلية قد يؤدي الى تغير الأسعار والدخول المحلية بشكل يضر بهدف التوظيف الكامل خصوصا اذا كان سبب الخلل في الميزان لا يرجع الى اتباع سياسات مالية توسعية في الماضي .

وتجدر الاشارة الى أن استخدام الاحتياطيات لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات في ظل نظام الذهب كان دورا هامشيا يساعد عملية تغيير الأسعار والدخول المحلية . واستخدام الاحتياطيات لمقابلة التغيرات الطارئة والصغيرة في الميزان يعني استخدام بدائل أخرى اذا كان الخلل كبيرا ودائما . ويتمشى ذلك مع فلسفة الصندوق . ويعاب على ذلك أنه لا يمكن معرفة طبيعة الخلل مسبقا من حيث أنسبه صغير وطارئ أم أنه كبير ودائم . وفي حالة عدم اليقين هذه يجب أن تكون الاحتياطيات متوفرة بحجم كبير حتى تقابل التغيرات في الميزان وحتى يتاح الوقت لتوصيف مشكلة الميزان بدقة واقتراح حلول مساعدة او بديلة لاستخدام الاحتياطيات .

(١) ٢ % على جانبي السعر (أي ١ % بالزيادة أو النقص) حتى ١٩٧١ ، ثم ٤٥ % على جانبي السعر بعد ١٩٧١ .

وتتمثل الخاصية المشتركة بين الرقابة المباشرة واستخدام الاحتياطيات (كاسلويين لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات) في ان كلا منهما يقاوم قوى السوق بمعنى ابقاء سعر الصرف ثابتا وعدم تغيير الدخول والاسعار المحلية . وتتضح
ميكانيكة العمل بهذين الأسلوبين من الشكل التالي الذي يصور سوق النقد الأجنبي .



شكل (١) : سوق النقد الأجنبي

ويتضح من الشكل السابق ان سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المرغوبة من النقد الأجنبي مع الطلب عليه (النفقات P_0) . فاذا انقل منحني الطلب على النقد الأجنبي (D) الى اليمين وفق منحنى العرض (S) كما هو يجب ان يزيد سعر صرف العملة الأجنبية (اي تخفيض سعر العملة المحلية) من OP_0 الى OP_1 استجابة لقوى السوق . وسيؤدي السعر الجديد الى زيادة الكمية المعروضة ، تتساوى مع الكمية المطلوبة عند السعر (P_1) . وتتمثل مقاومة قسري السوق في ابقاء سعر الصرف ثابتا عند (P_0) بالرغم من انتقال منحنى الطلب . عندئذ يتميز ميزان النقد الأجنبي بهجيز قدره المسافة (ab) ويمكن تحويل هذا العجز عكسين طريق استخدام الاحتياطيات او يمكن تشتيت فائض الطلب هذا عن طريق الرقابة المباشرة . فاذا عجزت الاحتياطيات او فشلت الرقابة المباشرة يبقى سعر صرف العملة

الوطنية (1/OP) أعلى من السعر التوازني اى مغالى فيه . وستظهر الاثار الجانبية لعدم التوازن هذا ان عاجلا أو اجلا على الوضع الاقتصادي في الداخل .

وخلاصة القول بانه من الأخرى للسياسة الاقتصادية ان تعالج الخلل بالبحث عن الأسباب الأصلية له والتي تتمثل اساسا في زيادة الاستخدامات عن الطاقة الانتاجية .
وبتعبير اخر ، فان علاج الخلل يتأتى باتباع سياسات تفوى من قوى السوق الاتوماتيكية ؛
سياسة سعر الصرف والسياسة المالية او توليفة منهما .

١٠٢٠١ : التجربة السويسرية :

يحسن فيل الكلام عن التجربة السويسرية في استخدام الاحتياطات ان نتذكر احدى التجارب الاولى لفكرة هذه السياسة . فقد انشأت إنجلترا بعد خروجها عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ ما يسمى بصندوق موازنة الصرف - Exchange Stabilization Fund الهدف منه المحافظة على سعر صرف الجنيه الاسترليني . ولا تخرج فكرة هذا الصندوق عن عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي عسادة للتأثير على سعر الفائدة في النطاق الداخلي . اذ يتدخل صندوق موازنة الصرف في سوق النقد الأجنبي للتأثير على سعر صرف العملة الوطنية وابعادها عن التقلبات الشديدة . فاذا زاد الطلب على الاسترليني بحيث ارتفع سعره ارتفاعا غير عادي بالنسبة للدولار قد دخل صندوق موازنة الصرف ببيع المزيد من الاسترليني مقابل احتياطات من الدولار وحتى يعيد التوازن بين سعرى الاسترليني والدولار . والعكس صحيح في حالة زيادة الطلب على الدولار . وبالطبع فان الأمر يتطلب في حالة المضاربة على الاسترليني أن يكون لدى صندوق موازنة الصرف ما يكفي عن الاحتياطات من الدولار والا فان الصندوق لا يفوى على ابقاء عملية المضاربة . وهكذا فان الهدف من صندوق موازنة الصرف (سواء أكانت مستقلة أو تابعة للبنك المركزي) هو ابقاء التغييرات في أسعار الصرف / ويمثل هذا الهدف (المحافظة على ثبات أسعار الصرف) واحدا من أهم اهداف نظام النقد الدولي الراهن والمبني على اتفاقية صندوق النقد الدولي

التي وقعت عام ١٤٤٤ هـ وتجدد الاشارة هنا الى أن صندوق النقد الدولي قد اقترح ضمن اجراءات أخرى لتصحيح الصار الاقتصادي في مصر انشاء ما يسمى بالسوق التجارية عام ١٩٧٦ م بهدف تحرير الجنيه المصري في اسواق النقد الأجنبية أسوة بالعملات الأخرى القائمة للتحويل وتصهد الصندوق بتقديم المساعدة في صورة قرض من العملات الحرة لتكون احتياطي السوق التجارية ولكن المشروع الغي قبل اربعة ايام من التاريخ المحدد لبدء تشفيله .

فاذا انتقلنا الى التجربة المصرية نجد أن مصر ا وهى من الموقعين على اتفاقية الصندوق عام ١٩٤٤) التزمت بتنفيذ كل ما جاء بهذه الاتفاقية سواء فيما يتعلق بتحرير تجارتها السلمية او عمليات النقد الأجنبي من القيود المباشرة . وقد تكلمنا بما فيه الكفاية عن التاريخ الاقتصادي لسياسة الرقابة المباشرة ووجدنا أن مصر لم تستطع الاستغناء عنها حتى أيامنا هذه . وتشترك في ذلك مع معظم الدول النامية التي تتطلع الى زيادة معدلات التنمية فيها وتستعين في ذلك بالموارد الأجنبية ففى شتى صورها . ولم تكن الرقابة المباشرة هى السياسة الوحيدة التي اتبعتها مصر لعلاج الخلل في ميزان مدفوعاتها . فقد املى حجم وتطور مشكلة ميزان المدفوعات في مصر توليفة السياسات التي يمكن بها علاج هذه المشكلة . فلم تلجأ مصر الى سياسة تغيير سعر الصرف منذ ١٩٤٩ الا في عام ١٩٦٢ وحاولت علاج مشكلة ميزان المدفوعات اساسا وحتى هذا التاريخ باتباع سياسة الرقابة المباشرة وسياسة استخدام الاحتياطيات وليس ذلك غيرها فقد سبق وان ذكرنا باننا في حالة عجز الاحتياطيات وعدم فعاليتها الرقابة المباشرة فان سعر صرف الملة يبقى اعلى من السعر التوازنى ومن ثم تظهر الآثار الجانبية لعدم التوازن هذا ان عاجلا أو آجلا على الوضع الاقتصادي ففى الداخل .

ويعلم مما سبق أن سياسة استخدام الاحتياطيات عملت جنبها الى جنب على سياسة الرقابة المباشرة حتى عام ١٩٦١ وهى السنة التي بدأت فيها الاحتياطيات في

النضوب ° واضطرت مصر عندئذ الى استخدام سياسة تغيير سعر الصرف بعد ان أصبحت النسبة التي تساهم بها الاحتياطيات في سد عجز ميزان العمليات الجارية ضئيلة °
فمعروف أن مصر قد خرجت من الحرب العالمية الثانية ولديها احتياطيات ضخمة من الاسترليني تقدرها الهمغى بحوالى ٤٤٠ مليون جنيه في آخر ديسمبر ١٩٤٥ (١) ° الا ان هذه الأرصدة قد جمدت على اثر خروج مصر من الكلفة الاسترليني عام ١٩٤٦ °
وبهذا حرمت مصر من استخدام هذه الاحتياطيات الا بالقدر الذى تفرج عنه انجلترا وفق اتفاقية الأرصدة الاسترلينية الموقعة عام ١٩٤٧ ° فاذا اضفنا المفرج عنه من الأرصدة الاسترلينية الى ما لدى مصر من الأرصدة الأخرى تحددت الاحتياطيات الكلية التى يمكن لمصر ان تستخدمها عند حدوث أى عجز في ميزان العمليات الجارية ° ولنعرض اولا حجم الاحتياطيات الكلية ثم نتبعها بحساب أهمية استخدام الاحتياطيات في دعم ميزان المدفوعات :

(١) يمثل هذا المبلغ ٤٥٠ % من اجمالى الواردات (سيف) عام ١٩٤٧ (٩٨ مليون جنيه) °

جدول (٣) : الاحتياطيات من الذهب والأرصدة الأجنبية

(مليون جنيه - قيمة دفترية)

السنة	ذهب	جنيه استرليني			دولار	عملات اخرى	الاجمالي		الاحتياطيات الحسرة/ قيمة الواردات
		حساب خر (١)	حساب مجمد (٢)	اجمالي			النلى	الحر	
١٩٤٨	١٣	٧١	٢٦٤	٢٣٥	٦	١٠	٣٦٤	١٠٠	٦٢
٤٩	١٩	٦٣	٢٤٧	٣٠٦	٤١	٨	٣٥٧	١١١	٧٠
٥٠	٢٤	٥٢	٢٢٤	٢٧٧	٢٦	١٨	٣٥٥	١٤٠	٦٣
٥١	٦١	٢٤	٤٦١	٢٢٠	٧٨	١٢	٣٣٠	١٣٤	٥٥
٥٢	٦١	٦	٣٧١	١١٠	٢٠	١١	٢٧٢	٩٨	٤٧
٥٣	٦١	١٩	٣٤١	١٨٣	٢٤	١٠	٢٦٦	١٠٢	٦٢
٥٤	٦١	٣٥	٤٣١	١٨١	١٢	١٥	٢٧٠	١٢٤	٨٢
٥٥	٦١	٢١	١٢٥	١٣١	٢١	١٠	٢٣٧	١١٣	٥٩
٥٦	٦٦	٧	١٠٠	١٠٧	١٢	١٧	٢١٠	١١١	٥٨
٥٧	٦٦	٢٧	٦١	٨٧	١٦	١٩	١٨٨	١٢٨	٥٨
٥٨	٦١	٤٥	٤٢	٨٧	٤	١٠	١٦٢	١٢٠	٥٦
٥٩	٦١	٢٣	-	٦٣	٧	١٩	١٥٠	١٥٠	٦٤
٦٠	٦١	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٥٧	١٥٧	٦٢
٦١	٦١	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٣٦	١٣٦	٥٧
٦٢	٦١	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٠	٧٠	٥٥

ويمكن أن نورد ثلاثة ملاحظات رئيسية على الجدول السابق :

- أ - تم الافراج كلية من المتبقى عن أرصدة مصر عام ١٩٥٩ .
- ب - كانت الاحتياطيات الحرة كافية لتمويل نسبة كبيرة من الواردات تتراوح بين ٤٧ - ٨٢ % .
- ج - بالرغم من وجود قيمة دفترية للذهب تقدر بحوالى ٦١ مليون جنيه عام ١٩٦٢، فإن اجمالي الاحتياطيات المتاحة كانت بالسالب (- ٧) مما يؤكد ظهور مشكلة نضوب الاحتياطيات عام ١٩٦٢ .

وبالانتقال الى حساب اهمية استخدام الاحتياطيات في دعم ميزان المدفوعات تتأكد الظاهرة التي سبق الاشارة اليها سابقا وهي قلة الاعتماد على الاحتياطيات كوسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات خلال الستينات لسبب رئيسي وهو عدم كفايتها. ان نرى من جدول (٤) ان الاحتياطيات مولت العجز في ميزان العمليات الجارية بالاضافة الى الوفاء بالالتزامات الخارجة وذلك في السنوات التي تبلغ فيها نسبة النفس في الاحتياطيات الى عجز العمليات الجارية اكثر من ١٠٠ % . بينما تتراوح مساهمة الاحتياطيات في سد العجز في العمليات الجارية خلال الستينات (باستثناء ١٩٦٠) ٧ - ٤٨ % . اما عن فترة السبعينات فقد انتقل مركز الثقل في سياسات دعم ميزان المدفوعات الى سياسة استخدام الدخل والاسعار المحلية او ما يطلق عليه الان تصحيح المسار الاقتصادي بالاضافة الى الاستئمان برأس المال الأجنبي، أو بتمبير ادق القروض السلمية^(١).

(١) قدرت نسبة مساهمة القروض السلمية في سد عجز العمليات الجارية (والالتزامات الخارجية) بحوالى ٤٩ % عام ١٩٨٠ انظر : بيان الحكومة الى مجلس الشعب .

جدول (٤) : تغطية الاحتياطيات لمجز ميزان العمليات الجارية (١)

(مليون جنيه)

السنة	النقص فى الاحتياطيات (-)	عجز العمليات الجارية	مساهمة الاحتياطيات فى سد المعجز (%)	السنة	النقص فى الاحتياطيات (-)	عجز العمليات الجارية (-)	مساهمة الاحتياطيات فى سد المعجز (%)
١٩٥٠	١٢ر٤	٥٣ر٣	٤٧ر٥	٦١	٢٥ر٣	١٤ر٥	٨٥ر٥
٥١	١٩ر٨	١١٧ر٦	٣٤ر٨	٦٢	٤٠ر٩	١٥ر٢	أكثر من ١٠٠%
٥٢	٥٩ر٦	١٢٢ر٩	٢٣ر٠	٦٣	٢٨ر٣	٥٣ر٤	" " " "
٥٣	٨ر٦	١٢٣ر١	٧ر٠	٦٤	٨ر٧	٧ر٩	" " " "
٥٤	(+) ٦ر٦	١١٠ر١	٢١ر٩	٦٥	٢٤ر١	٣ر٦ (+)	ظفر
٥٥	٣١ر٤	٧٥ر٦	١٨ر٤	٦٦	١٣ر٩	٣٤ر٠	٩٢ر٣
٥٦	٣١ر٥	١٢٥ر٥	١٧ر١	٦٧	٢١ر٥	٣٣ر٠	٩٥ر٢
٥٧	٣٠ر٥	١١٨ر٧	-	٦٨	٨ر٠ (+)	٣١ر٢	٩٧ر٧
٥٨	٢٢ر٣	١٦٠ر٤	٨ر٧	٦٩	١٣ر٩	٢٠ر١	أكثر من ١٠٠%
٥٩	٢٤ر٨	٢١١ر٤	١١ر٨	١٩٧٠	٢٤ر٩	٣٦ر٠	٦٨ر٩
٦٠	١٩ر٤					٢٣ر٦	٨٢ر٢

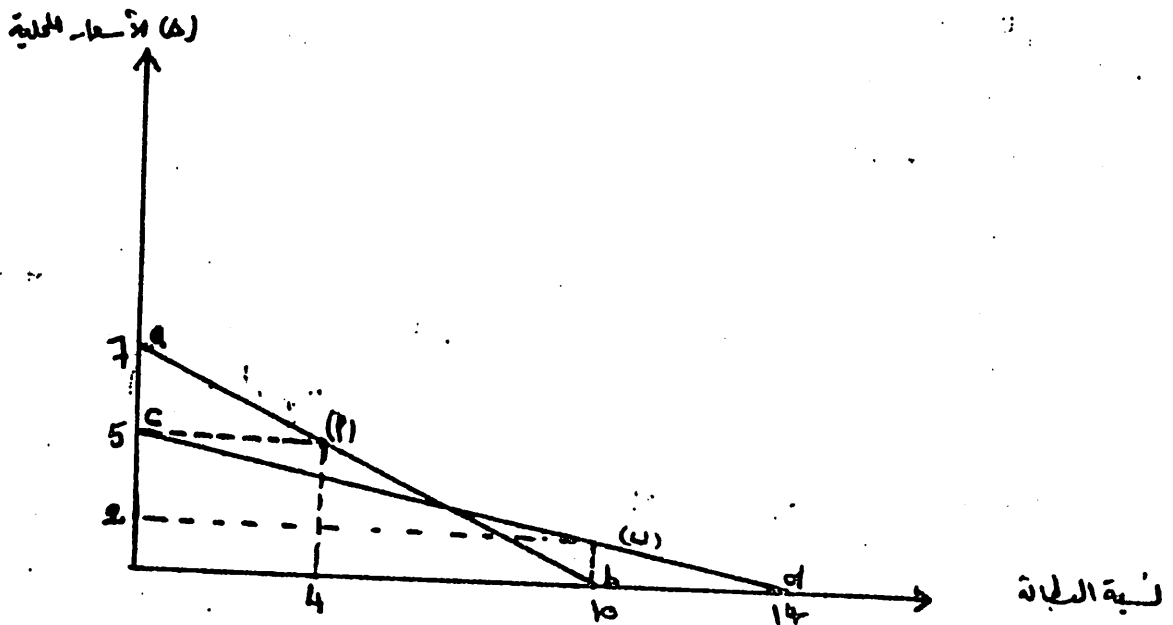
(١) الاحتياطيات = ذهب و عملات أجنبية + قروض صندوق النقد الدولى + حسابات غير مرقبة .

المبحث الثاني: السياسات الأصيلية :

١.٢ سياسة تغيير الأسعار والدخول المحلية :

تجدد الانتارة أولا الى أن هناك شبه اجماع بين الاقتصاديين بأن تغيير الأسعار والدخول المحلية هي السياسة الأصلية لعلاج الخلل فسي موازين المدفوعات . وموادها أن اى دولة لا تستطيع أن تعيش لمدة طويلة على موارد الثيريل يجب أن توازن بين مواردنا واستخدامها . ولا يصح أن يبقى ميزان المدفوعات في خدمة التوظيف الكامل الى الأبد . بل قد يحتاج الأمر اذا ما ميزان المدفوعات أن ينقلب الوضع : يصبح الاقتصاد الداخلى في خدمة ميزان المدفوعات كما كان الحال في ظل نظام الذهب وبالرغم من تغير فلسفة النظم الاقتصادية بعد الكساد العظيم . ففي ظل نظام الذهب وارتباط فلسفته بعدم التدخل في الأوضاع الاقتصادية التي تحكمها قوى السوق يمكن ارجاع الخلل في الميزان الى خلل الأوضاع الاقتصادية الداخلية أو الى اختلالات نقدية أساسها أصلا اكتشاف الذهب وغيره من المعادن النفيسة . لكن تغير فلسفة النظم الاقتصادية بعد الكساد العظيم وارتباطها بتدخل أكبر من الحكومات في الأوضاع الاقتصادية جعل الطريقة الكلاسيكية لعلاج الخلل في الميزان وهي تغيير الدخل والأسعار المحلية آخر علاج يمكن اللجوء اليه . وبالتالي نرى ان غالبية الدول تلجا للسياسات الهامشية لتسكين المشكلة لا لحلها .

والعلاقة التبادلية بين مستوى الأسعار والدخول (العمالة) تعكس التنافس بين هدفى أى سياسة اقتصادية . فأنعاش الاقتصاد القومى باتباع سياسة مالية توسعية بمعنى ارتفاع الأسعار المساهمة وتقليل نسبة البطالة . واختلاف التوليفة بين الهدفين من دولة لأخرى يعنى تناقض الأهداف الدولية . ويمكن ترجحة ذلك بما فيها كما في الشكل (٢) والذي يطلق عليه منحنى فيليبس Phillips Curve .



شكل (٢) : العلاقة التبادلية بين التغير في مستوى الأسعار المحلية ونسبة البطالة

وبوضوح شكل (٢) علاقة المبادلة التي تجرهما الدولة (أ) التي يمثلها الخط المستقيم (ab) والدولة (ب) التي يمثلها الخط المستقيم (cd) ما بين التضخم ونسبة البطالة . فافترض معدل البطالة والتضخم قبله الدولة (أ) هو ١٠% ، ٧% على التوالي، أما الدولة (ب) فافترض ما قبله كمعدل للبطالة هو ١٤% وأقصى معدل للتضخم هو ٥% وعلى كل من الدولتين أن تختار التوليفة التي تسمح بها ظروفها وفي حدود المعدلات القصوى . فإذا ارادت أي منها أن تقلل نسبة البطالة فسيكون تحقيق هذا الهدف على حساب نسبة التضخم . وعلى سبيل المثال إذا ارادت الدولة (ب) أن تصل نسبة التوظيف عندها نفس النسبة عند الدولة (أ) - أي ٩٠% - فستجد أن التغير في المستوى العام للأسعار يبلغ ٢% (يرتفع من الصفر إلى ٢%) .

ومن ناحية أخرى إذا ارادت الدولة (أ) أن تقلل من نسبة التضخم فيها من ٧% إلى ٥% فسترتفع نسبة البطالة من صفر إلى ٤% وهكذا .

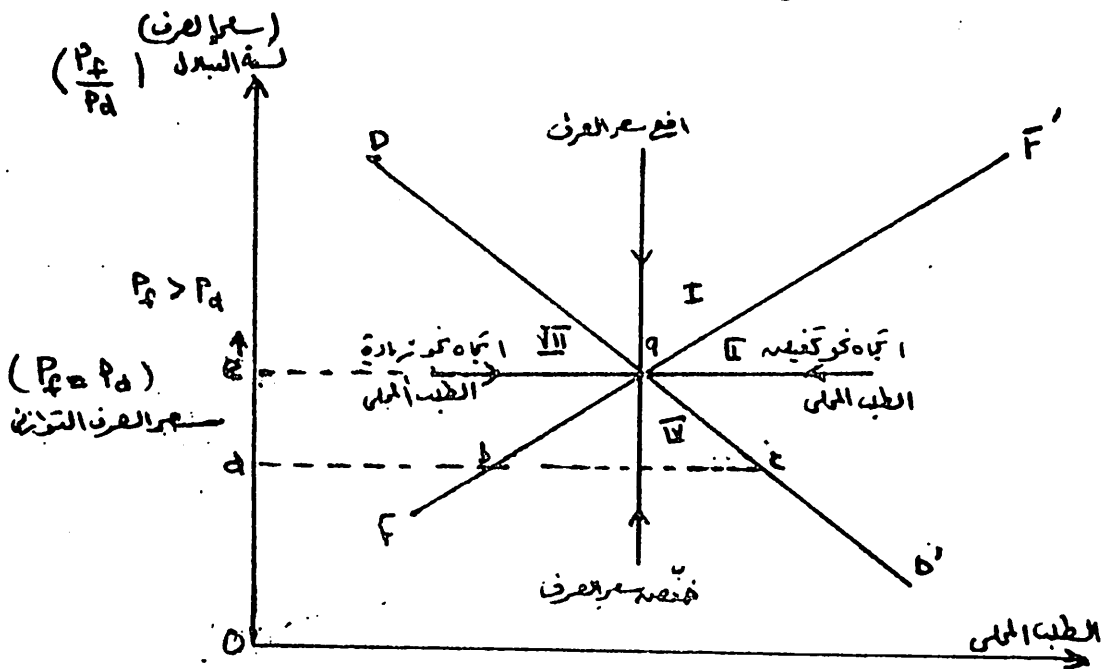
وانعكاس العلاقة التبادلية السابقة على الوضع في ميزان المدفوعات يتأتى من فروق الأسعار العالمية . فالدولة (ب) مركزها التنافس أحسن من الدولة (أ) والعكس صحيح فيما يتعلق بمستوى التوظف - بفرض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه . فإذا انعدم التنسيق بين أهداف الدولتين عند رسم السياسة الاقتصادية وأعطت منهما أولوية لتحسين مستوى التوظف فتكون فروق الأسعار بين الدولتين هي المحدد لوضع ميزان المدفوعات في كل منهما . وتعبير آخر، إذا اتبعت كل من الدولتين سياسة مالية توسعية فسيبقى حجم الخلل في ميزان المدفوعات بين الدولتين على الأقل كما كان في الماضي . وإذا وسعنا التحليل لهجرت دول العالم لاتضح أن ظاهرة الخلل في موازن المدفوعات ليست محلية فقط بل هي ظاهرة عالمية . وفي غياب سلطة عالمية للتنسيق بين الدول ، يتركز حل مشكلة التوازن الداخلى والخارجى في تغيير الدخل المحلية ونسبة التبادل .

واختيار أدوات السياسة الاقتصادية التي تمكن من تغيير الدخل المحلية ونسبة التبادل مهني على فكرة أساسية خلاصتها أن لكل أداة مجال عمل أساسى . وخارج هذا المجال نلاحظ آثارا جانبية لكل أداة . فإذا قلنا أن السياسات الأصلية لمعالجة الخلل فى موازن المدفوعات هي السياسة المالية وسياسة سعر الصرف ، وجب علينا أن نحدد المجال الأساسى لكل منهما . ويكاد أن يكون الاجتماع كاملا على أن سياسة سعر الصرف تتولى التوازن الخارجى وتتولى السياسة المالية التوازن الداخلى ، وغياب إمكانية تغيير سعر الصرف يلقى عبء الموازنة على السياسة المالية بشقيها : السياسة النقدية (١) والسياسة الضريبية . ولنبدأ بحالة إمكانية تغيير سعر الصرف .

(١) من أشهر السياسات النقدية الموجهة نحو هدف في التوظف الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات هي سياسة الـ Operation Twist في الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت في الستينات . وخلصتها هي استخدام سعر الفائدة قصير الأجل لدعم ميزان المدفوعات (رفع سعر الفائدة قصير الأجل) وتخفيض سعر الفائدة طويل الأجل لتنشيط التوظف الكامل في الداخل . وقد لافقت هذه السياسة قليلا من النجاح .

أولاً - تحقيق التوازن الداخلي والخارجي عن طريق تغيير الدخل المحلية ونسبة التبادل :

بين أيدينا الآن مشكلة لها جانبان : جانب تحليلي وجانب رسم سياسة حل المشكلة . إلا أن نقطة الارتكاز في الجانبين هي أن التوازن الداخلي والخارجي يتحددان بعاملين : مستوى الطلب المحلي ومستوى نسبة التبادل . وبالتالي فإن هناك حالة فريدة Unique يقال عندها أن مستوى الطلب المحلي ومستوى نسبة التبادل هما مستويهما التوازن . وبمعنى آخر ، إذا تمكن الاقتصاد القوي من الوصول في لحظة معينة إلى هذين المستويين تحقق التوازن الداخلي والخارجي آنياً Simultaneous . ونقطة التوازن هذه هي إحدى نقاط دالة الطلب المحلي ودالة ميرون والمدفوعات الذي يوضح شكل (٣) خصائص كل منهما :



شكل (٣) : تحديد (وتحقيق) التوازن الداخلي والخارجي عن طريق نسبة التبادل والطلب المحلي

ففي الشكل السابق يوضح المحور الرأسى المركز التنافسى للدولة موضع البحث تجاه بقية دول العالم أى نسبة الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية . فكلما زادت

الأسعار العالمية بمعدل أكبر من معدل زيادة الأسعار المحلية كلما زاد التركيز التنافسي ، والعكس صحيح . ويوضح المحور الأفقى ما يحدث للطلب المحلى على السلع والخدمات المصاحب للتغيرات فى نسبة التبادل . ويحتوى الشكل على دالتين : دالة ميزان المدفوعات (FF) ودالة الطلب المحلى (DD) . وقد رسمت الدالتان على أساس أن كلا منهما يتحدد بعاملين هما نسبة التبادل وحجم الطلب المحلى . إلا أن شكل الدالتين يحتاج الى توضيح^(١) . إذ يوضح الشكل العلاقة بين الطلب المحلى وميزان المدفوعات من جهة ونسبة التبادل من جهة أخرى . فكلما زادت الأسعار العالمية عن المحلية كلما تحسن الوضع فى ميزان المدفوعات . ولذلك فإن العلاقة تكون طردية بين ميزان المدفوعات ونسبة التبادل كما عرفناها . والعكس صحيح بالنسبة للطلب المحلى . إذ كلما اتجهت الأسعار العالمية الى التزايد كلما نشط قطاع التصدير وانتقل هذا النشاط الى الأنشطة المحلية الأخرى وزادت فرص العمالة وتقل الحاجة الى الاجراءات المحلية لموازنة ميزان المدفوعات . ولذلك رسمت دالة الطلب المحلى بانحدار سالب على نسبة التبادل .

والآن لنفرض أن نسبة التبادل تدهورت من (O_e) الى (O_d) ، أى أصبح سعر الصرف السائد مهالفا فيه . عندئذ يتأثر الوضع فى ميزان المدفوعات ويتأثر موقف العمالة فى الداخل . وحالة ميزان المدفوعات المترتبة على تدهور نسبة التبادل معروفة : سوء الوضع فى ميزان المدفوعات على الأقل بسبب نقص الصادرات وزيادة الواردات - (التحرك من النقطة (a) الى النقطة (b)) . وهكذا فإن فارق الأسعار لصالح بقية دول العالم يكون سبباً فى تدهور نسبة التبادل ويدل على أن الطلب المحلى النقدي متضخم والذي لا يمكن ترجمته كزيادة فى حجم العمالة فى الداخل . والأصح أن

(١) الفرض الأساسى المبني عليه رسم الدالتين فى شكل (٣) هو أن تكون المرونة السعرية للطلب المحلى والاجنبى على الواردات عالية بدرجة كافية (المجموع أكبر من الوحدة) حتى يتحقق شرط التوازن فى سوق النقد الاجنبى . ولتوضيح خلفية شرط المرونة السعرية بدئى عند شرح شكل (٥) والخاير باستخدام سياسة سعر الصرف بافتراض أن سعر الصرف السائد غير توازنى . (تذكر هذه الملاحظة عند قراءة حياطة استخدام سعر الصرف) .

تزيد الاجراءات المحلية في اتجاه انكماش لتساعد في تصحيح ميزان المدفوعات، وبعبارة أخرى، فان تدهور نسبة التبادل تستلزم اجراءات محلية بدرجة أكبر، وكلما تحسنت نسبة التبادل كلما قل الاعتماد على الاجراءات المحلية. وبهذا يتضح أكثر السبب في رسم الدالة (DD¹) بارتباط عكسي مع نسبة التبادل ورسم الدالة (FF¹) بارتباط طردي مع نفس النسبة (نسبة التبادل).

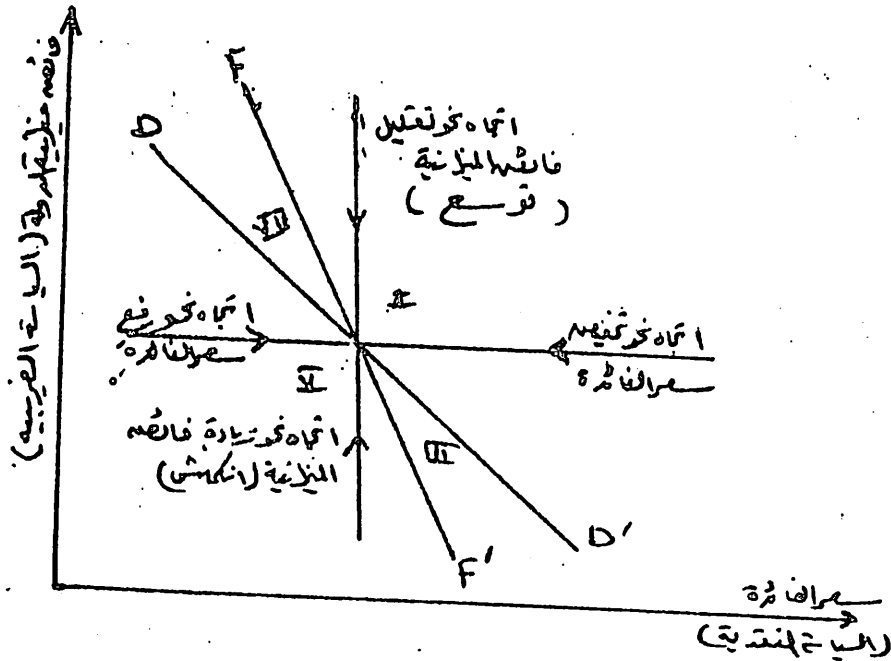
فاذا بدأنا التحليل من وضع كانت فيه نسبة التبادل عند (Od) أي في المنطقة (IV) وأردنا الوصول الى نقطة التوازن (a) فانه يمكن تحقيق هذا الهدف باتباع سياستين: خفض سعر الصرف وانكماش حجم الطلب المحلي، ولا يوجد أي تعارض بين السياستين في هذه الحالة إذ يكمل بعضهما البعض، ويتفاعل مرونتي طلب وعرض السلع والخدمات (المحلية والمستوردة) بالنسبة لسعر الصرف والنسبة للدخل يبدأ التحرك الديناميكي نحو وضع التوازن الآتي: التوازن الداخلي والتوازن الخارجي (١)

وقد قسم الشكل الى ثماني مناطق، وتبين كل منطقة التوليفة الممكنة من السياستين للوصول الى وضع التوازن. ففي المناطق (I, II) يجب رفع سعر الصرف وانكماش حجم الطلب بينما في المناطق (V, VI) يجب خفض سعر الصرف وزيادة الطلب المحلي. وهنا يوجد تعارض بين السياستين وفي كلتا الحالتين بمعنى ان الوصول الى التوازن يكون على حساب التوظيف الكامل في الحالة الاولى وعلى حساب التضخم في الحالة الثانية. وبذلك لا يمكن الحفاظ على موازنة ميزان المدفوعات من جهة واستقرار الأسعار وحالة التوظيف الكامل داخليا من جهة أخرى في وقت واحد.

(١) انظر شكل (٥) الخاص بميكانيكة التوازن في ظل امكانية تقلب اسعار الصرف.

ثانياً - تحقيق التوازن الداخلي والخارجي عن طريق السياسة المالية :

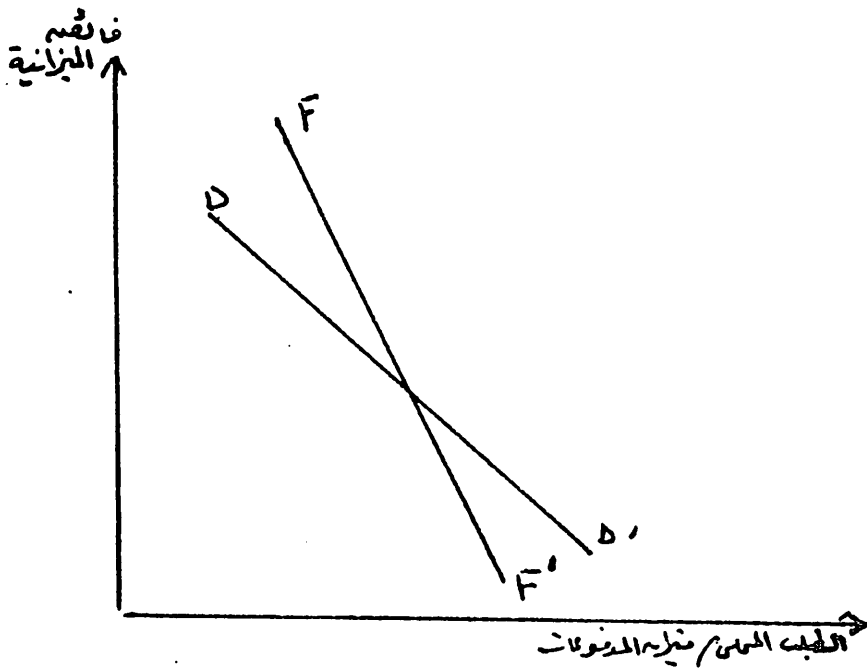
يمكن معالجة المشكلة هنا بنفس الطريقة التي عالجتها بها فيما سبق .
 فالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي دالتان في سعر الفائدة (السياسة النقدية)
 وفائض ميزانية الدولة (السياسة الضريبية) ، أي لا يمكن الوصول إلى الهدفين معاً
 إلا باتباع سياستين . ويوضح شكل (٤) ميكانيكية عمل الساستين . وبالتحديد تختص
 السياسة النقدية بالتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) وتختص السياسة الضريبية
 بالتوازن الداخلي (الطلب المحلي أو العملة) . ولذلك فإن انحدار Slope دالة
 الطلب المحلي (DD') (العملة) أقل من انحدار دالة ميزان المدفوعات (FF')
 ومن ثم مرونة دالة الطلب المحلي بالنسبة لفائض الميزانية أكبر من مرونة دالة ميزان
 المدفوعات .



شكل (٤) : تحديد (وتحقيق) التوازن الداخلي والخارجي
عن طريق السياسة المالية والسياسة الضريبية

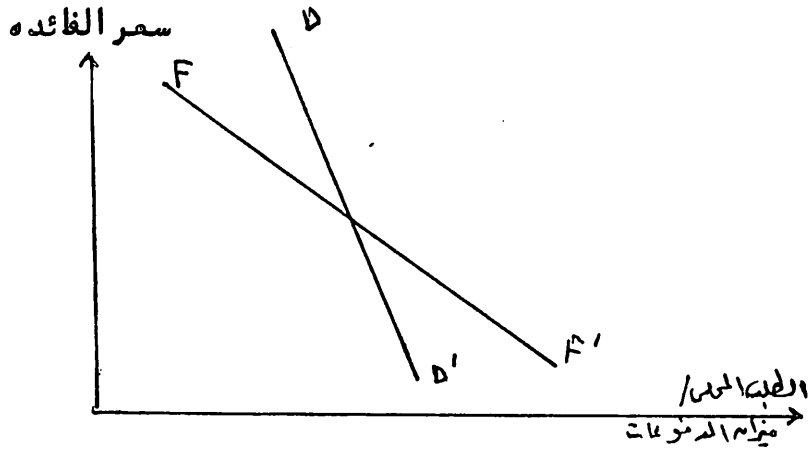
وحتى يمكن فهم ميكانيكية فكرة الانحدار والمرونة ، نقسم شكل (٤) إلى عدة أشكال :

شكل (١ / ٤) يوضح العلاقة بين الطلب المحلي وميزان المدفوعات من جهة وفائض ميزانية الدولة من جهة أخرى . ففائض الميزانية يؤثر في حجم الطلب المحلي وحجم ميزان المدفوعات . فإذا اتبعت الدولة سياسة انكماشية (زيادة فائض الميزانية) قل حجم الطلب المحلي وبالتيمية يقل الموقف المالي (فائض أو عجز) لميزان المدفوعات . أي ان العلاقة عكسية بين فائض الميزانية وكل من الطلب المحلي وموقف ميزان المدفوعات . ولذلك كسان انحدار كل من دالة ميزان المدفوعات ودالة الطلب المحلي بالنسبة لفائض الميزانية انحدارا سلبيا . ولكن السؤال الأهم هو : أي من الدالتين أكثر تأثرا بفائض الميزانية ؟ بالطبع فان اختصار السياسة الضريبية بالتوازن الداخلي يترتب ان يكون الطلب المحلي أكثر تأثرا بفائض الميزانية . أي ان يكون ميل دالة الطلب المحلي (التغير في الطلب المحلي / تغير فائض الميزانية) أكبر من ميل دالة ميزان المدفوعات (التغير في ميزان المدفوعات / تغير فائض الميزانية) . فإذا جعلنا فائض الميزانية في بسط النسب السابقة عرفنا السبب في رسم دالة الطلب بانحدار أقل من انحدار دالة ميزان المدفوعات في شكل (١ / ٤) :



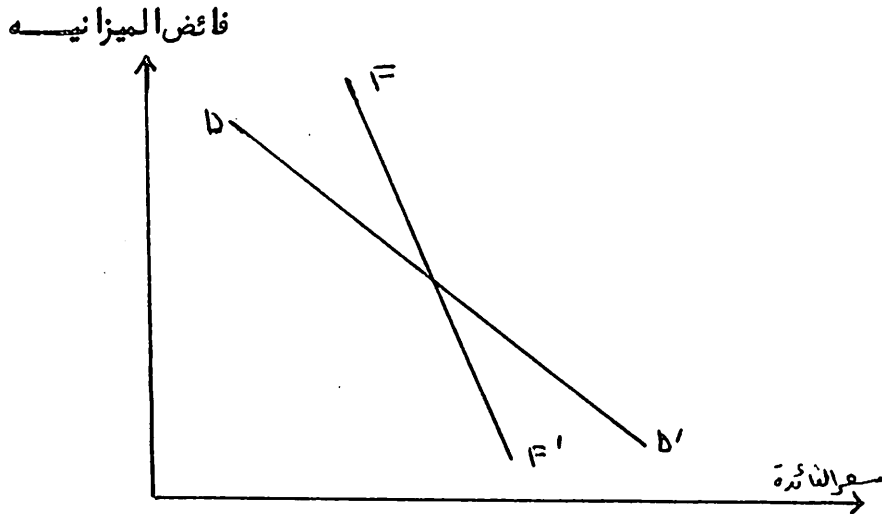
شكل (١ / ٤) : العلاقة بين الطلب المحلي / ميزان المدفوعات وفائض الميزانية

(٤/ب) : في هذا الشكل يتأثر ميزان المدفوعات بدرجة أكبر من الطلب المحلي نتيجة لتغيرات سعر الفائدة لافتراض ان السياسة النقدية تختص بالتوازن الخارجى .



شكل (٤/ب) : العلاقة بين الطلب المحلي / ميزان المدفوعات وسعر الفائدة

شكل (٤/ج) : نلاحظ أن وضع فائض الميزانية على المحور الرأسى يحتم - بناءً على ما تقدم - أن تكون دالة الطلب المحلي أقل انحداراً من دالة ميزان المدفوعات . وينعكس الوضع اذا وضع سعر الفائدة على المحور الرأسى بدلا من فائض الميزانية .



شكل (٤/ج) : العلاقة بين الطلب المحلي / ميزان المدفوعات وفائض الميزانية /

سعر الفائدة .

وبالرجوع الى الشكل الأساسى (شكل ٤) يجب أن نشير الى أنه بالنسبة لاي دالة فان كل نقطة عليها تعتبر نقطة توازن . ولكن التوازن الداخلى والخارجى يحدث فى نقطة واحدة . وتحدد هذه النقطة اتجاه الحركة لكل من سعر الفائدة وفائض الميزانية للوصول اليها . فاذا كان سعر الفائدة المساو أعلى من سعر الفائدة التوازنى يجب تخفيضه . وكذلك الحال بالنسبة لفائض الميزانية . فاذا قسمنا الشكل الى ثمانى مناطق يمكن أن نتبين التوليفة الممكنة من السياستين التى تصلح للوصول الى نقطة التوازن . ففى المنطقة (I) يلزم تخفيض سعر الفائدة وزيادة الانفاق المحلى . ولا يوجد هنا أى تعارض بين السياستين . وفى المنطقة (VI) او (VII) او (VIII) يلزم رفع سعر الفائدة وزيادة الانفاق المحلى . وهنا يوجد تعارض بين السياستين . وهكذا يصبح من المهم أن نلاحظ عدم تعارض الأثار الجانبية للسياستين . وحتى نوضح هذه الفكرة نأخذ المنطقة (VI) كمثال . فالاقتراح هو رفع سعر الفائدة لتصحيح الوضع فى ميزان المدفوعات بالإضافة الى التوسع فى الانفاق الحكومى حتى نصل الى حالة العمالة الكاملة . الا أن رفع سعر الفائدة قد يؤدى الى تقليل الطلب المحلى ومن ثم قد يعاكس الوصول الى حالة العمالة الكاملة .

١٠١٠٢ التجربة المصرية :

حدثت محاولتان لاستخدام سياسة تغيير الدخل والأسعار المحلية لدعم ميزان المدفوعات المصرى : الأولى فى عام ١٩٦٤ / ٦٥ والثانية فى ١٩٧٦ . وقد اتضح من العرض النظرى السابق لسياسة تغيير الدخل والأسعار المحلية أن الاجراءات الداخلية المطلوبة لدعم ميزان المدفوعات تتولاها السياسة المالية بشقيها النقدى والضريبي ، نظرا لعدم امكانية تغيير سعر الصرف الا فى حدود ضيقة وفق اتفاقية صندوق النقد الدولى . ويفهم من ذلك أن السياسة المالية فى تصحيحها للمسار الاقتصادى تتولى مهمة الموازنة بين الموارد والاستخدامات حيث لا تستطيع أى دولة أن تزيد استخداماتها عن مواردها دون الدخول فى الحلقة المفرغة للمديونية

الخارجية • ويمكن توضيح ذلك بأعطاء فكرة سريعة عن معادلة الدخل القومي قبل الاستطرد في التجربة المصرية •

تعتبر معادلة الدخل (الناتج) القومي من المعادلات الأساسية التي تفيد في معرفه العلاقات الاقتصادية التي تحكم تكوين الدخل القومي واستخداماته • وببساطة شديدة تقول هذه المعادلة بأن الطاقة الانتاجية والاستيعابية للاقتصاد القومي تحدد حجم الموارد الممكن تشغيلها تحت ظروف فنون انتاجية مختلفه • وتحديد هذه الموارد من رأسمال وعمل وخلافه واختيار التوليفة المناسبة فيما بينها وتشغيلها يعطى الناتج القومى • ويتوقف توزيع ناتج العملية الانتاجية على التفضيل الزمنى للمجتمع من حيث استعداده للتضحية بالحاضر فى سبيل المستقبل • أى مدى ما يرغب استهلاكه من هذا الناتج ومقدار ما يريد ادخاره واستثماره فى فترات لاحقه أملا فى معدل متزايد من الناتج القومى مستقبلا • أضف الى ذلك أن تجنيب جزء من الناتج القومى لتصديره لبقية دول العالم لسد قيمة الواردات من السلع والخدمات ضرورى فى عالم لا تستطيع فيه أية دولة ان تكفى ذاتيا • أى ان الناتج القومى مضافا اليه الواردات من الخارج يمثل الناتج المتاح للاستخدام فى الاستهلاك والاستثمار والتصدير • وبالتالي لا يمكن ان تزيد الاستخدامات عن الموارد كما عرفناها (الناتج القومى + الواردات) وكما تظهر من المتطابقة التالية :

$$(١) \text{ الناتج القومى} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الصادرات} - \text{الواردات} \cdot$$

فاذا كان الاستثمار هو السبب الرئيسى فى زيادة الناتج القومى ، فان تحديد الناتج القومى فى فترة لاحقة يستلزم حساب حجم الاستثمارات المطلوبه • ولنفرض ان الدخل المستهدف بلغ ٤٠٠٠ مليون جنيه وان الاستثمارات المطلوبه بلغت ١٠٠٠ مليون جنيه • أى ان معدل التكوين الرأسالى بلغ ٢٥% من الناتج القومى • ولكى نكمل الصورة الاجمالية فإنه يلزم تحديد الجزء من الناتج القومى المخصص للتصدير ومقدار الواردات اللازمة • ولنفرض ان الواردات ستصل الى ١٢٠٠ مليون جنيه وستصل

المصادر الى ٨٠٠ مليون جنيه أى أن نسبة الواردات الى الناتج القومى تبلغ ٣٣ ٪ ونسبة الصادرات ٢٠ ٪. عندئذ تتحدد اتوماتيكيا نسبة الاستهلاك النهائى من الدخل القومى وتبلغ ٣٤٠٠ مليون جنيه .

(٢) الاستهلاك التوازنى (٣٤٠٠) = الناتج القومى (٤٠٠٠) - الاستثمار (١٠٠٠)
- الصادرات (٨٠٠) + الواردات (١٢٠٠)

الا ان هذه الصورة التوازنية لن تتحقق الا اذا توفرت مجموعة من السياسات الاقتصادية تكون مهمتها تصحيح مسار هذه المتغيرات فى حالة انحرافها عن المستهدف . فاذا سلمنا بان اهداف الدخل والاستثمار وميزان التعامل مع العالم الخارجى قد تحققت بالكامل فليس من الضرورى ان يتحقق الهدف المطلوب للاستهلاك . اذ يمكن للقطاع العائلى ان يمول احتياجاته من استهلاك زائد بالرجوع الى ثروته المتراكمة أو الافتراض مسن الغير . عندئذ يتوقف نجاح الدولة فى المحافظة على التوازن بين المسوارد والاستخدامات على قدرتها فى احتواء الطلب على السلع الاستهلاكية عن طريق مختلف الاجراءات التى تؤثر فيه مثل زيادة الضرائب والرقابة المباشرة على الأجور والأسعار وشروط الافتراض من مختلف المصادر . فاذا لم تنجح هذه الاجراءات زاد الاستهلاك العائلى عن المستهدف ، ولنفرض انه بلغ ٣٦٠٠ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون جنيه . ونتوقع ان تترجم هذه الزيادة فى الاستهلاك فى شكل ارتفاع فى المستوى العام للأسعار اذا لم تتحقق احدى البدائل التالية :

- ا - زيادة الواردات بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه .
- ب - نقص الاستثمار بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه .
- ج - نقص المصادر بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه .

بمعنى ان محاربة التضخم تتم على حساب الاستثمار أو زيادة المديونية مع العالم الخارجى . وقد حدث ذلك تماما خلال ٦٤ - ١٩٦٥ اذ حاولت

الحكومة تمجيج المسار الاقتصادي باتباع سياسة انكماشية اساسها تخفيض حجم الاستثمارات ، وللتعليق على هذه السياسة يلزم اولاً عرض بعض النؤشرات الاحصائية في الجدولين التاليين :

جدول (٥) : الناتج المحلي واستخداماته

السنة	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي	الاستخدامات (%) من اجمالي الناتج			اجمالي الموارد الخارجية (-)
		اجمالي الاستثمارات	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	
٦٤/٦٣	٦ر٤	١٩ر٧	٢١ر٣	٦٦ر٠	١٠٧ر٠
٦٥/٦٤	٤ر١	١٧ر٣	١٩ر٨	٦٦ر١	١٠٣ر١
٦٦/٦٥	٤ر٤	١٨ر٦	٢٠ر٥	٦٥ر٩	١٠٥ر٠
٦٧/٦٦	٠ر٣	١٥ر٥	١٩ر٧	٦٥ر٨	١٠١ر٠

جدول (٦) : معدلات نمو وسائل الدفع والرقم القياسي للأسعار

السنة	معدل نمو وسائل الدفع	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ١٩٦٢ = ٢٠٠
١٩٦٣	١٨ر٩	١٠٢
٦٤	١٥ر٥	١١٤
٦٥	٦ر٩	١٢٧
٦٦	١ر٦	١٣٣
١٩٦٧	٤ر٨	١٣٢

فاذا اخذنا اولاً العلاقة بين التطور في وسائل الدفع والاسعار نجد ان معدل نمو وسائل الدفع انخفض من ١٨ر٩ % عام ١٩٦٣ الى ٦ر٩ % عام ١٩٦٥ بينما استمر

معدل الزيادة في الأسعار عند ١٢ % خلال عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ليبدأ فسي التحسن عام ١٩٦٦ . وبإدخال تطورات اجمالي الناتج المحلي في الصورة فإنه من المتوقع أن تنخفض الأسعار وفقاً لنظرية كمية النقود . وليرى ذلك صحيحاً . فقد اثبتنا في دراسة أخرى مفصلة أن هذه النظرية لا تصلح كأساس لدراسة التطورات المالية خلال الستينات^(١) . والأصح أن يقال وبوجه عام أن التحكم في وسائل الرفح كان أحد الاجراءات التي تعضد من اجراء خفض الاستثمارات .

وبالتركيز على جانب الموارد والاستخدامات بدلاً من الجانب النقدي ، نجد أن خفض الاستثمارات هو أساس هذه السياسة . إذ يكاد يعادل النقص فسي الاستثمارات (والاستهلاك الحكومي) التحسن في ميزان المدفوعات الذي طرأ فسي عامي ٦٥ / ٦٤ ، ١٩٦٥ / ٦٦ كمناسبة من اجمالي الناتج المحلي . ويلاحظ أن النقص في الاستثمارات قد اضر بالطبع بمعدلات نمو الناتج . بمعنى أن التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات كان على حساب معدلات التنمية . وبالرغم من انخفاض هذه المعدلات فإن نصيب الاستهلاك الخاسر من الناتج المحلي بقي ثابتاً . وازاء النقص المتاح من السلع والخدمات نتيجة لنقص معدلات النمو مع بقاء حجم الانفاق الاستهلاكي على ما هو عليه ، فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار . فإذا لم تظهر الأرقام القياسية للأسعار هذه الحقيقة عرفنا أن التضخم في الستينات كان ضخماً مكبوتاً Suppressed^(٢) ، امتصته أساساً الزيادة فسي الواردات الى جانب مختلف الاجراءات من رقابة مباشرة على الأجور والأسعار وتقليص فرص اقتراض القطاع الخاسر من الجهاز المصرفي .

(١) النتيجة الهامة لهذه الدراسة هي أن التغيرات النقدية تسير في نفس اتجاه التطورات الحقيقية وتتبعها . وتعمية الظاهرة النقدية للظاهرة الحقيقية لاتدعو الى العجب فسي اقتصاد مخطط .

د . سيد ناصف : " محددات السياسة النقدية في مصر خلال الستينات " مذكرة داخلية

(٣٤٢) معهد التخطيط القومي .

(٢) المرجع السابق مباشرة (Ibid.) .

ولنذكر القارئ بأن تحول التجارة الخارجية نحو الكتلة الشرقية بعد عام ١٩٥٦ أنصب بدرجة أكبر على الصادرات التي مولت جانباً كبيراً من نفقات التسليم - وبقي ما بين ٦٦ - ٧٥% من الواردات يأتي من الكتلة الغربية خلال الستينات (انظر جدول "١") . ومعنى ذلك أن الصادرات إلى دول العملات الحرة لم تكن تكفى لتغطية الواردات منها وبالتالي ظهرت مشكلة نقص العملات القابلة للتحويل اللازمة لتمويل الواردات . وقد تأكد من عرضنا لسياسة استخدام الاحتياطيات أنه بحلول عام ١٩٦٢ نضبت الاحتياطيات وبدأت مساهمتها في تمويل عجز العمليات الجارية في التناقص ، إذ مولت ما يوازي ٧% من عجز العمليات الجارية عام ١٩٦٤ (انظر جدول "٤") . وأصبح البديل الوحيد لتغطيه العجز هو الاقتراض الخارجى - خصوصاً في شكل تسهيلات ائتمانية وقصيرة الاجل بعد أن أوقفت الحكومة الأمريكية معونتها عن مصر عام ١٩٦٥ واضطرار مصر إلى شراء القمح بعملات صعبة .

وفهم مما تقدم أن البرنامج الانكماشى الذى اتبعته الحكومة عام ٦٤ - ١٩٦٥ (وما بعدها) كان على حساب معدلات التنمية فى الداخل ولم يخفف من حدة مشكلة ميزان المدفوعات إلا بقدر الاجراءات الانكماشية . وكان بقاء نصيب الاستهلاك الخاص كما هو بالاضافة الى عدم تناقص الاستهلاك الحكومى أثناء حرب اليمن هما السبب فى عدم تخفيض الواردات . ومن ثم ظهر عجز مقداره ٥% من اجمالى الناتج المحلى عام ٦٥ / ١٩٦٦ .

وازاء الشروط القاسية للتسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولى عام ١٩٦٦ لتقديم المساعدة . واقترح الصندوق برنامجاً لتصحيح المسار الاقتصادى الداخلى تمثل فى عدة اجراءات انكماشية أهمها :

- أ - زيادة الاسعار فى الدخل لتقليل الاستهلاك والحد من عجز الميزانية خصوصاً
- ب - زيادة الضرائب وخفض الانفاق الحكومى .

ح - تخفيض سعر الصرف بحوالى ٤٠ % ليصل سعر الدولار الى حوالى ٦١ قرشا .
وفد أبدت الحكومة استعدادها لتنفيذ الاجراءين الاول والثانى ولكنها لم توافق
على تخفيض سعر الصرف وانتهت المفاوضات مع الصندوق دون التوصل الى اتفاق
والغى البرنامج .

وخلال ما تقدم ان الحكومة حاولت ابتداءً من ٦٤ - ١٩٦٥ أن تطبق من
تلقاها نفسها سياسة انكماشية لدعم ميزان المدفوعات . ولكن حجم المشكلة الاقتصادية
كان اكبر من هذه الاجراءات ، فاضطرت الى اللجوء الى صندوق النقد الدولى الذى
أوصى بمزيد من الاجراءات الانكماشية كشرط لتقديم المساعدة وقد رفضت الحكومة
هذا البرنامج عند تقييمها للآثار المصاحبة لتطبيقه . وقد حدث نفس الشئ لبرنامج
الصندوق عام ١٩٧٦ .

٢٠٢ : سياسة تغيير سعر الصرف :

رابنا ان تغييرات سعر الصرف تعتبر واحدة من السياسات الاصلية لعلاج
الخلل فى موازين المدفوعات . وغياب هذه الامكانية يلقى عبء التصحيح على السياسة
المالية و/ او اتباع بعض او كل السياسات الهامشية. ونظرا للجدل الذى مازال
فاثما حول حدود تقلبات اسعار الصرف الشبه ثابتة طبقا لنظام صندوق النقد الدولى
نطرح باختصار الاعتراضات على حرية تقلب اسعار الصرف . ومن خلال هذا العرض
تتضح المزايا الضمنية لثبات هذه الاسعار .

وتوجد مجموعتان من الاعتراضات على حرية تقلب اسعار الصرف . ويمكن تسمية
المجموعة الاولى بالاعتراضات الاساسية والتي تمثل عوامل مشتركة فى الجدل . أما
المجموعة الثانية فلا تتعدى ان تكون اضافات هامشية بجانب الاعتراضات الاساسية .
ولنبدأ بعرض المجموعة الاولى :

أولا : الاعتراضات الرئيسية (١) :

هناك ثلاث اعتراضات رئيسية على سعر الصرف الحر سنتناولها تباعا:

- ١ - زيادة درجة عدم اليقين .
- ٢ - الآثار الجانبية المتمثلة في الاضطراب الداخلي في الاسعار والدخول .
- ٣ - اضطراب عملية التوامة (التعديل) وعدم استكمالها في الوقت المناسب .

(١) زيادة درجة اليقين ^{على} Uncertain :

ان حرية تقلب اسعار الصرف يعنى عدم استقرار هذه الاسعار وبالتالي يجعل من المستحيل تحديد حصيلة الصادرات والواردات بدرجة كافية من الدقة . ونظرا لوضوح الاعتراض فان الرد عليه يكون بأن المنسادة بحرية تقلب اسعار الصرف لايعنى الرغبة فى جعلها غير مستقرة . اليس من الجائز ان تكون تقلبات أسعار الصرف انعكاسا للاوضاع الاقتصادية التى تحكم التجارة الدولية ؟ ثم أن حالة عدم اليقين فى تحديد حصيلة الصادرات والواردات التى تسببها تقلبات أسعار الصرف يمكن التغلب عليها عن طريق عمليات التغطية Hedging فى أسواق الصرف المستقبلية (٢) آخذين فى الاعتبار تكاليف التغطية .

M. Friedman "The Case for Flexible Exchange Rate", in (١)

"Essays in Positive Economics" 1953, pp.157-

203.

(٢) عمليات التغطية :

افرض ان هناك احتمالات لخفض قيمه الاسترليني خلال فترة معينه (ثلاثة شهور مثلا) . يترتب على ذلك حالة عدم يقين فى التجارة الدولية بالنسبة لانجلترا والدول المتعاملة معها . كيف يمكن مقابلة هذا الوضع ؟ لناخذ الالتزامات واجبة الدفع Payments- out حيث أن المقبوضات المتدفقة الى انجلترا Payments- in من عمليات التجارة سواء أكانت بالعملة الاجنبية أو بالاسترليني (العملة المحلية) لاتستدعى اتخاذ اجراءات لحماية قوتها الشرائية . أما الالتزامات الواجبه الدفع بالعملة الاجنبية فيمكن مواجهتها عن طريق شراء هذه العملات حاضره Spot أو فى اسواق الصرف =

الا أن أبرز مظاهر عدم اليقين تتمثل في تحديد أثر قرارات المضاربين على موقف ميزان المدفوعات . فقد يأخذ المضاربون الانخفاض في سعر الصرف كدليل على مزيد من الانخفاض، ومن ثم يتراكم التخفيض الفعلي لسعر الصرف مع ما يصاحبه من هروب رؤوس الأموال وسوء الوضع في ميزان المدفوعات . فحرية تقلب أسعار الصرف في هذه الحالة تصاحبها مضاربة نحو عدم التثبيت Destabilizing، إلا أن القائمين بهذا الرأي ينسبون أن ذلك يعنى قصر رؤية المضاربين وخصارتهم دائما حيث أنهم يشترون العملة عندما يسكون السعر مرتفعا وبيعمونها عندما يكون السعر منخفضا . هذا الاعتقاد الشائع بأن المضاربة تكون دائما نحو عدم التثبيت قد يصح في ظل النظام الراهس لسعر الصرف الشبه ثابت وليس في حالة نظام سعر الصرف الحر .

ويتمثل المظهر الأخير لعدم اليقين في رد فعل الجمهور اذا تقلسب سعر الصرف . فانخفاض أسعار الصرف ^{الصرف} وتعنى وجود حالة من التضخم الداخلى وقد تؤدي التوقعات الى مزيد من هذه الحالة . عندئذ لا تستطيع الحكومة أن تدافع عن أى اجراءات انكماشية لمحاربة التضخم حفاظا على سعر الصرف ثابتا ، بل تسقط الحجة نهائيا . الا أنه يلاحظ أن معظم الحكومات في حالة

(٣) المستقبلية Forward Exchange market . وفي غالب الأحيان تشتري العملات الأجنبية بأعلى من سعر الصرف الحاضر At Premium . وبالنسبة للالتزامات الواجبة الدفع للأجانب بالعملة المحلية ، فان تخوفهم (أى الأجانب) من التخفيض يؤدي بهم الى بيع الاسترليني المستحو لهم في أسواق الصرف المستقبلية وفي غالب الأحيان يخصم At Discoust . وهذا تتضح أهمية عمليات التغطية في تقليل مخاطر تخفيض سعر الصرف ويشترط لنجاح عمليات التغطية أن تكون تكاليفها (سواء في شكل عمولات أو في شكل الفارق بين سعر الفائدة على الاسترليني وسعر الفائدة على العملات الأجنبية خلال فترة العقد) اقل من الخسارة المحتملة الناجمة عن انخفاض سعر صرف الاسترليني .

أما موقف السلطة النقدية الناجم عن عمليات التغطية هذه وكيفية معالجته فسننتكلم عنها عند الحديث عن الاعتراضات الأخرى .

ثبات أسعار الصرف لا تتصدى بالسرعة الواجبة لعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات وبالتالى فان الاتجاهات التضخمية لا تظهر الا فى وقت لاحق . وقد ساعد على ذلك استقلال وحدة النقد عن التغير فى الاحتياطيات الدولية خلافا لما كان عليه الحال فى ظل نظام الذهب . فالعجز فى الميزان لا يقابله نقص فى كمية النقد بل تؤدى زيـادة الواردات الى تأجيل ظهور الاتجاهات التضخمية بالرغم من زيادة كمية النقود . والدافع وراء ذلك الا تظهر السياسات المحلية المطبقة بمظهر المتسبب فى الخلل .

(٢) الاضطراب الداخلى فى الاسعار والاجور :

ان تغيرات سعر الصرف انعكاسا للوضع الاقتصادى الداخلى تؤثر على العلاقة بين الاسعار العالمية والمحلية . فانخفاض سعر الصرف يعنى الرخص النسبى للسلع المحلية عن السلع الاجنبية (مقومه بالعملة المحلية) مما يشجع الصادرات ويقلل من الواردات ، وبالتالى يقل العجز فى ميزان المدفوعات . الا أن ارتفاع اسعار الواردات قد يؤدى الى المطالبة برفع أسعار السلع المنتجة محليا ، المطالبة برفع الاجور . الخ . وعبارة أخرى قد يؤدى خفض سعر الصرف الى حالة من التضخم الجاهح . هذا التخوف لا محل له فى حالة ما اذا كان السبب وراء خفض سعر الصرف هو تصحيح لسياسات تضخمية محلية او انكماشية عالمية . اذ أن خفض سعر الصرف دون اتباعه باجراءات تقشف داخلية قد لا يؤدى الغرض منه بل قد يحدث حلقه مفرغة من تضخم الاجور والاسعار

Wage - Price Spiral

(٣) اضطراب عملية المؤامة وعدم استكمالها فى الوقت المناسب :

لنقل بـدءاً ان تعبير المؤامة (أو التعديل) Adjustment يعنى عملية التغير التدريجى فى وضع ميزان المدفوعات نتيجة اتباع سياسة أو أكثر من السياسات التى تكلمنا عنها حتى الان . والاعتراض الذى بين أيدينا

يقول بان تغيير سعر الصرف كسياسة يؤدي الى اضطراب عملية الموازنة وعدم استكمالها في الوقت المناسب . ف سعر الصرف قد يؤدي الى إعادة توزيع المواد الاقتصادية وإعادة تركيب استخدامات الناتج القومي مما يغير من اوضاع العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي . وان حدث هذا التأثير فلن يكون الا في الاجل الطويل ، مما يعني ان منطقة عطل سعر الصرف تتركز على الاقل في ميزان المطبات الجارية ويتركز نوقيت تأثير سعر الصرف على الاجل القصير . فاذا نظرنا النظر عن سياسات اخلال الوارد وسياسات التصنيع للتصدير باعتبارها طويلة الاجل ، فان حجم التغيير في سعر الصرف يجب ان يكون كبيرا وسريعا في المراحل الاولى لاصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وحتى يتاح لمطبات الموازنة الاخرى البطيئة ان تحدث تأثيرها . ويضاف الى سرعة التوقيت وحجم التغيير الكبير في سعر الصرف الاجرامات الواجب اتباعها لمقابلة الوضع في ميزان العمليات الرأسمالية . تبرز هنا ضرورة ان تفتقر سياسة سعر الصرف بمساهمة الاقتراض من الخارج . وهذا الاقتراض يساعد عملية الاقتراض الضمني التي تقوم بها المضاربة نحو التثبيت والتي تأخذ شكل شراء العملة التي خفض سعرها .

والتصور السابق للتعديل عن طريق سعر الصرف يحدث في احسن الأحوال اى في حالة امكانية تعديل سعر الصرف ببطء وبجراحة كبيرة (حصص) يكون هناك توقع لارتفاع سعر الصرف في المستقبل) ويفرض وجود اسسواق صرف منظمة وحسن تقدير للمضاربين . فاذا لم يحدث ذلك اضطرت عملية الموازنة عن طريق سعر الصرف ولا تستكمل دورتها في علاج الخلل في ميزان المدفوعات . وللدرد على ذلك يطرح دائما التساؤل التالي :

الا يمكن حدوث مثل هذا الاضطراب وعدم استكمال دورة التعدد بسبل في وقت مناسب اذا اتبعت سياسة اخرى غير سياسة سعر الصرف ؟

ثانيا : الاعتراضات الأخرى :

هناك اعتراضان فرعيان سنتناولهما تباعاً وهما :

- ١ - عدم تقليل الحاجة الى الاحتياطيات الأولية (رأى Harrod) .
 - ٢ - ضآلة المساعده فى عملية المؤامة الا اذا كانت المرونات المتقاطعة
- Cross Elasticities عاليه (رأى Meade) .

(١) عدم تقليل الحاجة الى الاحتياطيات :

أوضح هارود^(١) أن حجم الاحتياطيات اللازمة للمحافظة على سعر الصرف فى حدود التقلب المنصوص عليها فى اتفاقية صندوق النقد الدولى تزداد حجماً نتيجة امكانية تخفيض سعر الصرف Devaluation Clause أولا لان تحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل التى كانت تساعد فى مؤامة ميزان المدفوعات فى ظل سعر الصرف الثابت لن يكون لها مبرر اقتصادى . ومعنى آخر فـأن حقيقة أن سعر الصرف ثابت تؤدى الى الاعتقاد بأنه سيرتفع فى المستقبل اذا حدث وانخفض . ولا توجد مثل هذه التوقعات بدرجة مؤكدة فى حالة حرية تقلب اسعار الصرف . والسبب الثانى فى قلة تحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل هو الخوف من مخاطر التخفيض والتي قد تزداد عن فارق سعر الفائدة الذى يمكن الحصول عليه نتيجة تدفق الاموال الى الدولة التى تعاني عجزا فى ميزان المدفوعات . والاعتراض على هذه الحجة هو أن بعض الاموال ستتدفق الى الدولة المعيسة نتيجة عمليات التغطية أى يحدث طلب فعال على عملة هذا البلد ببيع العملات الاجنبية حاضرة . الا أن ذلك يرد عليه بأن بيع العملة المحلية فى أسواق الصرف المستقبلية قد يزيد عن طلبات شرائها فى المستقبل أيضا . وفى هذه الحالة يجب على سمسرة أسواق الصرف أن يوفرأ هذا الفرق فى شكـل عملات أجنبية عن طريق بيع العملة المحلية حاضرة وبالتالى يزيد الضغط على ميزان المدفوعات .

(١) R.F. Harrod : " Money". London 1969 , pp , 86 - 94 .

وتحتاج السلطة النقدية الى التدخل في سوق الصرف الحاضر والمستقبل وتزيد الحاجة الى الاحتياطيات تماماً السبب الثالث لزيادة الحاجة الى الاحتياطيات نياتى من ضرورة وجود تصور لدى المضاربين لسعر الصرف الأساسى Fundamental Rate أى سعر الصرف الذى يتفق مع مفهوم التوازن والتثبيت . وعدم صحة توقعات المضاربين يعنى السماح لسعر الصرف بان يتقلب فى حدود واسعة (حتى يكون هناك حافز لمضاربة) وقد يعنى ذلك ان يتمكر اتجاه التدفقات المتوقعة (الى الخارج بدلا من الداخل) مما مضطر معه السلطة النقدية الى التدخل بسرعة وبجهد أكبر من الاحتياطيات . ويجب أن يحدث هذا التدخل حتى اذا أغفلنا النظر عن الاحتياطيات اللازمة لمواجهة التقلبات فى الميزان والتي لها صفة الطوارئ لأسباب موسمية ودورية .

وأخيرا فان حجم الاحتياطيات المطلوبة تختلف باختلاف الحالات الأربع

الآتية :

- ١- الاحتياطيات عند اقل مستوى اذا كان سعر الصرف ثابتا (لأن تحركات رؤوس الاموال قصيرة الأجل تساعد فى علاج الخلل الطارئ) .
- ٢- الاحتياطيات عند أعلى مستوى لها اذا كان سعر الصرف مسموحا بتقلبه فى حدود معينة Adjustable peg كما هو الحال فى نظام النقد الدولى الراهن (انظر الأسباب فى الفقرة السابقة) .
- ٣- الاحتياطيات لا لزوم لها اذا سمح لسعر الصرف بان يتقلب بحرية كاملة الا أن هذه التقلبات غير محتمة Intolerable .
- ٤- الاحتياطيات المطلوبة بين أعلى مستوى وأقل مستوى اذا سمح بنظام التعويم Floating المصحوب بتدخل السلطة النقدية فى سوق الصرف .

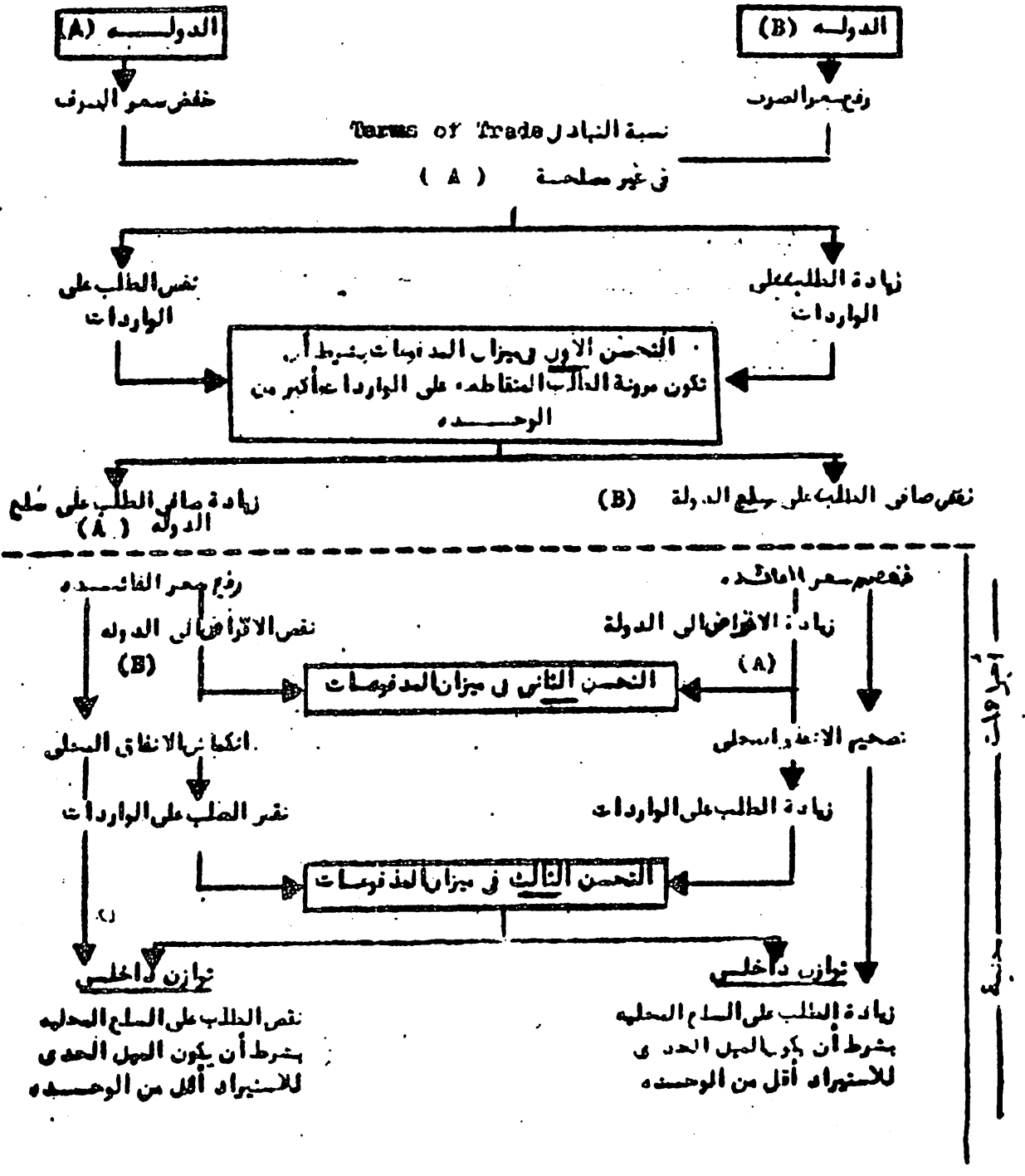
(٢) المرونة وعلاج الخلل في الميزان (١) :

تبدأ فكرة اثر المرونة في علاج الخلل في ميزان المدفوعات بان تقسم الدولة ذات المجزأ باجراءات لتخفيض اسعار صادراتها اما بتخفيض سعر الصرف او بتخفيض التكاليف . والافتراض الاساسى ان مرونة طلب بقيمة دول العالم لصادرات الدولة المعنية عالية . وكذلك الحياز بالنسبة لمرونة طلب الدولة المعنية للواردات من بقية دول العالم . فاذا اهتز هذا الافتراض الاساسى قل حجم التأثير عن طريق المرونة . ويمكن الاستعانة بشكر Heade^(٢) الذى يوضعه شكل (٥) لتبيين مناطق عمل المرونة نفسى عملية موازنة ميزان المدفوعات في ظل حرية تقلب اسعار الصرف :

(١) راجع الجزء الثانى بتحديد التوازن الداخلى والخارجى عن طريق تغيير الدخل المحلية ونسبة التبادل .

(٢) J.E. Meade: "The Theory of International Economic Policy (٢)
Vol.1: The Balance of Payments": 1952, P. 92

شكل رقم (٥)
مبدأ نيكية مواءمة ميزان المدفوعات في ظل
امكانية تقلب أسعار الصرف



وأول ما يلاحظ من الشكل السابق هو شرط التحسن الاول في ميزان المدفوعات، هذا التحسن كان أثرا مباشرا Direct Impact لخفض سعر الصرف . فالرخص النسبي للصادرات والارتفاع النسبي في أسعار الواردات يزيـد من الصادرات ويقلل من الواردات وبالتالي يتحسن ميزان المدفوعات ويزداد الطلب على منتجات الدولة في الاسواق المحلية والاجنبية . والملاحظة الثانية أنه عند هذه المرحلة تدخل الاجراءات المحلية لتحديد من أثر تخفيض سعر الصرف على الطلب المحلى الذى كان أصلا متضخما - وفى الشكل (٥) يرتفع سعر الفائدة — ويترتب على هذا الاجراء زيادة صافية فى تدفقات رؤوس الاموال الى الدولة (A) وانكماش فى الانفاق المحلى . ويحدث التحسن الثانى فى ميزان المدفوعات نتيجة لدعم ميزان العمليات الرأسمالية . والملاحظة الثالثة تخص التحسن الثالث فى ميزان المدفوعات . فرفع سعر الفائدة دعم ميزان العمليات الرأسمالية وأحدث أيضا انكماشاً فى الانفاق المحلى . وترتب على نقص الطلب المحلى اتجاه الواردات الى التنافس الذى يحدده الميل الحدى للاستيراد بالنسبة للدخل

Income Propensity to Import

وعموماً فان التوازن الداخلى يتعلق تحقيقه بمدى فعالية تخفيض سعر الصرف والاجراءات الانكماشية فى نقص الطلب على السلع المحلية والاجنبية . فاذا لم ينقص الطلب نتيجة ضعف الاجراءات الانكماشية و/ أو نتيجة زيادة الميل الحدى للاستيراد ، فالأمل ضعيف فى تحقيق هدف التوازن الداخلى .

١٠٢٠٣ : التجربة المصرية :

خلصنا من عرضنا لسياسة استخدام الاحتياطات أن تضروب هذه الاحتياطات بدأت فى الظهور عام ١٩٦٢ . ولم يمكن من المتصور أن تستمر عملية التنمية بدون توفير احتياجات مصر من النقد الاجنبى لتمويل واردات الخطة . ولهذا قدر حجم الاقتراض الخارجى بحوالى ٧٠% من الدخل القومى ومعادل الفرق بين معادل

الادخار المحلى (١٥%) ومعدل الاستثمار المستهدف (٢٠-٢٥%) على امل أن تزيد الصادرات وتقل الواردات على مدى سنوات الخطة بالقدر الذى يخفف من مشكلة ميزان المدفوعات . ولذلك ركزت الخطة على تنمية الصادرات بمعدلات سريعة حتى تغطى الجانب الاكبر من الواردات . الا ان انخفاض محصول القطن عام ١٩٦٢/٦١ بسبب الآفات الزراعية خفض من معدلات نمو الصادرات الزراعية خصوصا اذا عرفنا أن صادرات مصر من القطن والأرز بلغت ٧٥% من حجم الصادرات الكلية عام ١٩٦١ . وازاء عدم امكانية تخفيضها الواردات اللازمة للتنمية ترتب وضع طارئ وجب معالجته . اذ يمكن تخطى هذه الظروف الخارجة عن الارادة بتحسين الانتاج الزراعى والصناعى فى السنوات اللاحقة . وعليه لجأت مصر الى الاقتراض من صندوق النقد الدولى . وكما هى العادة فان الصندوق طالب بانتهاع بعض الاجراءات الانكماشية وتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

وقد وافقت الحكومة على برنامج الصندوق وتم تبسيط نظام الصرف وذلك بتطبيق سعر تجزئى قدره ٢٣٣ دولار للجنيه المصرى لجميع العمليات الخارجية . اما رسوم المرور بشناة السويس فصنعت دفعها على أساس ما يحويه الجنيه المصرى من ذهب (٢٣٣ جرام من الذهب الخالص) او ما يعادل ٢٨٧ دولارا للجنيه المصرى . وبذلك بلغت نسبته التخفيض ٢٠% . والى جانب تخفيض سعر الصرف وعدت الحكومة بضغط الانفاق العام وتقليل عجز للميزانية وطبقت برنامجا نقديا يهدف الى التقليل من معدل نمو وسائل الرفح بهانه كالاتى (١) :

- أ - رفع سعر الخصم (معدل الفائدة التى يتقاضاها البنك المركزى على قروضه للبنوك التجارية) من ٣% الى ٥% ، ورفع اسعار الفائدة المدينة والدائنة .
- ب - رفع نسبة الاحتياطى للبنوك التجارية من ١٢.٥% الى ١٧.٥% .

(١) د . جرجس مرزوق : " السياسة النقدية والائتمانية عام ٦٢-١٩٦٣ " - معهد الدراسات المصرفية - مايو ١٩٦٢ .

ح - طلب البنك المركزي من البنوك التجارية أن تحتفظ على الأقل بنفس النسبة السابقة من ودايمها في شكل أوراق حكومية .

د - وضع البنك المركزي حدودا فصولا لتسهيلات كل من البنوك المتخصصة والتجارية لتمويل الفطن وتمويل القطاع غير الحكومي لأغراض أخرى .

ولا يتسع المجال هنا لتتبع آثار هذه الاجراءات على الوضع الاقتصادي في السنوات اللاحقة ومعرفة فعاليتها^(١) ونكتفي بالتعليق على تطورات الطلب المحلي لنرى الى اى مدى طبقت أية اجراءات انكماشية .

والحكمة من الربط بين تخفيض سعر الصرف والاجراءات الانكماشية معروفة .

اذ لا يمكن ان تزيد الصادرات وتظل الواردات الا اذا استفاد المصدرون واضرب المستوردون من اجراء التخفيض . فاذا حدث ذلك كان اجراء التخفيض فعالا . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فان زيادة اسعار الواردات بالعملة المحلية وزيادة مكاسب المصدرين يمكن ان تؤثر في مستوى الاسعار في الداخل . ويمكن امتصاص هذه الزيادة الطارئة في الدخول والاسعار باجراءات نقدية وضريبية مثل تقليل معدل نمو وسائل الدفع وزيادة الضرائب . وتفيد هذه الاجراءات في احتواء الآثار الجانبية لتخفيض سعر الصرف . فاذا طبقت الحكومة بالاضافة الى ذلك برنامجا للتخفيف عنها الى جنب مع اجراء تخفيض سعر الصرف ساعد ذلك على التغلب على مشكلة ميزان المدفوعات بشكل اكثر فاعلية . اذ يقلل الانفاق سواء اكان استهلاكيا او استثماريا من الواردات اتوماتيكيا . ويقدر تخفيض الطلب المحلي تزيد الصادرات بفرض بقاء معدل نمو الناتج المحلي على ما هو عليه . فاذا حدث وانخفض معدل نمو الناتج المحلي وصاحب ذلك زيادة في الانفاق فمعنى ذلك زيادة الاعتماد على موارد الغير وتنتفي الحكمة من تخفيض سعر الصرف . ومعنى آخر ، فان تخفيض سعر الصرف لن يكون فعالا الا اذا واکة انخفاض في حجم الطلب المحلي . وبثبت واقع التجربة المصرية ان تخفيض سعر الصرف كان اجراء هامشيا ولم يتمد هكذا

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر : د . مهدي ناصف : مرجع سابق .

التخفيض أن يكون امتدادا لنظام علاوات الصرف السابق الاشارة اليه وتوجها لهذا
العلاوات بدليل تزايد العجز في ميزان المدفوعات كما يتضح ذلك من البيانات الواردة في
الجدول التالي :

جدول (٧) : اجمالي الناتج المحلي واستخداماته

السنة	الاستخدامات (%) من اجمالي الناتج			معدل نمو الناتج المحلي
	اجمالي الاستثمار	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	
٦٠/٥٩	١٢,٤	١٤,٠	٧٣,٣	٦,٨
٦١/٦٠	١٥,٥	١٦,٩	٦٨,٨	٥,٥
٦٢/٦١	١٦,٦	١٧,٣	٧١,٧	٣,٠
٦٣/٦٢	١٧,٨	١٨,٩	٦٩,٥	٨,٠

ويتضح من تحليل معدلات النمو في الناتج المحلي واستخداماته ثلاثة اتجاهات رئيسية

وهي :

- أ - استمرار الاعتماد على الموارد الخارجية بشكل متزايد بعد التخفيض . وكان السبب وراء ذلك هو ارتفاع نسب اجمالي الاستثمار ، الاستهلاك الحكومي ، والاستهلاك الخاص عن مستواها في ١٩٦١/٦٠ .
- ب - لم تتبع الحكومة سياسة انكماشية في سنة التخفيض وما بعدها . بل اضطرت الى ذلك ابتداءً من عام ٦٤ - ١٩٦٥ كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن التجربة المصرية الخاصة بسياسة تغيير الدخل والأسعار المحلية (انظر : ص ٣٧) .
- ج - تتفق التطورات السابقة مع فلسفة النظام خلال خطة التنمية ٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ ، حيث غلبت الحكومة هدف النمو على أمل أن تتمكن من المحافظة على استقرار الأسعار في الداخل وتقليل العجز في ميزان المدفوعات . (انظر البحث الرابع من الجزء الثاني والخاص بمدى إمكانية التوفيق بين الأهداف الثلاثة) .

والنتيجة الهامة أن التخفيض سواء كان اجراءً هامشياً بالنسبة للوضع في ميزان المدفوعات أو كان امتداداً لواقع سعر الجنيه المصري، فإن توحيد سعر الصرف لن يمكن الوحدات الانتاجية من الحصول على وارداتها بنفس الأسعار القديمة قبل التخفيض. إذ يعني توحيد سعر الصرف أن تدفع هذه الوحدات ما مقداره ٤٢ قرشاً عن كل دولار واردات بدلاً من السعر القديم وهو ٣٨ قرشاً. ولا يخفى أثر ذلك على تكاليف الانتاج وأسعار التبيع والداخل والخارج^(١). ولن تقوى هذه الوحدات على المنافسة في الأسواق الخارجية الا بزيادة كفاءتها الانتاجية. ويظل نفس الشيء عن تاثير ارتفاعها في الداخل في ظل سبل ظروف التسعير الجبري. فإذا لم تستطع هذه الوحدات أن تزيد من انتاجيتها فقد تضطر الى نقل الزيادة في التكاليف الى المستهلك بما لذلك من آثار على تكاليف المعيشة. وهكذا يظهر سعر الصرف في ارتباطه الوثيق - كما سبق ان نوهنا - بالعلاقة بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية. إذ تحدّد نسبة التبادل في النهاية بتأثير الانتاجية بين الدولة والعالم الخارجي. فإذا اردنا ان نقيم اثر تخفيض سعر الصرف على الوضع الاقتصادي لزم علينا أن ندرس الموقف التنافسي للقطاعات الانتاجية قبل وبعد التخفيض. وتدخل هذه الدراسة في نطاق اقتصاديات توزيع الموارد Resource Allocation. ولا يتسع المجال هنا للخوض في هذه الناحية وبكفاية أن ننبه القارئ لمدى أهميتها.

(١) ترتب على رفع عاوة الصرف - أي تخفيض الجنيه المصري - زيادة في أسعار الواردات بالعملة المحلية عوضتها الحكومة بالنسبة للسلم التنويحية الهامة بزيادة المصروفات المخصصة في ميزانية الدولة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التمويل. فقد زادت هذه المصروفات من ١٦١ مليون جنيه في عام ١٩٦٢/٦١ الى ٣٦٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣/٦٢.

انظر: د. جرجس مزروق: (مرجع سابق، Op. Cit.) ص ٢٢.

الجزء الثاني

(المنهج التحليلي)

مقدمة :

تناول الجزء الأول من هذه الدراسة تعريفًا بظاهرة الخلل في موازن المدفوعات ، وحصراً للسياسات المتوفرة لعلاج الخلل سواءً تعطل في شكل فائض أو عجز . وقد قسمت سياسات دعم ميزان المدفوعات الى سياسات هامشية وأخرى أصلية . وشمل النوع الأول سياسة الرقابة المباشرة وسياسة استخدام الاحتياطات ، وانحصرت السياسات الأصلية في تغيير الأسعار والدخول المحلية بالإضافة الى سياسة سعر الصرف . ويعتبر الجزء الأول من هذه الدراسة بمثابة أرضية نظرية لازمة قبل الدخول في المنهج التحليلي لكل سياسة من هذه السياسات . فقد اقتصر العرش على مزايا وعيوب استخدام كل سياسة سواءً كانت هامشية أو أصلية ، ولم يتطرق لحدود استخدام كل سياسة وفعاليتها الا بقدر يسير . وقد فرض ذلك هدف الجزء الأول من الدراسة وهو التعريف بسياسات دعم ميزان المدفوعات . أما هدفنا من الجزء الثاني فهو تجاوز مرحلة التعريف الى مرحلة التحليل للسياسات الأصلية فقط نظراً لها مشية النوع الأول من السياسات . ومن هنا يتطلب الأمر عزل كل سياسة ودراستها على حده . فنجد من الضروري معالجة كل من سياسة تغيير الأسعار وسياسة تغيير الدخول المحلية كل على انفراد الى ان يتضح ان حدود عمل الواحدة منها يتطلب ادماجها مع الأخرى . فاذا كما قد أدمجتنا السياستين عند التعريف بالسياسات فان ذلك يعتبر من قبيل القفز الى النتائج بدون وضع اسر الوصول اليها . وعلينا الان أن نصحح هذا الوضع السي ان نصل في مرحلة لاحقة من التحليل الى ادماج سياستين أو أكثر للوصول الى هدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، كان تتزاج السياسة النقدية (عن طريق سعر الفائدة مثلاً) مع السياسة الضريبية (عن طريق فائض الميزانية مثلاً) من ناحية ، وتتزاج السياستان مع

سياسة تغيير سعر الصرف (تغيير نسبة التبادل) ، أو قد يتبين من التحليل النهائي انه من الصعب الاعتماد على سياسة واحدة لدعم ميزان المدفوعات نظرا لحدود فاعليتها وخطورة الآثار الجانبية لتشغيل هذه السياسة ، وقد سيؤيد ان اوضحنا هذه الفكرة عند مناقشة إمكانية موازنة ميزان المدفوعات في ظل امكانية تقلب اسعار الصرف^(١) ووجدنا ان دعم ميزان المدفوعات لا يتحقق الا في ظل شروط معينة لمرونة الطلب على الواردات وفي ظل اجراءات محلية (سياسة تغيير الاسعار والدخول المحلية) تعضد تغيير سعر الصرف في اتجاه تحقيق التوازن الداخلي جنباً الى جنب مع دعم ميزان المدفوعات وحتى تتضح هذه النتيجة أكثر، نبدأ بعزل كل سياسة على حده ودراستها تفصيلاً بتخصيص مهتم لكل منها ، وناقش في المبحث الرابع التوليفات Combinations الممكنة من هذه السياسات لتحقيق هدف التوازن الداخلي والخارجي .

ونيل البدء سياسة تغيير سعر الصرف ، نعرض الرموز المستخدمة ليعرض المتغيرات الشائعة في هذه الدراسة .

الرموز المستخدمة

$\delta_{i,m}$ مرونة طلب على الواردات	Q^d كميات مطلوبة
$\delta_{e,x}$ مرونة طلب على الصادرات	Q^s كميات معروضة
$\sigma_{i,m}$ مرونة عرض الواردات	ϵ^d مرونة طلب
$\sigma_{e,x}$ مرونة عرض الصادرات	ϵ^s مرونة عرض
s سعر الصرف	β موقف ميزان المدفوعات

(١) راجع الجبر الأول - ص (٥١) - شمل (٥) .

(٢، ١) البحث الأول: سياسة تغيير سعر الصرف Exchange Rate Adjustment Policy

يوضح هذا البحث الشروط الواجب توافرها لانجاح سياسة تغيير سعر الصرف ، مفترضين بداية قدرة السلطة النقدية على تغيير هذا السعر اتوماتيكيا أو وفقا للقواعد التي يحددها نظام النقد الدولي الراهن . والتعريف الذي ستأخذ به لسعر الصرف هو ما تساويه وحدة النقد الداخلية (المحلية) من النقد الأجنبي (كم دولارا يساوي الجنيه المصري مثلا) . وغنى عن القول فان منطقة العمل الأولى لسياسة تغيير سعر الصرف هي سوق النقد الأجنبي ويمتد أثر هذه السياسة حتى يصل الى سوق الصادرات والواردات ، لذلك فان العرض في هذا البحث سيراعى هذا التسلسل بد باثر تغيير سعر الصرف على سوق النقد الأجنبي ثم الأثر على سوق الصادرات والواردات ، ونه في النهاية لبعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال :

١.١: أثر تغيير سعر صرف العملة المحلية على سوق النقد الأجنبي

إذا نظرنا الى ميزان المدفوعات على أنه ترجمة لطلب وعرض العملة المحلية في سوق النقد الأجنبي ، فان أثر تغيير سعر الصرف على سوق هذه العملة يؤثر بالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات . ففائض العرض على العملة المحلية يعني فائضا نقديا في ميزان المدفوعات . والعكس صحيح . أى أن فائض عرض العملة المحلية يعنى عجزا نقديا في ميزان المدفوعات . ويمكن التعبير عن ذلك بالمتطابقة التالية :

S.C. Tsiang: "The Role of Money in Trade-Balance Stability Synthesis of the Elasticity and Absorption Approach", in: R.N. Cooper (ed.): "International Finance" , Benguin Books, PP. 135-164.

بوفق Tsiang في هذه المقالة بين أسلوب المرونات Elasticity (موضح اهتمامنا في هذا البحث) وأسلوب الاستيعاب Absorption Approach (موضح اهتمامنا في البحث الثالث) لتوصيف مشكلة ميزان المدفوعات وعلاجها .

(٢) الصيغ الرياضية في هذا البحث مأخوذة عن :

H.R. Heller: "International Monetary Economics", New Jersey, 1974.

$$(1) B = Q^d - Q^s$$

$$(2) dB = dQ^d - dQ^s$$

أو

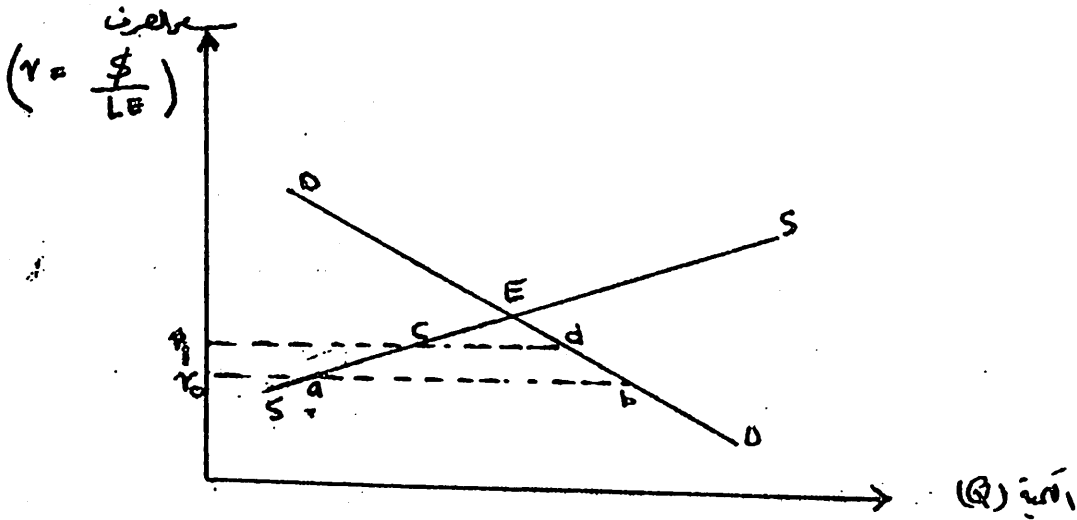
حيث (B) هي رمز للتغيرات الضئيفة . فإذا فاضلنا المتطابقة (٢) بالنسبة

لسعر الصرف نجد أن :

$$(3) \frac{dB}{dr} = \frac{dQ^d}{dr} - \frac{dQ^s}{dr}$$

وتوضح هذه المتطابقة أثر تغيرات سعر الصرف على الموقف في ميزان المدفوعات .

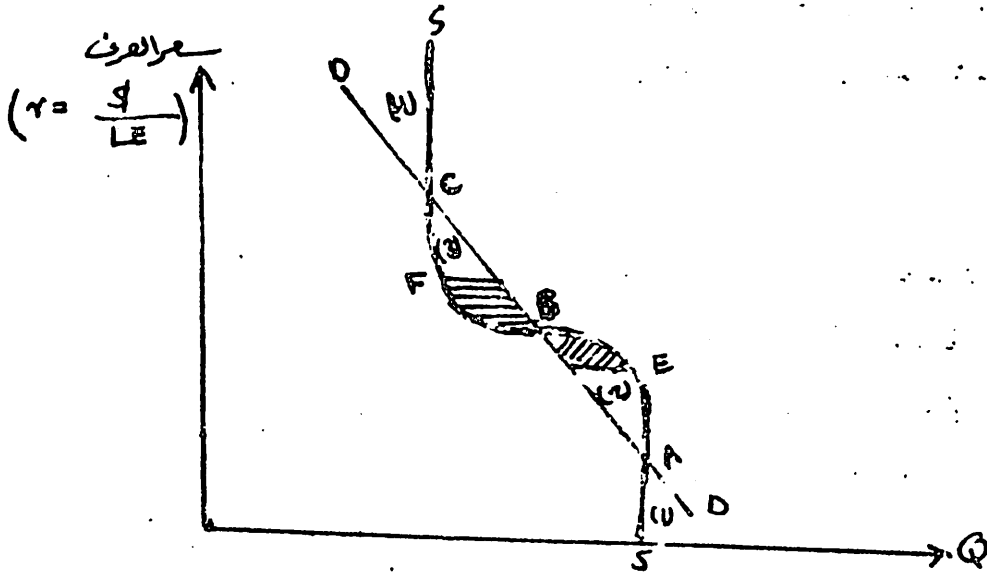
ويترجم الشكل التالي نفس المفهوم :



شكل (٦) : أثر تغيير سعر الصرف على موقف ميزان المدفوعات

ويوضح الشكل رقم (٦) علاقة طلب (D) وعرض (S) الجنيه المصري (LE) بالنسبة لسعر صرفه (r) . فعند المستوى (r0) لسعر الصرف نجد أن فائض الطلب على الجنيه المصري يعاوى الكمية (ab) . وارتفاع سعر صرف الجنيه المصري من (r0) إلى (r1) يؤدي إلى انقاص فائض الطلب من (ab) إلى (cd) - (زيادة في العرض ونقص في الطلب) . وهكذا فالارتفاع التدريجي في سعر الصرف يصل بنا إلى نقطة التوازن (E) . إلا أن تعميم هذه النتيجة ليس مطلقاً بل يتوقف على شكل كل من منحنى العرض ومنحنى الطلب . فإذا فرضنا أن العلاقة بين الطلب

وسعر الصرف علاقة عكسية دائما كان منحنى الطلب عاديا ولا يمثل اى مشكلة ° ولنفرض من ناحية اخرى ان دالة العرض ليست دائما موجبة الانحدار على سعر الصرف وتنحدر في بعض اجزائها في اتجاهها الى اعلى من اليمين الى اليسار ° عندئذ يتمثل الشكل رقم (٦) كما يلي :



شكل (٧) : اثر تغير سعر الصرف على موقف ميزان المدفوعات في حالة ما اذا كان منحنى العرض سالب الانحدار في بعض اجزائه

فالنقط (A) ، (B) ، (C) هي نقط توازن بين العرض والطلب ° وفائض الطلب اسفل النقطة (A) يزيده رفع سعر الصرف كما هو متوقع ° وعلى ذلك فان المنطقة (١) تعتبر منطقة عادية او ان النقطة (A) هي نقطة توازن مستقرة ° اما المنطقة (٢) ، (٣) فتعكس فائضا في العرض وفائضا في الطلب على التوالي ° ولإزالة كل منهما على التوالي يتخفيض سعر الصرف من (B) الى (A) أو يرفعه من (B) الى (C) يزيد من فائض العرض أو فائض الطلب في اجزاء معينة من هذه المناطق ° ويتميز آخر ، يمكن القول بأن نقطة التوازن (A) ، (C) هي نقط توازن مستقرة Stable فهما بين (AE) و (FC) ° أما المنطقة (EF) فهي منطقة غير عادية وبالتالي فان نقطة التوازن (B) هي نقطة توازن غير مستقرة Unstable °

وتطبيق عما سبق ان قلناه على الموقف في ميزان المدفوعات ، فان آثار
تغييرات سعر الصرف ستكون عادية في بعض الأحيان وغير عادية في البعض الآخر .
ويتوقف ذلك كما قلنا على شكل كل من منحنى عرض العملة ومنحنى الطلب عليها .
وتمبير آخر ، فان علاج الخلل في ميزان المدفوعات يتوقف على مرونتي طلب / عرض
العملة . وعلى سبيل المثال ، فان ازالة فائض الطلب بين النقطة (B) ، (F) برفع
سعر الصرف سيؤدي الى المزيد من فائض الطلب ، أى يضخم المشكلة بدلا من
حلها .

وعندما تتوقف القدرة على علاج الخلل في ميزان المدفوعات على شكل دالستي
الطلب والعرض فان ذلك يعنى أن هناك شرطا (شروطا) معينة يجب توافره عند
استخدام سعر الصرف كداة من ادوات السياسة الاقتصادية . ويمكن تحديد هذا
الشرط باعادة التعبير عن معدلات التغير (معاملات الانحدار) في المعادلة (٣)
باستخدام مفهوم المرونات كما يلي :

$$(4) \quad \frac{dB}{dr} = \frac{dQ^d}{dr} - \frac{aQ^s}{dr}$$
$$= \left(\frac{dQ^d}{dr} \cdot \frac{r}{Q^d} \cdot \frac{Q^d}{r} \right) - \left(\frac{dQ^s}{dr} \cdot \frac{r}{Q^s} \cdot \frac{Q^s}{r} \right)$$

وحيث ان مرونة الطلب سالبة الاشارة ومرونة العرض موجبة الاشارة في الظروف العادية
فان :

$$\frac{dB}{dr} = - \left(\epsilon^d \frac{Q^d}{r} \right) - \left(\epsilon^s \frac{Q^s}{r} \right)$$
$$= \left[- \epsilon^d Q^d - \epsilon^s Q^s \right] / r$$

وحيث ان علاج الخلل في ميزان المدفوعات يتطلب انعكاس موقفه باتجاه الفائض او
المعجز الى التناقصي ، فان شرط التحسن في ميزان المدفوعات يتطلب ان يكون بسيط
المعادلة (٤) في صورتها النهائية سالبا :

$$(5) \quad -\epsilon^d Q^d - \epsilon^s Q^s < 0$$

$$(6) \quad -\epsilon^d Q^d < \epsilon^s Q^s \quad \text{أو}$$

وفي حالة التوازن حيث $Q^d = Q^s$ يكون شرط التحسن هو :

$$(7) \quad -\epsilon^d < \epsilon^s$$

ولشرح هذا الشرط وتبسيطه نفرض أن هناك فائضا في الطلب على العملة أى فائضا في ميزان المدفوعات . فعلاج هذا الخلل يتطلب رفع سعر الصرف . عندئذ نجد أن التحسن في ميزان المدفوعات يتأتى من زيادة المعروض من العملة بسبب رفع سعرها ومن نفس الطلب عليها لنفس السبب . فلو كانت مرونة العرض مساوية لمرونة الطلب لما تحسن ميزان المدفوعات . إلا أن الكبر النسبي لمرونة العرض عن مرونة الطلب (شرط التحسن في الأحوال العادية لشكل منحنى الطلب والعرض) يؤدي إلى التحرك بسرعة نحو التوازن بسبب أن التغيرات في الكميات المعروضة أكبر من التغيرات في الكميات المطلوبة .

وبنفس المنطق يمكن شرح شرط التحسن في حالة وجود فائض في عرض العملة . ولنذكر أن الصيغة (٧) هي شرط التوازن المستقر في أي سوق وفي الأحوال العادية لشكل منحنى الطلب ومنحنى العرض . أما إذا كانت دالة العرض سالبة الانحدار (كما في الجزء BE في شكل "٧") ، فإن عجز ميزان المدفوعات يسزداد كلما خفض سعر الصرف عن مستواه عند نقطة التوازن (B) . والسبب في ذلك أن نقطة التوازن (B) هي نقطة توازن غير مستقرة ولا يتوافر عندها شرط تحسن ميزان المدفوعات فعند النقطة (B) نجد أن :

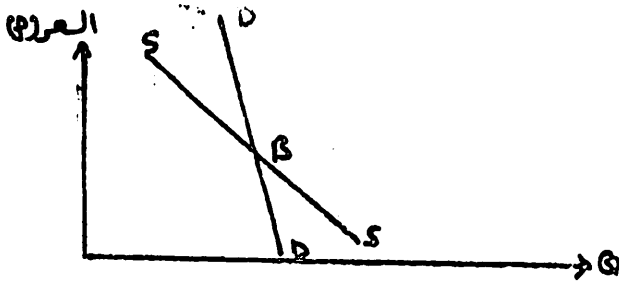
$$(8) \quad -\epsilon^d < -\epsilon^s$$

وواضح أن (٨) لا تحقق توازنا مستقرا (١)

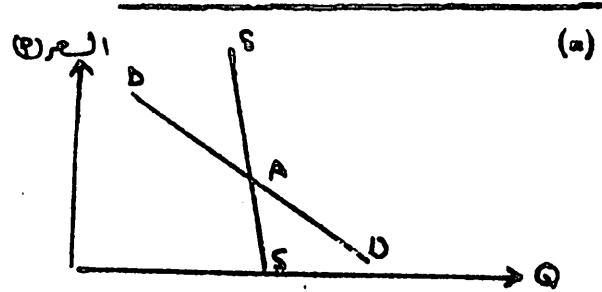
(١) يوضح الشكلان التاليان خصائص نقطة التوازن في حالة ما إذا كانت دالة العرض سالبة الانحدار :

٢.١: أثر تغير سعر الصرف على سوق الصادرات والواردات السلمية

ان نقطة الهداية في التصرف على هذه الاثار هي بيان الترابط بين سوق النقد الأجنبي وسوق الصادرات والواردات السلمية . ولذلك نفرض أن مصر (E) تصدر القطن (X) الى اليابان (J) وتستورد منها السيارات . معنى هذا أن تعرض مصر القطن وتطلبه اليابان وأن تصدر القطن المصري يلزمه طلب على الجنيه المصري . ووضح الشكلان التاليان الترابط بين تصدير القطن والطلب على الجنيه المصري .



شكل (ب): نقطة توازن غير مستقرة



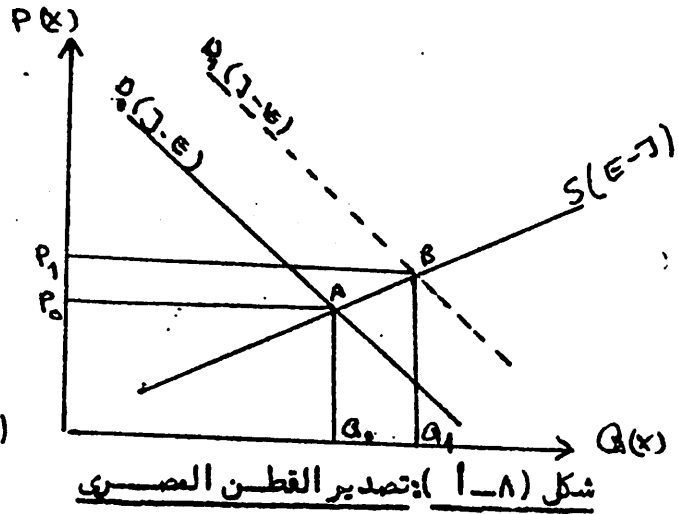
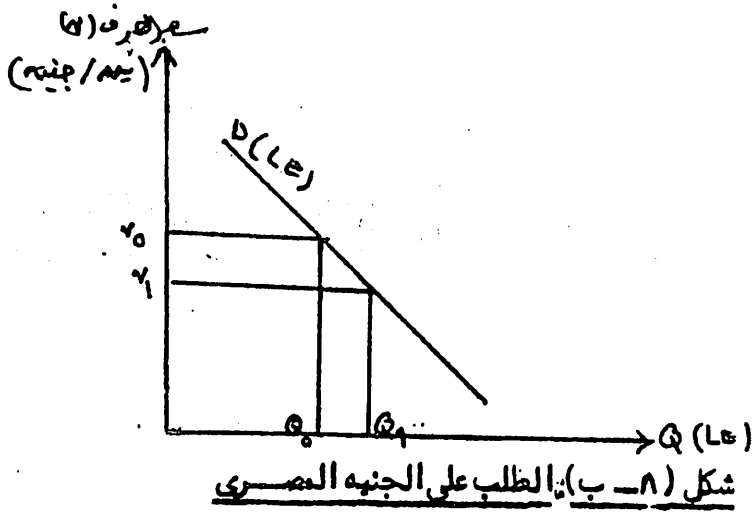
شكل (أ): نقطة توازن مستقرة

نقطة التوازن (A) في الشكل (أ) هي نقطة توازن مستقرة Stable ، لأن رفع أو خفض السعر يؤدي إلى التقليل من فائض الطلب أو فائض العرض على التوالي . ويلاحظ في هذه الحالة أن منحنى العرض أهدأ في انحداره Steeper من منحنى الطلب . وبالتالي نجد أن مرونة منحنى الطلب أكبر من مرونة منحنى العرض لأن ميل منحنى العرض أكبر رقمية من ميل منحنى الطلب :

$$\left| \frac{dp}{dq} \right|_s > \left| \frac{dp}{dq} \right|_d , \therefore \epsilon^s < \epsilon^d$$

أما نقطة التوازن (B) في الشكل (ب) فهي نقطة توازن غير مستقرة Unstable لأن رفع أو خفض السعر يؤدي إلى المزيد من فائض الطلب أو فائض العرض على التوالي . ويلاحظ في هذه الحالة ان منحنى الطلب يقطع منحنى العرض من الخلف The demand curve cuts the supply curve from behind ويلاحظ ايضا أن منحنى العرض مسطح أكثر Flatter من منحنى الطلب . وبالتالي نجد ان مرونة منحنى الطلب اقل من مرونة منحنى العرض لان ميل منحنى الطلب أكبر رقمية من ميل منحنى العرض :

$$\left| \frac{dP}{dq} \right|_d > \left| \frac{dP}{dq} \right|_s , \therefore \epsilon_d < \epsilon^s$$



فالشكل (أ-ب) يشرح علاقة عرض (E-J) والطلب (D(J-E)) القطن بالنسبة لسعره $P(X)$. أما الشكل (ب-أ) فيشرح علاقة الطلب على الجنيه المصري $D(LE)$ بالنسبة لسعر الصرف (r). والسؤال الآن هو :

ما أثر تغير سعر الصرف على تجارة القطن وبالتحديد سعر صرف الجنيه المصري في حالتنا هذه ؟

نلاحظ أولاً أن طلب اليابان على الجنيه المصري تحدد الكمية المطلوبة من القطن وسعره . فعند نقطة التوازن (A) في الشكل (أ-ب) نجد أن حجم الطلب على الجنيه المصري (P_0, Q_0) . والآن افرض أن اليابان قد حصلت على العملة المصرية بسعر صرف (r_0) . وهذه عند فان المسافة (OQ_0) في الشكل (ب-أ) تمثل حجم الطلب (P_0, Q_0) . وهذه هي النقطة الأولى (r_0, Q_0) على منحنى الطلب على العملة المصرية $D(LE)$ ، فإذا انخفض سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة لليابان من r_0 إلى r_1 ، نجد أن سعر القطن قد انخفض بالنسبة لليابان (حيث أن السعر بالين الياباني هو $(P(X) = r.P)$. وفي هذه الحالة تصبح اليابان على استعداد لشراء كمية أكبر من القطن ولو بسعر أعلى قليلاً عن المستوى (P_0) . وتزيد الكمية المطلوبة على الأقل بنفس نسبة الانخفاض في سعر الصرف ، وهكذا يرتفع منحنى طلب القطن من $D_0(J-E)$ إلى $D_1(J-E)$ مع انخفاض سعر الصرف من r_0 إلى r_1 .

وبنفس الطريقة يمكن بيان علاقة تصدير السيارات اليابانية بالطلب على السنين الياباني وأثر تغيير سعر صرف الجنيه المصري على الواردات من السيارات اليابانية .

وإذا أردنا أن نصل إلى نتيجة عامة من العرض السابق عن الترابط بين سوق النقد الأجنبي وسوق الصادرات والواردات السلعية والمضى على نموذج مبسط للتجارة الدولية في سلعتين وبين دولتين ، نجد أن أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يتوقف على شكل منحني طلب الواردات والصادرات وشكل منحني عرض الواردات . وبإستخدام مفهوم المرونات (أي التغير النسبي في الصادرات أو الواردات بالنسبة للتغير في سعر الصرف) نجد أن أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يتوقف على : أهلي :

- ١- مرونة الطلب على الواردات ϵ_{im} ومرونة الطلب على الصادرات ϵ_{ex}
- ٢- مرونة عرض الواردات σ_{im} ومرونة عرض الصادرات σ_{ex}
- ٣- حجم الصادرات (EX) وحجم الواردات (IM)

وترتبط هذه العوامل مما في المعادلة الهامة التالية (١) :

$$(9) \quad \frac{dB}{dr} = \left[EX \frac{\epsilon_{ex} (\sigma_{ex} + I)}{\epsilon_{ex} + \sigma_{ex}} + IM \frac{\sigma_{im} (\epsilon_{im} - I)}{\epsilon_{im} + \sigma_{im}} \right]$$

وطبقاً لهذه الصيغة يتوقف التغير الذي يحدث في ميزان المدفوعات نتيجة التغير في سعر الصرف على القيم التي تأخذها المرونات . وتوضيحاً لذلك نعرض موقف ميزان المدفوعات إذا تخفيض سعر الصرف في حالة ما إذا أخذت المرونات فيما خاصة كالصفر وبما لانهاية .

(١) انظر الاثبات الرياضي لهذه الصيغة في مذكرة المؤلف (رقم ٦٦٩) - معهد التخطيط القومي

٣.١: بعض الحالات الخاصة للعلاقة بين الموقف في ميزان المدفوعات وتغيير سعر الصرف (تخفيض

سعر الصرف) :

أولاً - الموقف في ظل مرونة عرض تأخذ القيمة ما لانهاية (ex = im = ∞) :

في هذه الحالة تصبح العلاقة (٩) كما يلي :

$$(10) \quad \frac{dB}{dr} = - (EX)_0 \left(\sum_{ex} + \sum_{im} - 1 \right)$$

وتمكسر هذه العلاقة شرط Marshall-Lerner والتأهل بأن التحسن في ميزان المدفوعات يحدث إذا أمكن زيادة عرض السلع بدون زيادة في النفقات أي تحت شرط الانتاج بتكاليف ثابتة Constant Cost ، وأن يكون مجموع مرونة الطلب على السلعتين المتبادلتين في التجارة الدولية أكبر من الواحد الصحيح . وفي مثالنا عن تجارة القطن والسيارات بين مصر واليابان نجد أن انخفاض سعر الصرف للجنيه المصري يؤدي إلى زيادة الطلب على القطن وبالمكسر فإن الزيادة في سعر صرف اليورو الناتج عن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري تؤدي إلى نقص الطلب على السيارات . وهكذا فإن شرط تحسن ميزان المدفوعات المصري ازاء التغيير في سعر الصرف هو أن يكون مجموع مرونة الطلب على القطن (مرونة الطلب على الصادرات المصرية) ومرونة الطلب على السيارات (مرونة الطلب على الواردات اليابانية) أكبر من الواحد الصحيح . وعموماً فإنه من المتوقع أن يتحسن الموقف في ميزان المدفوعات أو على الأقل لا يزداد سوءاً بعد تخفيض سعر الصرف إذا بلغ مجموع مرونة الطلب على الصادرات \sum_{ex} ومرونة الطلب على الواردات واحد صحيح على الأقل .

ثانياً - الموقف في ظل مرونة عرض تأخذ القيمة صفر (ex = im = 0) :

في هذه الحالة تصبح المعادلة (٩) كما يلي :

$$(II) \quad \frac{dB}{dr} = - (EX)_0 (+1) = - (EX)_0$$

أي أن ميزان المدفوعات يتحسن دائماً عند تخفيض سعر الصرف . ففي ظل منحني

عرض ثابت ومن ثم كمية ثابتة من الطلب يأتي التحسن في ميزان المدفوعات من ارتفاع أسعار الصادرات • ويقاس التحسن بنفر نسبة تخفيض سعر الصرف •

ثالثا - الموقف في ظل مرونة طلب تأخذ القيمة مالا نهاية ($\sigma_{ex} = \sigma_{im} = \infty$) :

في هذه الحالة تصبح المعادلة (٩) كما يلي :

$$(12) \quad \frac{dB}{dr} = - (EX)_0 (\sigma_{ex} + \sigma_{im} + 1)$$

فالتحسن الذي يطرأ على ميزان المدفوعات يتأتى من زيادة الطلب على الصادرات ونقص الطلب على الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف •

رابعا - الموقف في ظل مرونة طلب تأخذ القيمة صفر ($\sigma_{ex} = \sigma_{im} = 0$) :

في هذه الحالة تصبح المعادلة (٩) كما يلي :

$$(13) \quad \frac{dB}{dr} = - (EX)_0 (-1) = (EX)_0$$

وهذه هي حالة الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عن استيرادها • فعدم زيادة حجم الطلب على أي من الصادرات والواردات مع تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى سوء الوضع في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع أسعار الواردات •

من كل ما سبق نرى أن الخطوة الأولى في احتساب اثر تغيرات سعر الصرف على موازن المدفوعات هي التقدير الاحصائي لمرونة عرض وطلب الصادرات والواردات • ونظرا لعدم توافر تقديرات مقارنة لمرونة العرض ، نكتفي بالتقديرات الاحصائية المتاحة لمرونة الطلب •

٤.١ بعض التقديرات الاحصائية لمرونة الطلب على الصادرات والواردات ؟

تعرض الجداول الثلاث التالية التقديرات الاحصائية للمرونة السعرية لتجارة الصادرات والواردات الخاصة ببعض الدول • وتتميز تقديرات الجدول الأول بلنسبها

تقدر كثيرة لتجارة الدولة المعنية مع بقية دول العالم . فعلى سبيل المثال ،
تبلغ مرونة واردات ولهادرات الولايات المتحدة من والتي بقية دول العالم ككل
- ١.٣ ، - ١.٥١ على التوالي . وتعكس تقدر الجدول الثاني المرونة
المتقاطعة Cross Elasticities لتجارة الولايات المتحدة مع كل من الدول
الأربعة عشرة الواردة في الجدول . وأخيرا يعرض الجدول الثالث تقدر المرونة
السعرية لتجارة الولايات المتحدة في بعض مجموعات السلع . .

جدول (A) مرونة السعرية لمصادرات وواردات بعض الدول

(بيانات سنوية: ١٩٥١-١٩٦٦)

مرونة المصادرات	مرونة الواردات	الدولة
٠.٢١ -	٠.٨٣	استراليا
٠.٤٢	١.٠٢ -	بلجيكا - لوكسمبرج
٠.٥٩ -	١.٤٦ -	كندا
٠.٥٦ -	١.٦٦ -	الدانمارك
٢.٢٧ -	٠.١٧	فرنسا
١.٢٥ -	٠.٢٤ -	المانيا
١.١٢ -	٠.١٣ -	ايطاليا
٠.٨٠ -	٠.٧٢ -	اليابان
٠.٨٢ -	٠.٢٣ -	هولندا
٠.٢٠	٠.٧٨ -	النرويج
٢.٤١ -	٠.٥٢ -	جنوب افريقيا
٠.٤٧ -	٠.٧٩ -	السويد
٠.٥٨ -	٠.٨٤ -	سويسرا
١.٢٤ -	٠.٢١ -	انجلترا
١.٥١ -	١.٠٣ -	الولايات المتحدة الامريكوية

المصدر: H.S.Houthakker & S.F.Magee: "Income and Price Elasticities in World Trade", Review of Economics and Statistics, 51, May 1969, PP. III-25.

جدول (٩) : المونيات السعوية لتجارة الولايات المتحدة

مع بعض الدول

(بيانات سنوية : ١٩٥١ - ١٩٦٦)

مرونة الصادرات	مرونة الواردات	الدولة
٨١٠ -	٤٦٩ -	استراليا
٢٣٨ -	٢٠٨ -	بلجيكا - لوكسمبرج
١٤٥ -	٠٤٩ -	كندا
٠٤٧ -	٦٠٥ -	الدانمارك
٣١٤ -	٤٥٨ -	فرنسا
٢٣٩ -	٨٤٨ -	المانيا
٢٠٤ -	٣٨٢ -	ابطاليا
٠٤١ -	٤٩٦ -	اليابان
٠٣٥ -	٢٤٧ -	هولندا
٢٢٦ -	١٨١ -	النرويج
٢٦٨ -	٣١٠ -	جنوب افريقيا
٠٧٣ -	٢٤٩ -	السويد
٢٠١ -	٠٠٤ -	سويسرا
١٦٩ -	٤٢٥ -	انجلترا

المصدر :

نفس مصدر جدول (٨) .

جدول (١٠) : المرونة السعرية لتجارة الولايات المتحدة
في بعض مجموعات السلع (بيانات سنوية)

مرونة الصادرات (١٩٥١ - ١٩٦٦)	مرونة الواردات (١٩٤٧ - ١٩٦٦)	المجموعة السلعية
٠٣١ -	٠١٨ -	مواد خام
٠٠٠	٠٢١ -	مواد غذائية غير مصنعة
١٩١ -	١٤٠ -	مواد غذائية مصنعة
٠٠٠	١٨٣ -	مواد نصف مصنعة
١٢٢ -	٤٠٥ -	مواد تامة المنج

المصدر : نفس مصدر جدول (٨)

وتتلخص أهم الملاحظات العامة على التقديرات الواردة في الجداول السابقة

فيما يلي :

- ١- كلما زادت المرونة تزداد حساسية تغير حجم الصادرات والواردات للتغيير النسبي في الأسعار الناتج عن التضخم أو تغير أسعار الصرف أو ما شابه ذلك .
- ٢- إذا ساوت المرونة السعرية الواحد الصحيح لئن تتأثر قيمة الصادرات أو الواردات لأن التغير في الكمية المصدرة أو المستوردة سيخوض تماما التغير في الأسعار .
- ٣- يتحقق شرط Marshall - Lerner لتحسن ميزان المدفوعات (إذا تخفيض سعر الصرف) في معظم الدول الواردة في الجداول .

وحتى تكتمل الاستفادة من الأفكار الواردة في هذا البحث نحسب أن تخفيض

سعر صرف الدولار الأمريكي في ديسمبر ١٩٧١ بمقدار ٨٥٧ % على موقف ميزان المدفوعات الأمريكي وفقا للبيانات الأساسية التالية :

$$\begin{aligned} \text{مرونة الطلب على الصادرات } \epsilon_{ex} &= 1.01 = \text{قيمة الصادرات} = 42.8 \text{ بليون دولار} \\ \text{مرونة الطلب على الواردات } \epsilon_{im} &= 1.03 = \text{قيمة الواردات} = 45 \text{ بليون دولار} \\ \text{مرونة عرض الصادرات } \sigma_{ex} &= -1.00 \quad (1) \\ \text{مرونة عرض الواردات } \sigma_{im} &= +0.80 \quad (1) \end{aligned}$$

وتتخذية هذه البيانات في المعادلة رقم (٩) نجد أن التحسن في ميزان المدفوعات الأمريكي يعادل ٣٥ بليون دولار (٧) - مع كل التخفيضات الممكنة على هذا التقدير.

المبحث الثاني: سياسة تغيير الأسعار المحلية Price Adjustment Policy

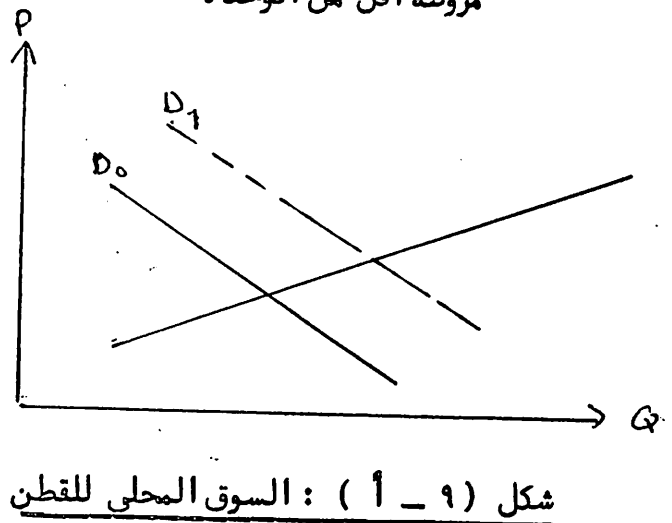
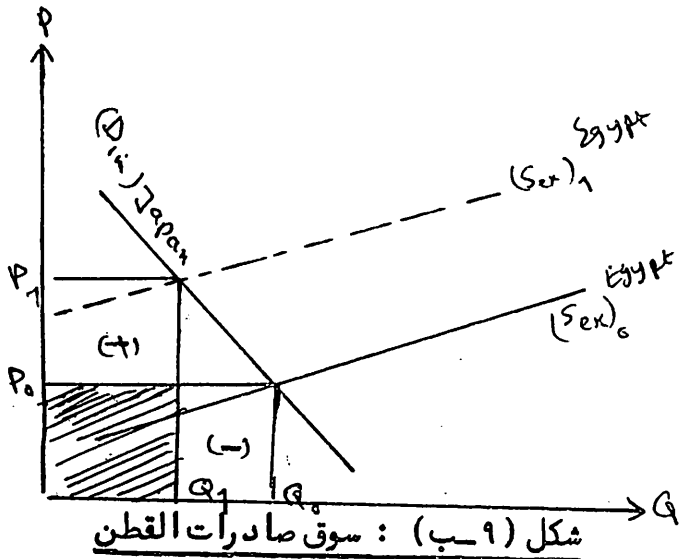
يتناول هذا المبحث السياسة الثانية لدعم ميزان المدفوعات وهي سياسة تغيير الأسعار المحلية. وتهدف هذه السياسة إلى تغيير أسعار السلع المحلية القابلة للتصدير حتى تنافس بدائلها في الدول المستوردة. وهكذا تتفق هذه السياسة مع سياسة تغيير سعر الصرف في أن كلاهما يحاول تدعيم ميزان المدفوعات عن طريق تغيير الأسعار النسبية. فإذا افترضنا بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه بمعنى غياب سياسات الدعم الأخرى، تصبح الأسعار المحلية وحدها هي التغيير الذي تتكئ عليه سياسة دعم ميزان المدفوعات.

Stephen P. Magee: "A Theoretical and Empirical Examination of Supply and Demand Relationships in U.S. International Trade" (1)
Memo Council of Economic Advisors, 1970.

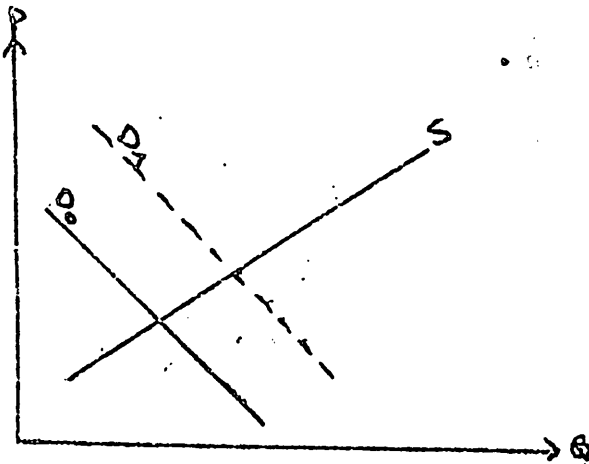
$$\begin{aligned} \frac{dB}{dr} &= - \left[2.8 \frac{1.51(10.0 + 1)}{(1.51 + 10.0)} + 45.5 \frac{8.5(1.03 - 1)}{(1.03 + 8.5)} \right] \quad (2) \\ dB &= - \left[2.8 \frac{16.61}{11.51} + 45.5 \frac{0.525}{9.53} \right] 0.0857 \\ &= - \left[2.8(1.44) + 45.5(0.06) \right] 0.0857 \\ &= - \left[61.632 + 2.730 \right] 0.0857 \\ &= - 5.3 \text{ billion dollars} \end{aligned}$$

١٠٢ : أثر تغيير الاسعار على ميزان المدفوعات :

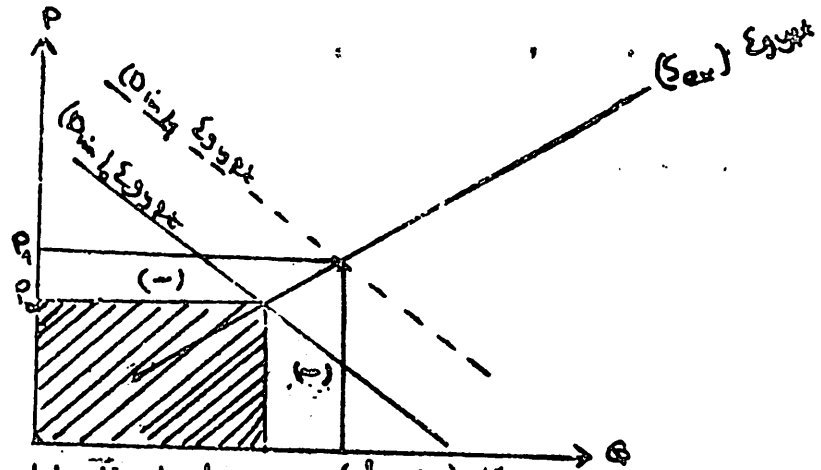
نتابع في هذا الصدد مثالنا عن التجارة بين مصر واليابان ولنفرض أن هناك حالة من التضخم تسود مصر ، وتنعكس هذه الحالة من تزايد الطلب المحلي المصاحب لحالة التضخم على كل من السوق المحلي للقطن وسوق تصديره ؛ فإذا مثلنا السوق المحلي للقطن بالشكل (٩ - أ) وسوق التصدير بالشكل (٩ - ب) وافترضنا أن منحنى الطلب المحلي على القطن (D_g) قد انتقل الى اليمين (D_I) ، فان منحنى عرض صادرات القطن الى اليابان $(S_{ex})_I$ ينتقل بدوره الى اليسار $(S_{ex})_g$ لقلة الكمية الفائضة للتصدير عند كل مستوى من مستويات الاسعار . ويتلخص أثر تغير سعر القطن على ميزان المدفوعات المصري في التغير الذي يطرأ على قيمة الصادرات المصرية . فكمية الصادرات تنخفض من (OQ_0) الى (OQ_I) بينما يرتفع سعر القطن من (P_0) الى (P_1) . ففي الشكل (٩ - ب) يتأثر موقف ميزان المدفوعات بمحصلة النقص في الصادرات (OQ_I) عند مستوى السعر (P_0) وقيمة الزيادة في الاسعار $(P_0 - P_I)$ عند مستوى الكمية (Q_I) . وعموماً يتوقف التغير الذي يطرأ على قيمة الصادرات على مرونة منحنى الطلب على القطن المصري (D_{im}) : فالحصول تنخفض اذا كانت مرونة منحنى الطلب اكبر من الوحدة ، تظل ثابتة اذا كانت مرونته الوحدة ، وترتفع اذا كانت مرونته أقل من الوحدة .



ونفس الطريقة يمكن ايضاح اثر تغير الأسعار النسبية على واردات مصر من السيارات اليابانية كما في الشكل (١٠ - أ) والشكل (١٠ - ب) ، فنتيجة لارتفاع حجم الطلب المحلي الكلي بسبب حالة التضخم الموجودة في مصر ، نتوقع ارتفاع الطلب على السيارات المحلية الى اليمين من (D_0) الى (D_I) وينتقل منحني الطلب على السيارات المستوردة أيضا الى اليمين من $(D_{im})_0$ الى $(D_{im})_I$ وتزيد المدفوعات عن الواردات من السيارات نتيجة لارتفاع حجم الواردات (من Q الى Q_I) وزيادة أسعارها (من P_0 الى P_I) . ومن ثم يسوى موقف ميزان المدفوعات المصن في هذه الحالة .



شكل (١٠ - ب) : السوق المحلي للسيارات



شكل (١٠ - أ) : سوق واردات السيارات

٢.٢ فاعلية سياسة تغير الأسعار النسبية في علاج العجز في ميزان المدفوعات :

إذا كان العجز في ميزان المدفوعات يساوي زيادة المدفوعات عن الواردات عن حصيله الإيرادات من الصادرات ، فمعنى هذا زيادة العرض من العملة المحلية عن الطلب عليها عند سعر صرف معين . فإذا أردنا تثبيت Pegging سعر الصرف هذا ، وجب انقاص كمية النقود بمقدار العجز في ميزان المدفوعات . ويتوقف القدرة على تحقيق ذلك على ميكانيكة عرض النقود . ففي ظل نظام الذهب تنقص كمية النقود

بمقدار القيمة المقفودة من الاساسى النقدي (الذهب) . أما في النظم الحالمية للإصدار المبنية على أساس نقدي أقل من ١٠٠ % من كمية النقود المصدرة ، فان فقد جزء من الاحتياطيات النقدية نتيجة المعجز في ميزان المدفوعات يؤدي الى نقص كمية النقود بمقدار يتناسب مع مضاعف خلق النقود Money Multiplier^(١) . ونفسى النهاية نجد ان انقاص كمية النقود يصاحبها حركة انكماشية في الانفاق وانخفاض فى مستويات الأسعار المحلية بفرض ثبات مرونة الانتاج . فاذا اتهمت للأسعار حرسة التغير نجد ان التوقف في ميزان المدفوعات يتعداه عن نفس الطريق الذى أدى الى ظهور المعجز الا وهو التغير في الأسعار . وتوجد هنا عدة قيود على نجاح هذه العملية :

١- توجد فترة ابطاء Time Lag بين التغير في كمية النقود والتغير فى الأسعار .

٢- صعوبة تغيير الأسعار (وخصوصا الأجور) الى مستويات أدنى أو منخفضة Downward

٣- يصعب اتباع هذه السياسة في ظل ظروف تشغيل أقل من مستوى التوظيف الكامل .

وتضعف هذه القيود من فاعلية سياسة تغيير الأسعار المحلية الى حد كبير ولذلك نجد ان نجاح تشغيل هذه السياسة يرتبط باقترانها بسياسة أخرى وهى سياسة تغيير الدخل المحلية .

(١) يضح هذا القول تماما في حالة عدم قدرة السلطة النقدية على التحكم في عرض النقود ، أى اذا كان عرض النقود متغيرا خارجيا .

المبحث الثالث : سياسة تغيير الدخل المحلية Income Adjustment Policy (١) ، (٢)

إذا كانت خلاصة التحليل في المبحث الثاني هي ضرورة توليف سياسة تغيير الأسعار (نسبة التبادل) مع سياسة تغيير الدخل ، فإن ذلك ناتج عن الرغبة في تحقيق هدف دعم ميزان المدفوعات بدون الأضرار بمستوى التشغيل في الداخل ، فاصلاح الخلل في ميزان المدفوعات لا يكون على حساب الوضع الاقتصادي الداخلي . وقد رأينا أن أسباب استحالة تحقيق هدف التوازن الخارجي وهدف التوازن الداخلي مما عن طريق اتباع سياسة واحدة تتركز في القيود أو الشروط اللزيم توافرها لانجاح هذه السياسة أو فاعليتها . وقد يلزم الأمر لتخطي هذه القيود الاستمانة بسياسة أخرى أو أكثر . ومنجى الحديث عن التوليفات الممكنة من سياسات الدعم الأصولة الى ما بعد الانتهاء من تحليل سياسة تغيير الدخل المحلية .

تدخل سياسة تغيير الدخل المحلية في اطار النظرية الكينزية للتشغيل حيث تفترض أن الناتج القومي لم يصل بعد الى مستوى التوظيف الكامل ولا توجد قيود على حرية تغيير الأسعار في اتجاه تصاعدي . إلا أن المزل النظرى لدراسة هذه السياسة يتطلب بقا الأشياء الأخرى على ما هي عليه وما لأخص المستوى العام للأسعار . ولنتدرج في تحليل أثر تغيير الدخل على موقف ميزان المدفوعات فبدأ بعرض مفهوم مضاعف الدخل .

١.٣ : مضاعف الدخل

يمكن تعريف الدخل القومي (أو الناتج القومي) بأنه مجموع الانفاق الخاص على الاستهلاك (C) والاستثمار (I) مضافا إليها الانفاق العام (G) وفارق حصيلة

(١) راجع أسلوب الاستيعاب المحلي في توصيف مشكله ميزان المدفوعات وعلاجها في كل من :

(a) S.C.Tsiang: Op.Cit

(b) H.G.Johnson: "International Trade and Economic Development", London, 1967, Chapter IV (Towards a General Theory of the Balance of Payments), PP. 153-168.

H.R. Heller : Op.Cit.

(٢) المصغرات الرياضية هنا ليست مأخوذة من :

الصادرات عن المدفوعات عن الواردات كما توضح ذلك التطابقة التالية :

$$(I) \quad Y = C + I_0 + G_0 + [(EX)_0 - (IM)_0]$$

وبافتراض أن كلا من الاستثمار والانفاق العام والصادرات متغيرات خارجية Exogenous وأن كلا من الاستهلاك والواردات دالة في الدخل القومي ، فإنه يمكن صياغة نموذج محدود (١) Determined لتكوين الدخل القومي Income Formation بصياغة

دالة للاستهلاك زيادة للواردات كما يلي :

$$(2) \quad C = C_0 + c Y$$

$$(3) \quad IM = (IM)_0 + m Y$$

حيث $C_0 =$ ثابت (الانفاق على الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر) $(IM)_0 =$ ثابت (الانفاق على الواردات عندما يكون الدخل = صفر) .

فإذا عرفنا الاستيعاب المحلي Domestic Absorption بأنه مجموع

الانفاق على السلع المحلية والمستوردة ، فإن دالة تعريف الاستيعاب المحلي تكون

كما يلي :

$$\begin{aligned} A &= C + I + G \\ &= (C_0 + I_0 + G_0) + c Y \\ &= A_0 + c Y \end{aligned}$$

وحيث يكون ميزان المدفوعات متوازناً ، فإن الدخل القومي يساوي الاستيعاب

المحلي . وفي حالة عدم التوازن فإن الدخل القومي يساوي مجموع الاستيعاب المحلي

مضافاً إليه موقف ميزان المدفوعات :

$$\begin{aligned} (4) \quad Y &= A + B \\ &= [A_0 + c Y] + [(EX)_0 - (IM)_0] \\ &= [A_0 + c Y] + (EX)_0 - [(IM)_0 + m Y] \\ &= [A_0 + (EX)_0 - (IM)_0] + c Y - m Y \end{aligned}$$

(١) تكون المعادلات (١-٣) نموذجاً محدداً حيث أن عدد الدوال يساوي عدد المتجهلات .

وتشرح المعادلة (٤) في صورتها النهائية الآثار عن أى تغير خارجي في كل من الاستهلاك (C₀) ، الاستثمار (I₀) ، الانفاق الحكومي (G₀) ، الصادرات (EX)₀ ، والواردات (IM)₀ على الدخل القومي :

$$(5) \quad dY = d [A_0 + (EX)_0 + (IM)_0] + c \, dY - m(dY)$$

$$(1-c+m) \, dY = d [A_0 + (EX)_0 - (IM)_0]$$

$$dY = I / (I - c + m) \, d [A_0 + (EX)_0 - (IM)_0]$$

$$= I / (s + m) \, d [A_0 + (EX)_0 + (IM)_0]$$

$$[\text{خطأ في الأصل المراد به } (s) = (I - c)]$$

وهكذا يمكن الاستعانة بالمعادلة (٥) في حساب مقدار التغير في الدخل القومي الناتج عن أى تغير خارجي في الاستهلاك المحلي أو قطاع العالم الخارجي (الصادرات والواردات) • وتبلغ قيمة المضاعف $I/s+m$ • وسنحاول الآن اشتقاق مضاعف ميزان المدفوعات من المعادلة رقم (٥) •

٢.٣ : مضاعف ميزان المدفوعات

إذا عرفنا ميزان المدفوعات بالفرق بين حصيله الصادرات والمدفوعات

الواردات فان :

$$(6) \quad B = EX - IM$$

فاذا كانت الواردات دالة في الدخل القومي والصادرات متغيرا خارجيا ، فإنه يمكن إعادة التغير عن المتطابقة (٦) كما يلي :

$$(7) \quad B = (EX)_0 - (IM)_0 - mY$$

وباستخدام التغيرات (d) بدلا من القيم المطلقة وبالتعويض عن dY من المعادلة

(٥) نجد أن :

$$\begin{aligned} (8) \quad dB &= d(EX)_O - d(IM)_O - (m/s+m) d[A_O + (EX)_O - (IM)_O] \\ &= [1 - (m/s+m)] d(EX)_O - [1 - (m/s+m)] d(IM)_O - (m/s+m) dA_O \\ &= (s/s+m) [d(EX)_O - d(IM)_O] - (m/s+m) dA_O \end{aligned}$$

ويتضح من هذه المعادلة أن التغيرات في ميزان المدفوعات تتبع من مصدرين :
مصدر ميزان المدفوعات نفسه ومصدر الاستيعاب المحلي . ويتوقف قيمه مضاعف التغير
في ميزان المدفوعات على معلمتين هما الميل الحدى للاذخار والميل الحدى للاستيراد
أي كان مصدر التغير . فالتغيرات الخارجية Autonomous في الصادرات
والواردات لا تؤثر في ميزان المدفوعات إذا كان الميل الحدى للاذخار يساوى الصفر ،
بينما يتأثر ميزان المدفوعات بنفس قيمة التغير الخارجى (المضاعف يساوى واحد صحيح)
إذا كان الميل الحدى للاستيراد يساوى الصفر . أما في حالة التغيرات الخارجية
في الاستيعاب المحلي ، فان مضاعف ميزان المدفوعات يساوى الصفر إذا كان الميل
الحدى للاستيراد صفرا ويساوى الواحد الصحيح إذا كان الميل الحدى للاذخار
صفرا . وحيث أن تركيزنا في هذا البحث على أثر التغيرات في الدخل على موقف
ميزان المدفوعات نجد أن هذه التغيرات لاتعيد التوازن الا تحت شروط صعبة
التحقيق . وبعيدا عن هذه الشروط نجد أن قدرة صانع القرار على اعاده التوازن الى
الميزان يتوقف على اتخاذ اجراءات أخرى .

١٠٢٠٣ : معالجة الاختلال الناتج عن التغير الخارجى في الصادرات والواردات

إذا فرضنا ان الميل الحدى للاذخار لايساوى الصفر ، فان
التغيرات الخارجية في الصادرات أو الواردات تؤدي الى اختلال ميزان
المدفوعات . ويصبح تعديل الاستيعاب المحلي أداة هامة في علاج هذا الخلل
(انظر المعادلة " ٨ ") فالحكومة تستطيع أن تعدل الاستيعاب المحلى
على الاقل من خلال سياستها الضريبية اتفاقية

وتحسب لا ويتوقف حجم التعديل على مضاعف الاستيعاب المحلي $(m/s+m)$ فاذا جعلنا الاستيعاب المحلي دالة في ميزان المدفوعات بمعنى أن التغييرات في الميزان هي التي تحدد حجم التعديل في الاستيعاب المحلي ، فإنه يمكن صياغة هذه العلاقة السببية كما يلي :

حيث أن $d B/cA = m/s+m$ ، إذاً (dA) تساوى :

$$(9) \quad dA = (s+m/m) dB$$

وبالتمويض عن (dB) بقيمتها - الحد الأول من المعادلة (٨) - نجد أن :

$$(10) \quad dA = (s+m/m) (s/s+m) [d(EX)_o - d(IM)_o] \\ = (s/m) d(EX)_o - d(IM)_o$$

معنى هذا أنه إذاً أي خلل في ميزان المدفوعات ناتج عن التغيير الخارجي في الصادرات والواردات ، تستطيع الحكومة معالجته عن طريق تغيير حجم الاستيعاب المحسلي بمقدار يساوي فارق التغيير الخارجي بين الصادرات والواردات مضروباً في s/m والناتج هو حجم جرعة الفرار الاقتصادي الخاص بتعديل الخلل في ميزان المدفوعات . وهناك يحتاج الأمر إلى وقفة هامة لنسأل سؤالاً مهماً : هل يقتصر التغيير في الدخل على حجم جرعة الفرار الاقتصادي بتعديل الاستيعاب المحلي ؟ والاجابة بالنفي قطعاً للأسباب التالية :

١- هناك تغييرات أوتوماتيكية في الدخل نتيجة التغيير الخارجي في الصادرات والواردات

مقدارها (انظر المعادلة رقم "٥") :

$$I/s+m [d(EX)_o - d(IM)_o]$$

٢- هناك أيضاً آثار غير المباشرة على الدخل الناتجة عن تنفيذ القرار الاقتصادي

بتغيير الاستيعاب المحلي ومقدارها :

$$(I/s+m) \frac{s}{m} [d(EX)_o - d(IM)_o]$$

فاذا أضفنا الأثر الأتوماتيكي إلى الآثار غير المباشرة ، ينتج حجم التغيير المطلوب

في الدخل لاعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات :

$$Dy = dy (\text{Automatic}) + dy (\text{Induced})$$

$$Dy = I / (s + m) + S/m (s + m) [d(EX)_0 - d(IM)_0]$$

$$(II) dy = I/m [d(EX)_0 - d(IM)_0]$$

ومعنى هذا أن التغير المطلوب في الدخل يتوقف في النهاية على الميل
الحدى للاستيراد . وقبل التدليل بمثال رقمى على خطوات العمل السابقة ، نعرض
في الجدول التالى ملخصاً للمضاعفات الفرعية والكلية الخاصة بالمصدر الخارجى
للخلل .

جدول (١١) : المضاعفات الفرعية والكلية الخاصة
بالمصدر الخارجى للخلل

البيان حسب مصدر التغير		البيان
الواردات	الصادرات	
- I / (s + m)	I / (s + m)	أ - التغير الأتوماتيكى فى الدخل (معادلة رقم " ٥ ") .
- s / (s + m)	s / (s + m)	ب - خلل ميزان المدفوعات (معادلة رقم " ٨ ") .
- s / m	s / m	ج - التغير فى الاستيعاب اللازم لإزالة الخلل (معادلة رقم " ١٠ ") .
- s / m (s + m)	S / m (s + m)	د - التغير الغير مباشر فى الدخل الناتج عن جرعة التغير فى الاستيعاب
- I / m	I / m	هـ - التغير الكلى اللازم لإزالة الخلل المبدئى .

مثال رقمي : جرة القرار الاقتصادي بتغيير الاستيعاب المحلي اللازم لمعالجة الخلل الناتج عن التغيير الخارجي في ميزان المدفوعات :

(١) اذا فرضنا ان الميل الحدي لدنفاق الحكومي والاستثمار يساوي الصفر ، فان شـسـرط

$$\text{توازن الدخل يكون : } (S + IM) = (I)_o + (EX)_o$$

(٢) فاذا كانت $S = 0.2Y$ ، $IM = 0.1Y$ ، $(I)_o = 200$ جنيهه ،

$(EX)_o = 100$ جنيهه ، فان توازن ميزان المدفوعات $(IM)_o = (EX)_o$ يتحقق عند مستوى دخل قيمته ١٠٠٠ جنيهه .

(٣) فاذا زادت الصادرات بمقدار ١٠٠ جنيهه ، فان خطوات حساب قيمة التعديل فـسـى

الدخل اللازم لاعادة التوازن الى ميزان المدفوعات يكون كما يلي :

أ - مقدار التغيير الاتوماتيكي في الدخل يساوي ٣٣٣ جنيهها :

$$\begin{aligned} Y (\text{Automatic}) &= I/s+m \Delta (EX)_o \\ &= I/0.3(100) \\ &= 333 \end{aligned}$$

ب - يلاحظ ان ميزان المدفوعات لا يتوازن عند مستوى الدخل الجديد (١٣٣٣

جنيهها) حيث ان الفائض يقدر بحوالي ٦٧ جنيهها (انظر المعادلة "٨") :

$$\Delta B = s/s+m \Delta (EX) = 0.2/0.3 (100) = 67$$

ح - ولازالة هذا الفائض في ميزان المدفوعات يجب ان يزداد الاستيعاب المحلي

بمقدار ٢٠٠ جنيهه :

$$\Delta A = s/m \Delta (EX) = 0.2/0.1 (100) = 200$$

د - ولكن الزيادة في الاستيعاب المحلي تؤدي الى زيادة غير مباشرة في الدخل

القومي مقدارها ٦٦٧ جنيهه :

$$\begin{aligned} Y (\text{Induced}) &= I/s+m \Delta A \\ &= I/0.3 (200) \\ &= 667 \end{aligned}$$

هـ - وهكذا يساوى التغيير في الدخل اللازم لاعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ١٠٠٠ جنيه = التغيير الاتوماتيكي + التغيير عن طريق غير مباشر

$$1000 = 322 + 678 = \text{جنيه}$$

(٤) كان من الممكن اختصار الخطوات (١ - ٣) بتطبيق المعادلة :

$$\begin{aligned} Y (\text{Total}) &= I/m (EX)_0 \\ &= I/0.1 (100) \\ &= 1000 \end{aligned}$$

(٥) ويتحقق شرط التوازن المام عند مستوى الدخل الجديد (2000) حيث

$$\begin{aligned} (EX)_0 &= IM \\ 200 &= 0.1 (2000) = 200 \end{aligned} \quad \text{نجد ان :}$$

$$\begin{aligned} S + IM &= (I)_0 + (EX)_0 \\ 0.2 Y + 0.1 Y &= 400 + 200 \\ 400 + 200 &= 400 + 200 \end{aligned} \quad \text{ب-}$$

(اصبح الاستثمار ٤٠٠ جنيه باضافة الزيادة في الاستيعاب المحلي ومقدارها ٢٠٠ جنيه الى الاستثمار الاصلى)

٢.٢.٣ معالجة الاختلال الناتج عن التغيير في الاستيعاب المحلي

لايختلف تركيب خطوات حساب التغيير في الدخل اللازم لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن التغيير في الاستيعاب المحلي عما سبق ان ذكرناه بخصوص مصدر الاختلال الاول . وهكذا فان خطوات الحساب هي :

١ - احسب التغيير الاتوماتيكي في الدخل باستخدام المعادلة رقم (٥) :

$$\Delta Y (\text{Automatic}) = (I/s+m) \Delta A_0$$

ب - احسب مقدار الخلل في ميزان المدفوعات باستخدام المعادلة رقم (٨) :

$$\Delta B = - [m/s+m \Delta A_0]$$

ج - احسب حجم جرعة الاستيعاب المحلي اللازم لعلاج الخلل باستخدام المعادلة

$$\Delta A = s+m/m \Delta B \quad : (٩)$$

$$= (s+m/m) (-m/s+m) \Delta A_0$$

$$= (-I) \Delta A_0$$

د - احسب الآثار الغير مباشرة على الدخل الناتجة عن تغير الاستيعاب المحلي باستخدام المعادلة (٥) :

$$Y (\text{Induced}) = -I / s+m \Delta A_0$$

هـ - احسب التغير الكلي في الدخل اللازم لعلاج الخلل :

$$\Delta Y (\text{Total}) = I/s+m \Delta A_0 - I / s+m \Delta A_0 = 0$$

وهكذا فان علاج الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن تغيرات خارجية في الاستيعاب المحلي يمكن في اعادة الأمور الى نصابها باحداث تغيرات معاكسة . والجدول التالي يلخص المضاعفات الفرعية والكلية الخاصة بالمصدر الداخلي للخلل .

جدول (١٢) : المضاعفات الفرعية والكلية الخاصة بالمصدر الداخلي للخلل

المضاعف	البيان
$I/s+m$	أ - التغير الاوتوماتيكي في الدخل (معادلة رقم "٥")
$- s/s+m$	ب - خلل ميزان المدفوعات (معادلة رقم "٨")
$(-I)$	ج - التغير في الاستيعاب اللازم لازالة الخلل السابق
$- I/s+m$	د - التغير الغير مباشر في الدخل الناتج عن جرعة التغير في الاستيعاب .
0	هـ - التغير الكلي اللازم لازالة الخلل المبدئي

المبحث الرابع : التوليفات الممكنة من سياسات الدعم (١) ، (٢) :

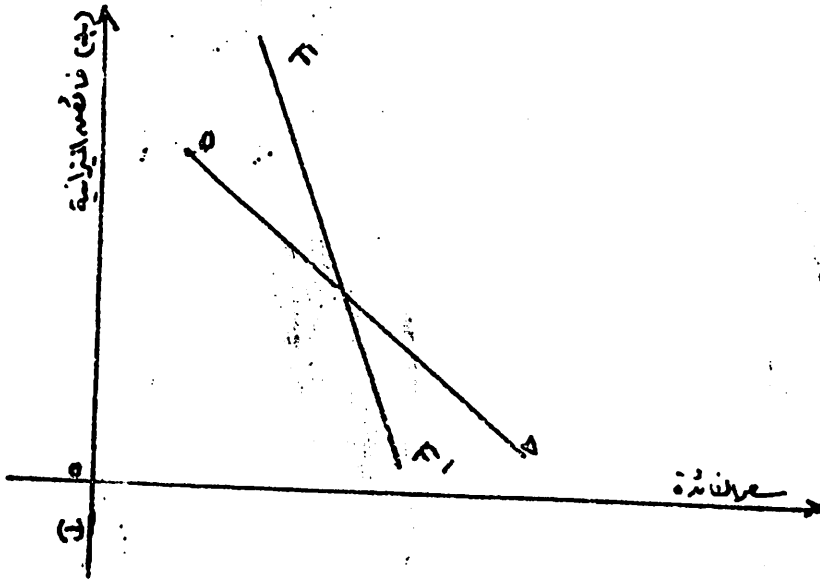
- تكررت الإشارة في هذه الدراسة الى أن تحقيق هدف التوازن الخارجى مع هدف التوازن الداخلى يستلزم على الأقل استخدام سياستين من سياسات الدعم . وقد تناول الجزء الأول من هذه الدراسة أمثلة من التوليفات الممكنة (٣) :
- (١) سياسة تغيير الأسعار (نسبة التبادل) والدخول (الطلب المحلى) .
 - (٢) سياسة تغيير سعر الصرف (نسبة التبادل) مع كل من سياسة تغيير الأسعار والدخول .

والمشكلة المطروحة الآن هى مشكلة اتخاذ القرار على ضوء أهداف ثابتة لكل من ميزان المدفوعات والتوظف الكاملة بافتراض الاعتماد على السياسة المالية . فإذا أخذنا سعر الفائدة وفائض الميزانية كأدوات للسياسة المالية ، أصبحت المشكلة المطروحة هى تحديد مستوى كل منهما اللازم لتحقيق الأهداف . ويمكن تحديد المشكلة ببيانها فى الشكل التالى :

A. Peacock & G.K. Shaw : "The Economic Theory of Fiscal Policy" (١) , 1971, Chapter VIII, PP.141-151.

B.J. Cohen: "Balance of Payments", Penguin Books, Chapter (٢) III (Balance of Payments Theory), PP.88-128.

- (٣) راجع على الترتيب التوليفات الممكنة هذه فى الجزء الأول من هذه الدراسة :
- أ - تحديد (تحقيق) التوازن الداخلى والخارجى عن طريق تغيير الدخل المحلى ونسبة التبادل - شكل (٢) - ص (٣١) .
 - ب - إمكانية موازنة ميزان المدفوعات فى ظل إمكانية قلب أسعار الصرف - شكل (٥) - ص (٥١) .



شكل (١٩) : تحديد (تحقيق) التوازن الداخلي والخارجي
باستخدام السياسة المالية

والنظرة الأولى للشكل توضح أمرين : الأول هو الانحدار السالب لكل من دالة التوازن الداخلي (DD) ودالة التوازن الخارجي (FF) . أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة انحدار كل من الدالتين . فالانحدار السالب لدالة التوازن الداخلي ينشأ من طبيعة التوليفات اللازمة لكل من فائض الميزانية وسعر الفائدة للحفاظ على مستوى التوظيف الكامل (مستوى معين من الناتج Output) . فالأثر الانكماش لارتفاع سعر الفائدة يزيله بالضرورة تقليل فائض الميزانية (زيادة الانفاق) . والعكس صحيح . ونفس الطريقة يمكن توضيح السبب في الانحدار السالب لدالة التوازن الخارجي . فكلما قل فائض الميزانية (زيادة الانفاق) كلما ما^ الوضع في الميزان التجاري (بسبب زيادة الواردات عن الصادرات) وتطلب الأمر رفع سعر الفائدة لسد العجز باجتذاب رؤوس الأموال . أما السبب في اختلاف درجة انحدار كل من الدالتين هو أن الوضع في الميزان التجاري يتوافق مع حالة التوظيف باعتبار أن كلا منهما دالة في الدخل (الناتج) . فإذا كانت تحركات رأس المال الأجنبي حساسة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة فإن التحرك إلى أسفل على دالة التوازن الداخلي (زيادة الانفاق) + زيادة سعر الفائدة يصاحبه تحسن مستمر في

ميزان المدفوعات . وبالتالي فان اى اختلال بين التوازن الداخلى والخارجى بسبب تغيرات فائض الميزانية يمكن تصحيحه عن طريق التأثير بسعر الفائدة على ميزان المدفوعات نظرا للمرونة الأكبر لدالة ميزان المدفوعات بالنسبة لسعر الفائدة . واستطرادا لذلك تكون دالة التوازن الداخلى أقل انحدارا على فائض الميزانية من دالة التوازن الخارجى . وبالتالي فان مرونة دالة التوازن الداخلى أكبر من مرونة دالة التوازن الخارجى بالنسبة لفائض الميزانية . ومن ثم تتولى السياسة الضريبية الوضع الاقتصادى الداخلى فى المقام الأول بينما تتولى السياسة النقدية الوضع فى ميزان المدفوعات .

وتتلخص ميكانيكية شكل (١١) فى ان التوازن الداخلى والتوازن الخارجى لا يتحققان انها Simultaneously الا عند مستوى فريد Unique لكل من سعر الفائدة وفائض الميزانية (r_0, b_0) . وأى توليفة أخرى لأدوات السياسة المالية فى نطاق شكل (١١) تعنى تغليب الوصول الى أحد الأهداف على حساب الهدف الثانى .

ولنحاول الان تطوير شكل (١١) بإدخال هدف ثالث وهو الرغبة فى الوصول الى معدل نمو معين ، ولنرى كيف يمكن للسياسة المالية أن توفق بين الأهداف الثلاثة (التوازن الداخلى (التثبيت) - التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) - النمو) التى تطرح عادة كاهداف متعارضة Contradictory قد تقل فاعلية السياسة المالية ازاءها (١) .

و من ضمن الاقتراحات التى تتضمنها بعض نظريات النمو ان السياسة المالية يمكن ان تؤثر على الميل الحدى للإدخار للوصول الى معدلات نمو مقبولة وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد نحو مزيد من الاستثمار وعلى حساب الاستهلاك (٢) . فتخفيض

(١) د . سيد ناصف : " الإدارة النقدية فى الدول النامية - نظريا وعمليا " - مطبوعات

معهد الدراسات المصرفية - رقم (١١) ١٩٧٥ / ٧٤ .

H.G. Johnson: Money in a Neo-classical One-Sector (٢)

Growth Model, in: R.W. Clower: "Monetary Theory", Penguin Books, 1969, PP. 318-340.

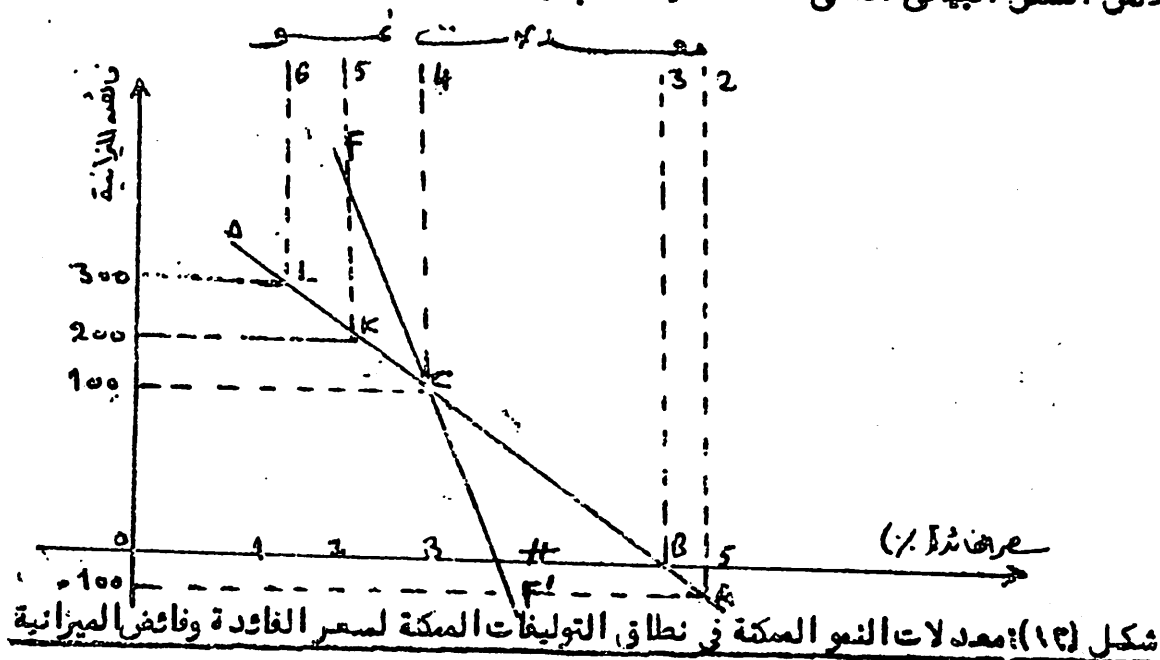
الاستهلاك تقواه السياسة الضريبية الانكماشية وتشجيع الاستثمار يتأتى من اتباع سياسة نقدية توسعية ° ولا خوف من تطبيق هذه التوليفة من السياسة النقدية والضريبية على مستوى التوظف لارتباط هذا المستوى ارتباطاً طردياً مع معدلات النمو المرتفعة ° الا ان تحقيق ثلاثة اهداف باستخدام سعر الفائدة وفائض الميزانية مستحيل ° فتحديد التوليفة المرغوبة لهدف المطالة ($D = \bar{D}$) وهدف الموقف في ميزان المدفوعات ($F = \bar{F}$) يحتم اختيار قيم معينة لأدوات السياسة المالية ° وعلى صانع السياسة الاقتصادية أن يقبل أى معدل للنمو تفرضه ضرورات التوازن الداخلى والتوازن الخارجى ° وللتبسيط نفرض ان دالة الهدف هى :

$$U = u (D, F, G)$$

(حيث D = هدف التوازن الداخلى ، F = هدف التوازن الخارجى ، G = هدف النمو)
 فاذا تحددت قيم معينة لكل من التوازن الداخلى $D = \bar{D}$ والتوازن الخارجى $F = \bar{F}$ تحدد معدل نمو يتفق مع ضرورات التوازن الداخلى والخارجى بصرف النظر عن قيمة معدل النمو المرغوب فيها ° وبناءً عليه يمكن الآن إعادة صياغة المشكلة كما يلى :

في ظل مستوى محدد لفائض الميزانية يوجد معدل نمو معين يمكن تحقيقه اذا
امكن تخفيض سعر الفائدة الى الحد الذى يكفل الوصول الى معدل النمو
مذ عن طريق الاستثمار العيني للأرصدة المالية الناتجة عن إعادة توزيع الموارد

ويعكس الشكل البيانى التالى هذه الصياغة الجديدة °



ويلاحظ من الشكل السابق أنه عندما تكون الميزانية متوازنة (لا يوجد فائض أو عجز)
(النقطة ك) فإن هذا يتفق مع معدل نمو قدره ٣ % بشرط أن يكون سعر الفائدة السائد
٤ % كما أنه عندما يكون الفائض ٣٠٠ مليون جنيه يتحقق معدل نمو قدره ٦ % بشرط
أن يكون سعر الفائدة ١ % وهكذا . ولكن أين هدف التوازن في ميزان المدفوعات ٤٠٠ ؟
والاجابة أنه لا توجد أى نقطة في نطاق شكل (١٢) تحقق هدف التوازن الداخلى والتوازن
الخارجى مما سوى النقطة (ك) . وعندئذ يكون فائض الميزانية ١٠٠ مليون جنيه وسعر
الفائدة ٣ % ومعدل النمو الممكن هو ٤ % ، فإذا أردنا زيادة معدل النمو مع الحفاظ على
مستوى التشغيل (العمالة التوظيف) الكامل ، فإن التحرك على دالة التوازن الداخلى
(DD') أعلى النقطة (ك) يحدث عجزاً في ميزان المدفوعات والتحرك على دالة التوازن
الداخلى أسفل النقطة (ك) يحدث فائضاً في ميزان المدفوعات ، وهكذا يتضح من التحليل
النهائى أن شروط التوازن الداخلى والخارجى (معياراً عنها يقيم معرفة لسعر الفائدة
وفائض الميزانية) هي التي تحدد معدل النمو ، والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو :

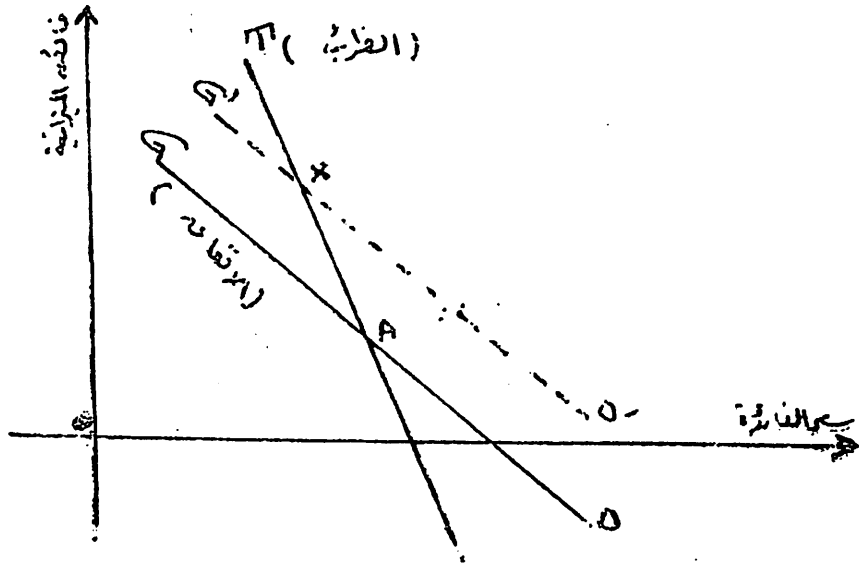
هل بإمكان السياسة المالية أن توفر درجة من الحرية لاختيار معدل النمو بدلاً من
أن تحدد شروط التوازن الداخلى والخارجى ؟ وسنحاول الاجابة على هذا السؤال
بإعادة النظر في علاقة فائض الميزانية بمستوى التشغيل الكامل .

يمكن تحقيق حجم معين من فائض الميزانية بطريقتين :

- (أ) زيادة الضرائب مع ثبات الانفاق
- (ب) تخفيض الانفاق مع ثبات الضرائب

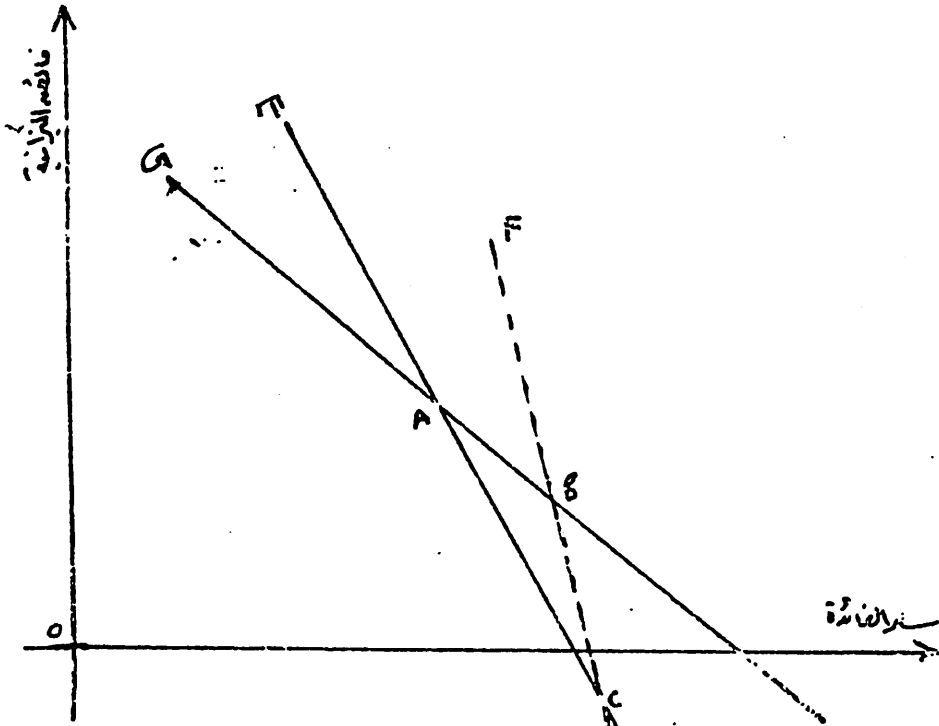
وطبقاً لجدول مضاعف الميزانية المتوازنة $Balanced\ Budget\ Multiplier$ السدى
يقول بأن التغييرات في الانفاق تؤثر بدرجة أكبر في الدخل من التغييرات المماثلة في الضرائب ،
فإن تحقيق حجم معين من فائض الميزانية بالطريقة (ب) يتطلب تعدلات أكبر في سعر
الفائدة عما إذا تمينا الطريقة (أ) .

فإذا افردنا دالة للانفاق وأخرى للضرائب ، كانت دالة الانفاق أكثر مرونة من دالة الضرائب عند أي مستوى من فائض الميزانية . ويعكس الشكل التالي هذه الخاصية .



شكل (١٣) : دالة فائض الميزانية بمستوى التشغيل الكامل (D)

فالشكل (١٣) يفرض حالة توازن مبدئية لمستوى التشغيل الكامل حيث تتقاطعت الدالتان عند النقطة (A). فإذا تحركنا إلى أعلى دالة الضرائب حيث يقل سعر الفائدة وتزيد حصة الضرائب لزم انتقال دالة الانفاق إلى أعلى حيث يتحقق المستوى الجديد للتشغيل الكامل عند النقطة (X). فانقراض قدرة السلطة المالية على التحكم في الانفاق أو الضرائب يضمن تحقيق العمالة الكاملة عند أي توليفة من فائض الميزانية وسعر الفائدة . وبذلك توجد نقط توازن متعددة تتفق مع توليفات متعددة من فائض الميزانية وسعر الفائدة . وسنوضح الآن بيانها (شكل ١٤) كيف يخدم هذا التعديل (إمكانية تحقيق فائض معين من الميزانية بأكثر من طريقة) إمكانية التوفيق بين الأهداف الثلاثة للسياسة المالية (النمو / التوازن الداخلي / التوازن الخارجي) .



شكل (١٤) : تحقيق أقصى معدل للنمو مع الحفاظ على التوازن الداخلي والخارجي

وبلاحظ ان الشكل (١٤) هو نفس شكل (١٣) مع اضافة دالة التوازن الخارجي
(FF') . فالنقطة (A) هي نفس نقطة التوازن الداخلي كما في شكل (١٣) . اما
النقطتان (B) ، (C) فهما نقطتان توازن داخلي وخارجي معا . ويمكن الوصول الى
النقطة (C) بتخفيض الضرائب ورفع سعر الفائدة^(١) . الا ان النقطة (B) افضل من النقطة
(C) من وجهة نظر معدل النمو المستهدف . فعند النقطة (B) يوجد فائض فسي

(١) يلاحظ ان رفع سعر الفائدة للوصول الى التوازن الخارجي يعني التواجد المبدئي
لحالة من العجز في ميزان المدفوعات عند النقطة (A) . والعكس صحيح في حالة ما
اذا وقعت دالة التوازن الخارجي على يسار النقطة (A) .

الميزانية أكبر منه عند النقطة (c) . بالإضافة الى ان سعر الفائدة عند النقطة الأولى أعلى منه عند النقطة الثانية . وهذا تتواجد درجة من الحرية في اختيار معدل النمو . ومجال الاختيار بين معدلات النمو هو نتيجة طبيعية لاضافة اداة جديدة من أدوات السياسة الاقتصادية الا وهي حجم الميزانية (انفاقاً وضريبية) عند أى مستوى من فائضها . وبذلك تضمن أن الأهداف الثلاثة يتم تحقيقها بثلاث سياسات على الأقل .

الا أن تحديد المشكلة وحلها بيانياً ما هي الا خطوة على طريق تحديدها وحلها في نطاق نموذج رياضى متكامل للاقتصاد القوي الهدف منه الوصول الى أقصى معدل للنمو بشرط المحافظة على التوازن الداخلى والخارجى **Constrained Maximization** وينطبق نفس القول على باقى التوليفات الممكنة لسياسات الدعم . ويستلزم الاستطراد في هذا الاتجاه دراسة دقيقة لعلاقة كل سياسة بنظرية النمو . وحتى لاتخرج عن هدف هذه الدراسة تكفى بهذا التوجيه دون الدخول فى تفاصيله .



خاتمة

موقف الدول النامية من سياسات دعم ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد الدولي الراهن

عند استعراض اساليب دعم موازين المدفوعات لم يتطرق الحديث الى اساليب التعاون الدولي لعلاج الخلل سواء بالاستعانة بصندوق النقد الدولي او بالهيئات الدولية الأخرى خارج الصندوق . فحقوق السحب العادية أو الخاصة من الصندوق ترتبط بنظام الحصص (١) Quota System.

(١) حقوق السحب العادية والخاصة :

أ - حقوق السحب العادية :

افترض ان حصة العضو ١٠٠ مليون دولار . يكون حق السحب على الوجه التالي :

٢٥ مليون دولار - الشريحة الاولى (احتياطيات - مملوكة للعضو وتمسح عند الطلب بكل سهولة)

+ ١٠٠ " " - الشرائح الاثنتانية الاربع .

١٢٥ مليون دولار - الحد الاقصى للسحب وهو ما يعادل ١٢٥ % من قيمة الحصة الاصلية للعضو .

ويكون لدى الصندوق من العملة الوطنية للعضو :

٧٥ مليون دولار (بالعملة الوطنية ومن اصل الحصة)

١٢٥ " " (ما اودعه العضو مقابل سحب عملات اخرى - الشرائح الخمس)

٢٠٠ مليون دولار - اى ما يعادل ٢٠٠ % من حصة العضو .

ب - حقوق السحب الخاصة :

افترض ان المقترح اصداره من حقوق السحب الخاصة ١٠٠٠ مليون دولار وان حصة العضو في الصندوق ٢٥ % ، يكون حق السحب كما يلي :

حقوق السحب من خمس سنوات = $1000 \times \frac{25}{100} \times 5 = 1250$ مليون دولار

الحد الاقصى للسحب = $3 \times 1250 = 3750$

حق السحب الكلى = $1250 + 3750 = 5000$

أما الاقتراض من المندوق خارج نظام الحصص فيرتبط بشروط خاصة
يتمثل أهمها في اقتراح الصندوق باتباع بعض الاجراءات الداخلية لاحتواء الخلل في ميزان
مدفوعات الدولة المقترضة . ويلاحظ أن هذا النوع من الدعم هامشي بمعنى أن علاج الخلل
في ميزان المدفوعات يتوقف لولا وأخيرا على اتباع واحدة أو أكثر من سياسات الدعم المحلية
والتي سبق الإشارة إليها. ويقال نفس الشيء عن أساليب التعاون الدولي خارج صندوق النقد
الدولي من أمثال سياسات تبادل العملات Swap Arrangements بين البنوك المركزية
لأكثر من دولة ، ودعم الدول بعضها البعض عن طريق الائتمان Stand-by Credits

ونظام النقد الدولي - بوضعه الراهن - يتعرض لعدد من الانتقادات ليس هنا
مجال تعدادها وتفنيدها . إلا أنه بهيئتنا اينحاح القيود التي وضعها النظام على حرية اختيار
الدول بين سياسات الدعم المحلية مع التركيز على حالة الدول النامية التي تعاني من حالة
العجز في موازين مدفوعاتها .

فإذا كان هدف النظام هو تحرير التجارة الدولية من القيود سواء على العمليات
الجارية أو الرأسمالية فان سياسة الرقابة المباشرة تخرج من قائمة الاختيار . فإذا سمح
الصندوق لدولة باتباع هذه السياسة فان ذلك يفتح على أمل أن تتمكن هذه الدولة من تحرير
تجارتها مع بقية دول العالم في أقرب وقت ممكن بدءاً بالعمليات الجارية حتى تصل الى تحرير
تدفقات رؤوس الأموال . وبالتالي فان سياسة الرقابة المباشرة هي في نظر النظام سياسة غير
مرغوب فيها وقد أجازها لظروف استثنائية وبشئ من تمليقها من دولة لأخرى . وإذا أضفنا
المعيوب الذاتية Indigenus لهذه السياسة الى القيود الخارجية على استخدامها ،
تأكد صفة هامشية هذه السياسة .

(٥) والشرط الأساسي أن يكون حساب العضو دائما بما لا يقل عن ٣٠ % من حق المسحب
الكلي خلال الخمس سنوات ، أي أن الرصيد الذي يجب الاحتفاظ به دائما وخلال
الخمس سنوات هو :

$$٣٠ \times ٥٥٠٠ = ١٥٠٠ \text{ مليون دولار .}$$

أما بخصوص السياسة الهامشية الثانية وهي استخدام الاحتياطيات في دعم ميزان المدفوعات فإننا لانجد أية قيود خارجية معروضة من النظام على حرية استعمال هذه السياسة . إلا أن آثار النظام تظهر بطريقة غير مباشرة متمثلة في حجم الاحتياطيات الدولية (وتوزيعها) وهيكل تركيبها . ولعل مشكلة السيولة الدولية أبرز مثال على القيود غير المباشرة التي يفرضها النظام على سياسة استخدام الاحتياطيات ^(١) . أما البعد الثالث لقيود النظام غير المباشرة في استخدام هذه السياسة - بالإضافة الى حجم الاحتياطيات وهيكل تركيبها - فيرتبط بالحاجة الى الاحتياطيات لتثبيت أسعار الصرف كهدف ثان من أهداف صندوق النقد الدولي . فالحاجة الى الاحتياطيات قد تصل الى الصفر في حالة السماح بحرية تقلب أسعار الصرف Freely Fluctuating Rate وفي واقع الأمر فان حرية استخدام هذه السياسة مفرغة المعنى في معظم الدول النامية لأن هذه الدول أصلاً لا تمتلك احتياطيات كافية .

فإذا انتقلنا الى السياسات الأصيلة فان أولها هي السياسة المالية بشقيها النقدي والضريبي . وعند استخدام هذه السياسة ، نجد أن معظم الدول النامية تغلب هدف النمو والعمالة الكاملة على هدف دعم ميزان المدفوعات . فالمشكلة التمويلية التي تنشأ من زيادة معدلات الانفاق عن معدلات الإيرادات الحكومية من مختلف المصادر تجابهها حكومات الدول النامية عادة بالاتجاه الى التمويل بالعجز . وبالتالي تأخذ السياسة النقدية طابع السياسة التوسعية . ومعنى آخر تحاول الدول النامية استغلال السياسة المالية لتنشيط النمو أملاً في أن تساعد عملية التنمية في دعم ميزان المدفوعات . فإذا لاحظنا أن أغلب الاجراءات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي لاحتواء الخلل في موازنات المدفوعات تتمثل في توجيه السياسة المالية نحو التثبيت لاتضح أن عبء تحسين الوضع الخارجي يقع على عاتق الوضع الاقتصادي في الداخل . فإذا كانت عملية التنمية فاجحة

(١) د . محمد ناصف : " مشكلة السيولة الدولية وأثرها على التجارة العالمية " - معهد الدراسات المصرفية - ١٩٧٣/٧٢ .

فان دعم الميزان يتمثل في تصدير جزء متزايد من ناتج الموارد الاقتصادية . وقد يكون ذلك على حساب حجم الطلب المحلي . أى ان حدود استخدام السياسة المالية يتوقف على علاقة المبادلة بين هدفى النمو والتثبيت . وهذا بافتراض امكانية التغلب على الصعوبات التنظيمية والهيكلية التى تحد من فعالية السياسة المالية فى الدول النامية .

فقرار السلطة النقدية برفع او خفض سعر الفائدة قد لا يؤثر فى الطلب المحلى او حجم التدفقات الرأسمالية من والى الخارج نظرا لضيق سوق رأس المال فى هذه الدول اولعدم حساسية الطلب المحلى او التدفقات الرأسمالية بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة . وقد يكون رفع او خفض المعدلات الضريبية (على الدخول والتحويلات ورأس المال) قليل التأثير فى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية أو إعادة النظر فى استخدامات الناتج القومى اذا مثلت الضرائب نسبة ضئيلة من الناتج القومى أو أمكن التهرب منها بسبب ضعف النظام الضريبى .

والارتباط الوثيق بين الوضع الاقتصادى الداخلى وحالة ميزان المدفوعات تعكسه العلاقة بين القوة الشرائية للعملة فى الداخل والخارج . فتدهور قيمة العملة فى الداخل يؤدي ان عاجلا أو آجلا الى تدهور قيمتها الخارجية . فاذا تعذر تغيير سعر الصرف كما هو الحال فى ظل نظام النقد الدولى الرأهن فقدت الدول احدى سياسات دعم ميزان المدفوعات وفقدت بالتالى وسيلة لدعم قيمة العملة فى الداخل . ومهما قيل من مميزات ثبات أسعار الصرف او عن الاعتراضات على حرية تقلبها ، فان نظام النقد الرأهن وضع قيودا على حرية استخدام سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة القومية . وأصبح صندوق النقد الدولى طرفا أساسيا فى إدارة حدود تقلب أسعار الصرف (١)

(١) حدود تقلب أسعار الصرف :

أ - بدون موافقة الصندوق

• ٢% على جانبى السعر (أى ١% بالزيادة او النقص) حتى ١٩٧١ ، ثم

• ٤% على جانبى السعر بعد ١٩٧١ .

ب - حدود التقلب بشرط موافقة الصندوق

• ١% على جانبى السعر - مجرد اخطار الصندوق

• ٢% . . . بشرط ان يرد الصندوق (نفيا أو ايجابيا) فى خلال ٣ ايام .

• ٣% . . . الصندوق غير ملزم بالرد فى مدة معينة .

Managed Flexibility of Exchange Rates وبالرغم من ذلك فإن
الصندوق لم يضع نظاما أو ميكانيكية لتعديل أسعار الصرف أو حتى أيضا للمعايير
التي يستند اليها البيان الحاجة الى التعديل .

فإذا تمثلت أزمة النقد الدولية في مشكلتي السيولة الدولية والمضاربة على
أسعار الصرف فإن المشكلة الأولى قد حلت بإصدار حقوق السحب الخاصة SDR
بالرغم من الاعتراضات التي أثارها هذا التعديل الجديد في النظام . وقيت المشكلة
الثانية حتى يومنا هذا وما زال الجدول قائما حول أساليب حلها . ففي الأعوام القليلة
الماضية اضطرت الولايات المتحدة الى تخفيض سعر الدولار مرتين (٧١ ، ١٩٧٣) بالرغم
من أن أساس قيام النظام الراهن كان مشروطا بأن يبقى سعر صرف الدولار ثابتا
وأن يظل الدولار قابلا للتحويل ذهبا . فاقا اضفنا الى تخفيض الدولار وعدم قابليته
للتحويل ذهبا اضطراب بعض الدول الى تعويم عملاتها Floating بدون
التقيد بحدود تقلبات أسعار الصرف كما وضعها الصندوق ، تبين لنا الضرورة التي دعت
الى المناداة باعادة النظر في النظام ككل أو احدى جزئياته الهامة المتعلقة بسعر الصرف
وقويت حجة الآراء المنادية بتطوير نظام لسعر الصرف يضمن اتوماتيكية تعديله دوريا
في حدود متفق عليها وبدون الرجوع الى الصندوق (١) .

وتأخذ مشكلة سعر الصرف بالنسبة للدول النامية ابعادا أخرى . فاستجابة
موازن المدفوعات في الدول المتقدمة لتغيرات أسعار الصرف عليه على كل حال .
لذلك تهتم هذه الدول بحرية استخدام سياسة سعر الصرف لعلاج الخلل في موازين
مدفوعاتهما . ولا يصدق ذلك في حالة الدول النامية التي تمثل معظم وارداتها حاجات
أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مهما ارتفعت أسعارها ، أى أن مرونة الطلب
على الواردات ضئيلة بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف . وفي الاتجاه
المعاكس فإن طلب الدول المتقدمة على صادرات

G.N.Halm (ed) " Approaches to Greater Flexibility of Exchange Rates- The BURGENTSTOCK PAPERS, Princeton University Press, 1970 . (١)

الدول النامية غير مرنة سواء بالنسبة لأسعار هذه الصادرات أو بالنسبة لدخول الدول المتقدمة . وبناءً عليه فإن علاج الخلل في موازن مدفوعات الدول النامية عن طريق سعر الصرف يقتصر على توافر شرط المرونة التي سبق ذكره عند الحديث عن سياسة سعر الصرف .

أما البعد الثاني لمشكلة سعر الصرف الذي يهيم على الدول النامية فهو أسعار صرف عملات دول الفاضل والتي عادة ما تكون أقل من أسعار التعادل Undervalued . فرفض دول الفاضل رفع أسعار صرف عملاتها خوفاً من ضعف مركزها التنافسي مع بقية دول العالم يضر بمصالح الدول النامية والتي ترغب في زيادة حصتها من التجارة الدولية من جانب الصادرات . ويهدد من أهمية هذه النقطة أن دول الفاضل غالباً ما تتبع سياسات انكماشية في الداخل على عكس ما هو متوقع وحتى يقع العبء الأكبر لتصحيح خلل موازن مدفوعاتها على عاتق الدول ذات المعجز . هذه الأوضاع المعكوسة هي نتاج نظام النقد الدولي الراهن والذي يخلو من مكنية لتعديل موازن المدفوعات على مستوى دولي .

والنتيجة العامة هي أن مشكلة موازن المدفوعات في الدول النامية هي جزء من الصورة العامة للتخلف ليس فقط من زاوية معطيات هيكلها الاقتصادية بل أيضاً فيما يتعلق بإمكانات تطبيق السياسات الاقتصادية . إلا أن البعد الدولي لمشكلة ميزان المدفوعات قد يعجل بحلها أو قد يزيدها تعقيداً . ويتوقف ذلك على موقف الدول الغنية من الدول الفقيرة . عندئذ تصبح المشكلة المطروحة مشكلة سياسة أكثر منها اقتصادية .

مصادر البيانات

- ١ - د . سيد ناصف : "محددات السياسة النقدية في مصر خلال الستينات"
- ٢ - البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة .
- ٣ - البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة .
- 4- Maurice Girgis: "Industrialization and Trade Paterns"
Mahr, 1977 .
- 5- Bent Hansen & Karim Nashashibi " Foreign Trade Regimes
& Economic Development" New York/London
1975 .